هارولد نيكولسون

الدبلوماسيّة

عبر العصور

دار الكاتب العربي
بيروت

مكتبة النهضة
بغداد

الدبلوماسية عبر العصور

هارولد نيكولسون

الدّبلوماسيّة

عبر العصور

دار الكاتب العربي
بيروت

مكتبة النهضة
بغداد

الدبلوماسية عند اليونان والرومان

هناك اعتقاد راسخ مؤداه بأن جذور الديبلوماسية تذهب بعيدة في الزمان ممتدة إلى سحيق الأيام التي سبقت «فجر التاريخ»، فقد تصورت جماعة من القرود شديدة الشبه بالإنسان، بومذاك، مدى الفائدة التي تتوخى من اتفاق يعقد بينها، وبين طائفة أخرى تسكن غير بعيد عنها لتحديد معالم حدود المناطق الصالحة لصيد الحيوانات. وكانت هذه البادرة بمثابة الانطلاقة الأولى لفكرة تخطيط الحدود والاتفاق عليها.

ويبدو أن جماعة القرود تلك قد أدركت بأن من المحال التوصل إلى نتيجة مرضية من أية مباحثات تجري في حالة الاعتداء على الرسل الموفدين للاشتراك بها، أو قتلهم.. وهذا يؤدي بنا إلى نشوء فكرة الحصانة الديبلوماسية، واعتمادها كمبدأ رئيسي من مبادئها. ويعلمنا التاريخ أيضاً بأن سكان استراليا القدامى كانوا يمارسون نفس هذا الأسلوب في تعاملهم مع بعضهم بعضاً، الأمر الذي يصح قوله عن اليونان كذلك، إذ أنهم كانوا ينظرون إلى ذلك الأسلوب كمبدأ هام من مبادىء التفاهم بين الجماعات. وعلى هذا نرى هوميروس ينقل إلينا عبر كتاباته أخبار بعض

الرسل ممن كانوا يوفدون إلى أماكن بعيدة عن مناطقهم بغية نقل بعض الأخبار أو الوقائع إليها . ووجدناه أيضاً يلمح إلى تدخل الآلهة في تهيئة أولئك المبعوثين بمنحهم البركة لتضفى عليهم هالة من القدسية يتحصنون بها .

ومن الجلي أن اليونان كانوا أول من وضع نظاماً وأسلوباً لممارسة الاتصالات الديبلوماسية ، وهذا ما أثبتته تعابيرهم اللغوية القديمة التي ابتكروها للتداول في المباحثات التي طالما اشتركوا بها ، لعقد الاتفاقات وإبرام المعاهدات وتحديد أنواعها، وأشكالها وما يتوخى منها من غايات .

وكان اليونان كذلك أول من وضع بعض الألفاظ الملائمة للتعبير عن الرغبة في الكف عن الخصومات والمشاحنات ، ومنها كلمات : « التسوية » ، و « المصالحة » ، و « الموافقة »،وغيرها. وقد ابتكروا أيضاً مبدأ « التدبير » أو « التهيئة » إشارة منهم إلى إعلان هدنة محليـــة مؤقتة يعقبها عقد اتفاق ما ، أو إبرام معاهدة ما ، بقصد التحالف أو المتاجرة أو السلام .

ولدينا في أشعار هوميروس وصفان مفصلان عن رحلة قامت بها بعثة ديبلوماسية ، واستشهاد واحد منها ينطبق على ما نسميه الآن بـ « روح جنيف » . وفيها كذلك وصف السفارة التي قام بها قبيل الحرب كل من : « منيلاوس » و « أوديسوس » عندما ذهبا إلى طروادة ، والأمل يراودهما بأن يعيدا — بطريقة سلمية — الملكة هيلانة إلى بلاط زوجها . ولكن رحلتها هـذه قد منيت بالفشل لأن « انتيماخوس» — وكان يأتمر بأمر باريس لقاء بعض

المال – حشد في المؤتمر أكثرية ترى رأيه لإحباط مساعي إعادة هيلانة إلى زوجها . بل ذهب « انتيماخوس » أبعد من ذلك عندما اقترح قتل السفيرين ، ولقد سرد أحداث هذه القصة ، – وكان من اللائق كتمانها – الملك « بريام » على مسامع الملكة هيلانة فيما كانا جالسين معاً عند بوابة قلعة « سكي » .

ومن الواضح الجلي أن اوديسوس كان طويل الباع بممارسة لعبة الخداع الديبلوماسي ، حين قيل بأنه اتخذ تلك اللعبة كعقيدة له إذ كان يتظاهر بصورة عفوية بالبلاهة كلما اقتضى الحال أن يتدارك أمراً ما ، أو أن يحيك خيوط مؤامرة ما .

ومما يبعث على الدهشة أن المقطع الجدير بالاشارة إليه في هذه المناسبة – وقد اخترته خصيصاً لذلك – يعيد إلى ذاكرتي صورة « اريستيد برياند » عندما راح يخطو خطوات متثاقلة مترددة نحو منبر الخطابة في جنيف ، وإليكم المقطع موضوع إشارتنا هذه، والذي يعطينا صورة واضحة نسبياً عن تلك البعثة الديبلوماسية ، والحيلة التي عقد حبكتها «انتيماخوس» للايقاع بالسفيرين وعرقلة مساعيهما :

« عندما شرع السفيران يتكلمان بحججهما البينة البليغة أمام مؤتمر الطروادين ، تحدث « مينلاوس » بكل وضوح وبساطة واختصار ، لأن الرجل لم يكن محباً للثرثرة أو المشاكسة . في حين أن « اوديسوس » كان يلقي خطابه ، وهو مطرق برأسه إلى الأرض ، ويقبض بيده بقوة على عصاً دون أن يتحرك إلى الشمال أو إلى اليمين ، كما لو كان غبياً بليداً ، حتى كان بوسع

سامعيه أن يتصوروه وهو على تلك الحال مثالاً للبلاهة . ولكن عندما ترن كلماته الرصينة المجلجلة في أذنيك فستدرك من غير شك أن « أوديسوس » كان سفيراً لا يضارع .

وعليه ، فاننا نجد في هذه القصة ثلاث نقاط على غاية من الأهمية لأهداف هذا الموضوع ، وأولى تلك النقاط تدل على أن السفراء كانوا في سنة ٨٠٠ قبل الميلاد ، يستقبلون في الجمعية العمومية وهي مجتمعة بكامل أعضائها ، وثانيتها تدل على ان البعثة الديبلوماسية كانت تضم سفيرين على أقل تقدير ، يلقي كل منهما خطاباً خاصاً به . وثالث تلك النقاط تدل على أن اقتراح «انتيماخوس» لقتل السفيرين،وانتهاك حرمة الحصانة الديبلوماسية قابله الرأي العام آنذاك بالاشمئزاز والامتعاض .

واتفق لولدي « انتيماخوس » بعد فترة من الزمن ، أن وقعا من العربة التي كانا يقاتلان من فوقها على الأرض ليجدا نفسيهما تحت رحمة آغا ممنون ، الذي رفض أن يصغي إلى طلبات استغاثتهما واسترحامهما ، فعمد إلى حز رأسيهما انتقاماً للسفيرين من والدهما « انتيماخوس » الذي سبق واقترح قتلهما .

أما الوصف الثاني لتلك الرحلة الديباوماسية ، فقد أتى هوميروس على ذكره في الفصل التاسع من إلياذته ، فأورد كيف أن « اجاكس » و « فونيكس » و « اوديسوس » كانوا قد ذهبوا في بعثة صلح إلى « أخيل» الذي انسحب من المعركة ليعتزل في خيمة أقامها في « مرميدون » . ويعطينا هذا الوصف ثلاث نقاط اخبارية هامة :

أولاً : ان حاجبين قد سبقاهم إلى هناك بغية توفير الحصانة للسفراء ، وإضفاء هالة من الجلال على الرحلة، مع العلم بأنهم كانوا موفدين لزيارة حليف وصديق .

ثانياً : كان السفراء يحملون التعليمات الصادرة إليهم ليس من السلطة التشريعية فقط ، ولا التنفيذية فحسب ، وإنما من السلطتين معاً .

ثالثاً : كان « لأجاكس » و « اوديسوس » رتبة سفيرين مقدمين ومفوضين على الرغم من مرافقة فونيكس لهما .

ومن هنا يتضح بأن الجهاز الديبلوماسي ، في العصور التاريخية القديمة كان أعقد بكثير مما نظن .

وفضلاً عن ذلك ، يتبدى لنا أنه كان هناك اتفاق ديني يرمي إلى تخفيف حدة الآلام والمصائب التي تسببها حروب البرابرة ، ذلك الاتفاق الذي يمكننا مقارنته إلى حد كبير بالتعهدات التي يتفق عليها في جنيف .

كذلك يقصد « هوميروس » بقوله أن « ايلوس » قد أنب « اوديسوس » على طلبه السم ليغمس فيه سهامه ، إلى أنه كان « يخشى الآلهة ويقدسها » ناهيك عن أن ذلك يوحي لنا بوجود المبادىء الدولية حتى في زمن تميز بالقوة الغالبة والفتح والمغامرات ، وبوجود من كان ينظر باشمئزاز إلى كل من يحاول خرقها .

وفي السنوات القليلة التي شهدت اليونان خلالها تقدماً بارزاً ، تمكن الاغريق تطوير عدة أساليب للمفاوضات ، إذ شرعت المدن

اليونانية منذ ذلك الحين بإيفاد واستقبال سفراء مؤقتين ، ذلك لأن النظـــام الذي يتيح للسفراء بأن يقيموا في عواصم الدول الأخرى بصورة دائمة ، لم يكن قد ظهر بعد إلى حيز الوجود ، ولم يعرف سبيله إلى التطبيق إلا بعد انقضاء ألف وأربعمائة سنة على ذلك التاريخ، وكانوا أيضاً يطلقون على السفراء اسم «الكبار» ، وكانوا يجلونهم غاية الإجلال لما يتميزون به من الحكمة والذكاء، حتى أن بعض المدن اليونانية قد نصت قوانيها على نظام لا يسمح بتعيين من كان دون الخمسين سفيراً . وكان السفراء يزودون بأوراق اعتماد من المجلس ، نجد منها نماذج محفوظة في «الشموليان» حتى يومنا هذا . وانطلاقاً من هذا المبدأ كان كل شخص ينتحل صفة سفير دون أن يكون حائزاً على أوراق اعتماد رسمية يتعرض للقتل . هذا إلى انه كان يسمح للسفراء بعلاوات زهيـدة ، ولا يسمح لهم البتة بتقبـــل الهدايا . ولا أدل على ذلك من أن « تيماغوراس الأثيني » قد أعدم لأنه تقبل الهـــدايا من الملك « اخشويروش » ، كما أن « ديمـوستين » استخدم ذات مرة كل ما فيه من طاقة بلاغية ليقيم الدليل على أن « اسخنوس » رجل رشوة ، وقد دخلت ذمته أموال فيليب المقدوني .

أما بالنسبة إلى سير المفاوضات ، فان لدينا ما يثبت بأن المواطنين الأكفاء من السفراء كانوا يتلقون المكافآت المعنوية في حالة قيامهم بمفاوضات ناجحة ، فاما ان تتوج هاماتهم بأكاليل الزيتون ، وإما أن يتناولوا وجبة غداء في دار الحكومة ، وإلا كانوا يمنحون بعض اللوحات التذكارية . على حين أنهم كانوا

يتعرضون لشتى ضروب العقوبات في حالة فشلهم في المفاوضات .

وعلى العموم كان على موظفي السلك الخارجي ألا يسقطوا من حسابهم تعرضهم للانتقاد أمام اللجان الخاصة التي كانت تشكل للتدقيق في أعمال البعثات الدبلوماسية وغيرها ، لأن خصومهم السياسيين كانوا يتحينون لهم الفرص ، ويتربصون بهم الدوائر لتوجيه التهم إليهم ، إمـــا بقبول الرشوة ، أو بفشل بعثتهم الدبلوماسية . وهكذا أرانا ندرك أن وظيفة السفير في دولة « المدن » اليونانية ، كانت وظيفة حساسة مفعمة بالمسؤوليـة والتبعات الثقيلة لقاء نزر يسير من المكافأة والتقدير .

غير ان الديموقراطية اليونانية كانت تشكك كثيراً برجالها الدبلوماسيين كما يتضح من تعدد السفراء في البعثة الدبلوماسيـة الواحدة ، دون أن تجمعهم وحدة الرأي والهدف ، لأنهم كانوا ينتمون إلى عدة شيـع وأحزاب تمثل وجهات نظر مختلفة . وهكذا كانت البعثات اليونانية تعطي صورة واضحة عن الخلافات الحادة بين أعضائها ، هذه الخلافات التي كانت تنعكس عن الخلافات القائمة بين الفئات الشعبية اليونانية ، بدلاً من أن توحي بالانسجام ووحدة الرأي بين أعضائها .

وقد نقل إلينا « اسخينوس » خبراً عن بعثة ـ كان ديموستين عضواً فيها ـ أوفدت إلى بلاط ملك مقدونيا لمعالجة قضية كانت في غاية الأهمية والخطورة ، وقد وصف لنا كيف ان ديموستين رفض أن يشترك مع أعضاء البعثة الآخرين في الجلوس على مائدة واحدة ، أو أن ينام وإياهم تحت سقف واحد ، وذلك لشدة ما

كان بينه وبينهم من خلاف وتنافر . وهكذا استطاع أعضاء البعثات الأخرى الذين حضروا للاسهام بالمفاوضات ان يستغلوا الخلافات القائمة ما بين أعضاء البعثة اليونانية وتأليب بعضهم على البعض الآخر

هذا ، وفي غضون الفترة التي ترعرعت فيها الحرية في اليونان ، كانت المفاوضات السياسية تجري شفوياً ، وعلى نطاق واسع من العلنية . وكان على كل عضو مثلاً من أعضاء أية بعثة — وكل بعثة كانت تتألف من عشرة سفراء على الأقل — أن يلقي خطاباً أمام الملك أو الجمعية العامة ، تماماً كما يجري اليوم في المؤتمرات المزيلة التنظيم والتحضير . وإذا صدف وانتهت المفاوضات بمعاهدة ، حفرت الشروط التي تم الاتفاق عليها في لوحة ، وباللغة اليونانية الرفيعة ليصار بعد ذلك إلى عرضها على جميع الأعضاء للاطلاع عليها .

وبالنسبة إلى توقيع المعاهدات ، فانه كان يجري بأداء اليمين علناً ، وهذا ما يخولنا أن نقول بأن اليونان كانوا يطبقون نظام المعاهدات المكشوفة بعد ان يتفق عليها علناً . وعندما تأسست سلالة الأسرة المقدونية وتوطدت سيادتها في دست الحكم ، استبدلت اللغة اليونانية القديمة باللغة الفرنكية [١] ، ولم تعد تنشر النصوص الكاملة للمعاهدات . ومن هنا بدأ نظام المعاهدات السرية الخطير يثبت أقدامه ، وطليعته تلك المعاهدة التي أبرمت

١ — وهي مزيج من اللغات الايطالية والفرنسية والاسبانية واليونانية والعربية ، وكان استعمالها محصوراً في دول حوض البحر الابيض المتوسط .

ما بين الملك فيليب المقدوني وحكام أثينا بشأن « امغيبوليس » .

ويجوز لنا الافتراض كذلك بأن المدن اليونانية التي كانت تقوم على نظام متطرف ، كانت تعارض سلوك الطرق الوسطى كمبدأ الحياد والتحكيم مثلاً . وفي الواقع كانوا يصورون الحياد كمبدأ يفرض على كل من تبناه أن « يلزم جانب الهدوء » فقط . ولم يكن مبدأ التحكيم بالنسبة لهم سوى بدعة تقليدية استنبطت توسلاً للوصول إلى تسوية النزاعات تسوية سلمية . ولدينا نسخة عن إحدى المعاهدات التي عقدت ما بين مدينتي «طيبة » و«اثينا» هذه المعاهدة التي تضم فيما تضمه من مواد مادة تنص على الاتفاق على جعل مدينة « لاميا » المدينة المختارة للقيام بمهمة التحكيم ما بينهما . وكان الحكم كما تقضي التقاليد ، يعين من بين المواطنين، وقد يكون فيلسوفاً ذا شهرة عالمية، أو بطلاً من أبطال الألعاب الأولمبية . وتدلنا الوقائع على أنه قد جرى التحكيم في ٤٦ قضية أثيرت ما بين سنتي الثلاثمئة والمئة قبل الميلاد .

ومما هو قمين بالذكر أن اليونان قد استحدثوا منصباً يعتبر من أهم المناصب الديبلوماسية ، وأعني به منصب القنصل أو « البروكسنوس » كما كانوا ينعتونه بلغتهم الديبلوماسية ، وكان القنصل ، خلافاً لما هو عليه الحال الآن بالنسبة إلى سائر القناصل ، يعتبر مواطن المدينة التي يقيم فيها ، فيعمل على الاضطلاع بمهام مصالح سكان الولاية الذين اختاروه لتولي ذلك المنصب والسهر عليها . وكانت وظيفة القنصل منصباً محترماً يسعى للظفر به الكثير من الشخصيات البارزة أمثال « بيندار » و « ديموستين »

وسواهما ، ولقد عين الأول قنصلاً لأثينا في مدينة «طيبة » في حين قد عين ديموستين قنصلاً « لطيبة » في مدينة أثينا .

ومع مدار السنين أوشك هذا المنصب ان يصبح وراثياً ، وتعدت مهام القنصل مساعيه في مد يد العون للتجار الذين كانوا يقومون بزيارة البلاد الأجنبية إلى نطاق افتتاح المفاوضات الديبلوماسية، والعمل على التخفيف من حدة الحزازات والخلافات المريرة التي كانت تسمم جو العلاقات بين العالم « الهيليني » .

وما إن حل القرن الخامس قبل الميلاد حتى كان لليونان جهاز منسق مرن لتسيير عجلة علاقاتهم واتصالاتهم الدولية ، وكانت لهم مجالسهم المعروفة بـ « الامفكيتونية » التي كانت تمثل جميع الاتجاهات ، وتضم في أعضائها مواطنين من جميع المدن المجاورة . كما انهم توصلوا ، ولو نظرياً ، إلى إدراك أهمية « التوحيد » أو « التقارب » فيما بينهم ، بدليل أنهم قد طوروا علاقات بعضهم ببعض ، ونشروا مبادىء صريحة ومقبولة منهم جميعاً بالنسبة إلى قضايا اعلان الحرب ، وإحلال السلام ، وإبرام المعاهدات ، والتحكيم ، والحياد ، وتبادل السفراء ، والأعمال التي يضطلع بمهامها القنصل ، وبعض قوانين الحرب ، كما انهم تواضعوا فيما بينهم على قوانين كانت تراعى بدقة ، ويعمل بها على أوسع نطاق ، وذلك بالنسبة إلى تحديد وضع الأجانب ، ومنح حقوق التجنيس ، وحق اللجوء السياسي ، وتسليم الجناة الفارين إلى حكوماتهم ، وغيرها من القوانين .

ومع ذلك لا يكفي ان يصبح لدى الدولة جهاز ما ، لأن

أهميته تكمن في الغايات التي يهدف إليها ، والروح التي تسيره .
إذن ، فما هي فكرة اليونان الديبلوماسية ؟

*

يقال أحياناً إن العالم الإغريقي – اليونـــاني كانت تنقصه الفكرة عن التآلـف والتفاهم الدوليين ، أو الأخـلاق التي يعجز بدونها أي جهاز ديبلوماسي ، مهما بلغت درجة براعته ودقته ، عن العمل . وفي الواقع كان المواطن اليوناني العادي يدين بولاء أعمى لمدينته ، حتى أنه ليعتبر غيره من اليونان – الذين كانوا يعيشون في المدن الأخرى – أعداء ألداء له ، وجميـع البرابرة عبيداً بالفطرة ، وقد قام في وهمه أن هناك حداً فاصلاً يقوم حائلاً بـين الأخلاق الخاصة والأخلاق العامة .

وفي كل الأحوال كان اليونان يعترفون بوجود بعض المبادىء التي تتسم بطابـع القدسية والالوهية ، وتسير دفة الشؤون الدولية . وعلى الرغم من اعتقادهم الراسخ بأن مبدأ المحافظة على مدنهم وضمان سلامتها يشكل أسمى مرتبة من القانون ، فمثلاً ، كانوا يؤمنون بـأن الإله « زيوس بيتيوس » يكلأ المعاهـدات بعين رعايته ، ويحوطها بحمايته الخاصة . ولذا كانوا يعتقدون بـأن من الاساءة لمثلهم الدينية نقض المعاهدات دونما مبرر أو سبب وجيه ، وكذلك التخلي عن الحلفاء وهم يخوضون غمار معركة ما . وانطلاقاً مـن هذا المبدأ فقد توخى حكام « كريت » و « شيالي » و « باري » و « اسبارطة » للانتقاد والتعريض بسمعتهم عالمياً لقلة حنكتهم ومرونتهم الديبلوماسية . وكانت المثل اليونانية تعتبر كل من يقوم

بهجوم مباغت على جاره ، خارجاً على قواعد الدين ، كافراً بمثلها ، وكذلك كل من يشن حرباً دون سابق إنذار ، أو أن يرفض طلب الهدنة . كما ان هذه المثل كانت تنظر إلى الفظائع اثناء الحرب،والتمثيل بالجرحى أو القتلى أموراً لا يجترمها إلا البرابرة، لا ينجو مقترفها من اللوم والتعنيف .

وفضلاً عن تلك المبادىء والقوانين التي يقوم عليها المجتمع اليوناني وتصون كيانه ، فقد تكونت لدى الاغريق فكرة يشوبها الغموض نسبياً عن وجود مبادىء أخرى تنطبق على جميع البشر ، والمرجح ان اليونان أقروا حكم « ثوسيديس » بشأن الحرب ، ومؤدى هذا الحكم بأن الحرب ، كوسيلة من وسائل تسوية النزاعات الدولية ، لا تحمد مغبتها ولا يرجى من ورائها الخير والأمان .

ولكن مما يؤسف له أن الاغريق على الرغم من سامي أفكارهم ورفيع معتقداتهم هذه ، فقد شوهوا مظهر ديبلوماسيتهم لأسباب ثلاثة هي :

أولاً – لقد ابتلي اليونان بما سماه « هيروديان » مرض اليونان القديم – أي حب التنافر والمشاكسة – وكان حسدهم قتالاً لدرجة انه ارتد عليهم ليشل فيهم غريزة الحب والعمل في سبيل البقاء .

ثانياً – لم يكن اليونان ديبلوماسيين حاذقين بالسليقة ، وإنما كانوا ديبلوماسيين فاشلين . ثم ، وبالنظر لما يتصفون به من حدة الذكاء ، فقد تجاهلوا أهمية البراعة والمراوغة والمناورات في المفاوضات ، وهكذا حطموا إحدى القواعد الهامة التي تعتمد

عليها المفاوضات ، وأعني بذلك قاعدة الثقة بالنفس – يضاف إلى ذلك انهم كانوا قليلي الحصافة – ثرثارين يعوزهم الشعور والاحساس بتحين الفرص ، ومتهورين إلى درجة كانوا لا يطيقون معها كتم الأسرار .

ثالثاً – لقد فشل اليونان في معالجة شؤونهم ومشاكلهم الداخلية منها والخارجية على السواء، في توزيع المسؤوليات والموازنة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كما انهم لم يتوصلوا إلى اكتشاف الوسيلة التي تجعل الاسلوب الدبلوماسي كفؤاً ، شأنهم في ذلك شأننا الآن ، في ظل الحكم الديموقراطي ، كما لم يفلحوا في ظل الحكم الاوتوقراطي – الفردي . وتلك هي الغلطة العظمى التي عجلت في انهيارهم .

ولا خلاف في ان الديموقراطية عندما تحتك بحكم استبدادي تتعرض على الدوام للضرر لأنه لن يكتب الحفاظ على سرية قراراتها ، كما لن تخرج تلك القرارات سريعاً إلى حيز التنفيذ ، وجل ما هنالك انهم كانوا ، نتيجة لأساليبهم الملتوية ، يحصدون أكبر قسط ممكن من الأضرار ، ويكفي ان سفراءهم لم يكونوا يزودون بالصلاحيات الكافية ، الأمر الذي يضطرون معه ان يعودوا إلى مدنهم ، أو ان يبعثوا ببعض الرسل ، للحصول على تعليمات جديدة تتلاءم والتطور الجديد الذي طرأ على المفاوضات. وفي تلك الأيام كان مثل هذا التأخير الناجم عن بطء المواصلات وصعوبتها يسبب أضراراً بالغة لقضيتهم . ولا يغربن عن البال ان مجلسهم كان لا يركن إليه بصورة من الصور ، إذ هو متقلب

الأهواء ، غير مستقر على رأي ، ولا يبعد أن يتبرأ من سفرائه على الرغم من تقيدهم بالأوامر التي زودهم بها .

ومثل آخر عن العوائق والتشويش المتأصلين في الديبلوماسية الديموقراطية تكشفه لنا تلك السلسلة من المفاوضات التي جرت في جوجموم، وذلك في أعقاب الكارثة التاريخية المعروفة بين مدينة أثينا والملك فيليب المقدوني ، فمن جانب كنت ترى موفدي المدن اليونانية إلى المفاوضات يقفون خائفين وجلين ، قد هيمن عليهم جو الذعر والهلع من الأسلحة الجديدة التي كدسها الملك فيليب ، ويرفضون مع ذلك الاتحاد معه للتصدي لجحافل البرابرة التي كانت تزحف قادمة من الشمال . والأدهى من ذلك أن كل جانب كان يتربص الدوائر لباقي الأطراف لطعنها في الظهر في اية لحظة سانحة . على حين كان في الجانب الآخر فيليب المقدوني المشهور برسوخ العزيمة، وبعد النظر ، والسيطرة المطلقة على جيشه، وانفاذ خططه ، وهو يدرك ما أصاب المجتمعات الاغريقية من تشويش وبلبلة وخوف من تهديداته إياها، كما يدرك ان كل مدينة من تلك المدن اليونانية الخائفة كانت ترحب به ، راكنة إلى وعوده وتطميناته التي كان ينثرها بسخاء فيما بينها ، ولكنه لا يدرك السبب الذي كان يحدو تلك المدن إلى استمرار المفاوضات لما لا نهاية ، بنفس الوقت الذي كان يحتل فيه المواقع الاستراتيجية موقعاً إثر موقع .

هذا، وفيما كانت المواقع الاستراتيجية تنهار بالتتالي أمام قوات فيليب المقدوني ويبسط عليها سلطانه، ويوطد فيها حكمه،

كان أعضاء البرلمان الأثيني يشغلون أنفسهم بتوجيه اللوم إلى الفاشلين من سفرائهم ، والحكم عليهم بالموت ، أو يعقدون الاجتماعات الصاخبة لبحث قضايا تعيين سفراء جدد ، وما ينبغي تزويدهم به من معلومات ،أو للتمسك بوعود يشيمون بارق خلبها، او تعليل النفس بآمال معسولة ، وهم يعرفون انها خداعة كاذبة ، متجاهلين انهم كانوا بذلك يزعزعون الثقة بهم ، وينتزعونها من صدور حلفائهم واصدقائهم .

واننا لنقف في وثيقة الاتهام الذي وجهه « ديموستين » إلى زميله السابق «اسخينوس» على فقرات تذكرنا بالأزمة التي واجهت حكومتنا عام ١٩٣٨ ، وتقدم لنا بالتالي ضرباً من النقد الجدي الصارم ضد الأساليب الديبلوماسية التي كانت تمارس في اليونان ، إذ اتهم «ديموستين» زميله « اسخينوس» بالتواطؤ الفاضح المقصود، وبوثوقه بالضمانات الشفوية التي اعطاه إياها الملك فيليب المقدوني والركون إليها ، مع علمه بمدى ما تنطوي عليه تلك الضمانات من غش وخداع ، وبتضليل المجلس لدى عودته بالادلاء إليه بمعلومات مغلوطة لا تتفق والواقع بشيء عن نتائج أعمال بعثته .

والذي لا شك فيه أنه كان يصعب على « ديموستين » يومذاك، كما يصعب اليوم على عضو مجلس الشيوخ الاميركي ان يصب اللوم بشأن تلك النكبات ،على الأخطاء الموجودة في الدستور، أو على مجلس أثينا لقلة إدراكه وغباوته ، وسلامة طويته، وجبنه وتشكيكه. ذلك لان « ديموستين » عندما حمل على «اسخينوس» كان يتحامل على جهاز ديبلوماسي فاشل غير كفؤ ، الأمر الذي يجعل انتقاده

ذا قيمة وأهمية بالغتين حتى يومنا هذا . وليسمح لي القارىء الآن أن أعيد على مسامعه فقرات من بيانه هذا :

« أيها السادة ، لا يوجد تحت تصرف السفراء قوى وعدد حربية أو جيوش جرارة ، أو قلاع ، وإنما سلاحهم الوحيد هو الكلام ، والكلام فقط ، وتحين الفرص ، وانه لفي معرض مناقشة المسائل الهامة سرعان ما يزول سانح الفرص التي يستحيل استرجاعها إذا افتقدت،و لذا فان حرمان الديموقراطية من فرصة تتيحها لها الظروف جريمة تفوق الجريمة التي تنجم عن حرمان الملكية أو الحكم الفردي منها ، لأن التقرير والتنفيذ في ظل هذين النظامين الأخيرين قد يتمان بسرعة فائقة ، ولدى أولى إشارة تبدر من القائد ، على حين ان الحال يختلف عندنا ، لأنه ينبغي أولاً تبليغ المجلس الذي لا يجتمع ولا يتخذ قراره التمهيدي قبل أن تصله مذكرات خطية من السفراء والرسل ، ثم يقوم المجلس بدعوة الجمعية التي لا تجتمع إلا في غضون المدة القانونية . وبعد كل ذلك يقف السفير ليدافع عن نفسه او ليثبت حقه أمام معارضة جاهلة ، وغالباً ما تكون فاسدة ، وبعد إنجاز كافة تلك الشكليات وبذل الوقت لها دونما حساب ، كما لو كنا ندور في حلقة مفرغة ، يأتي موضوع الاعتمادات المالية ، فنبذل من الوقت أكثر مما سبق ، قبل ان نتوصل إلى أي قرار بشأنها . وهكذا، فان السفير الذي يتولى منصبه وفقاً لدستور كدستورنا،لن يؤدي وظيفته بصورة بطيئةفقط ، ويدعالفرص تفلت منأيدينا فحسب، بل قمين بأن يفقدنا قدرتنا على مراقبة الأحداث والتمكن من

ضبطها . فيا سكان أثينا ! ما لي أراكم قابعين ، تنتظرون بصمت عجيب رهيب حلول الكارثة عليكم ، وقد فقدتم كل إحساس بالشعور بالمسؤولية . أجل ، ما لي أراكم لا تحركون ساكناً حيال المصائب والنكبات التي تحل بجيرانكم ، بل لا تزعجون أنفسكم بمجرد التفكير بالتدابير اللازمة للذود عن بلادكم ... »

من الجائز ان يكون «ديموستين» قد أخطأ في تقديره السياسة الخارجية التي كان على أثينا ان تسلكها في الظروف السائدة يومذاك ، لكنه لم يخطىء في الاتهامات التي كالها ضد الأسلوب الديبلوماسي الذي ابتكرته تلك الديموقراطية العظيمة .

*

كان لنا ان نفترض ان الفرصة كانت سانحة أكثر للرومان كي يبتكروا أسلوباً ديبلوماسياً أفضل ، ويحافظوا عليه لتنحو نحوه الأجيال ، وذلك بفضل ما كانوا عليه من شعور بالأمور العملية ، ومقدرة فائقة في شؤون الادارة وكيفية تسيير دفتها ، لكنهم ويا للأسف قد فشلوا كذلك . لقد أخفق اليونان بسبب جموحهم العاطفي ، وعجز مؤسساتهم ، وفشل الرومان بسبب تقديرهم الخاطىء لمبدأ التفوق والسيادة ، ولكن ذلك الفشل لم يكن ليؤثر في المبادىء الرومانية والمعطيات الرائعة التي خلفوها للانسانية ، والخدمات الجلى التي أفادت منها البشرية ، تلك الخدمات التي تفرض على العالم المتمدين أن يتذكرها على الدوام ، وأن يضفي على ذكراها ضرباً من الامتنان للامبراطورية الرومانية . ومع ذلك فقد أخفق الرومان في استنباط أسلوب

ديلوماسي رفيع يضاهي، أو بالأحرى يماثل المعطيات الرائعة الأخرى التي أورثوها للأجيال ، ومرد فشلهم هذا يعود إلى سبب واحد،هو ان الرومان كانوا في سعيهم لتطوير أسلوبهم الديبلوماسي يحاولون ان يفرضوا إرادتهم على مفاوضيهم ، بدلاً من أن يفاوضوهم على أساس من التكافؤ والمساواة .

والواقع ، أن الرومان بدافع تعلقهم بالأحوال القانونية ، وميلهم الطبيعي إلى استعمال التعابير القانونية ، كانوا قد توصلوا إلى استنباط تعابير قانونية عدة ، تعابير إن دلت على شيء فإنما تدل على ان العلاقات الدولية ، وطريقة ممارستها آنذاك ، كانتا تستوحيان من افكار عميقة الجذور والأصول . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، كان الرومان يتفاخرون أبداً أمام خصومهم بسلامة نيتهم ، وطهارة طويتهم ، ويقارنون بينهما والخداع والرياء المتأصلين في نفوس أولئك الخصوم . وكان كل تلميذ مدرسة من أبناء الرومان يتعلم كيف يعتز باستقامة مجلس الشيوخ الروماني وعدالته ، وتردد على مسامعه بادرته الطيبة عندما أوصى بتسليم قواد الجيش « الصاماني » [1] الذين نقضوا الهدنة التي اتفقوا والرومان على شروطها سابقاً في وادي « كودين » الواقع بين جبال ايطاليا الجنوبية . وأي روماني كانت لا تثيره أحداث المغامرة التي قام بها القائد « ريجيليوس » بعودته إلى قرطاجنة -برغم الحرب الوشيكة الوقوع بينها وبين روما- دونما خوف أو وجل

---

١ ـ الشعب الصاماني فرع من شعب قديم يعرف باسم « صبايني » وقد كان قاطناً في المناطق الشمالية الشرقية من ايطاليا .

لئلا ينكث بوعـــده . ولطالما كان الرومان يرددون بتفاخر واعتزاز ... « حرية المواطن » و « حق المواطن » وغيرهما مـن التعابير التي لا يمكن اعتمادها لتقرير مـــا إذا كانوا يميزون بين القانون الدولي والقانون المحلي . صحيح أنه كانت للرومان عدة قواعد وركائز قانونية ممتازة ، لكنها كانت تتعلق بالأمـــور والعلاقات القائمة بين الأجانب والمواطنين ، لتنظيمها وضبطها .

ومما تجدر الإشارة إليه ان الرومان كانوا يعتبرون المعاهدات بمثابة وثاق قانوني . ومع ذلك ، فغالباً ما كانوا يستخدمون براعتهم القانونية للتملص من شروط سبق أن تم الاتفاق والتوقيع بشأنها . وكانت هناك كلية « فيتيال »[1] التي تعتبر استمراراً للتقليد القديم ، إذ كانت مسؤولياتها تماثل إلى حد كبير المسؤوليات المنوطة بقسم المعاهدات التابع لوزارة الخارجية البريطانيـــة ، وبمعنى آخر كان المسؤولون فيها يحفظون وثائق المعاهدات ، وكل مـا يختص بقضايا البروتوكول - المراسيم - والاهتمام باعلان الحرب أو إحلال السلام وفقاً للطريقة الرسمية والشعائر المتعارف عليها .

أجل ، كانت الطريقة الرومانية لإعلان الحرب مدهشة حقاً ، وكان يكفي إذا ما أريد إعلان الحرب ، ان ينتقل احد كهنة كلية « فيتيال » إلى حدود العدو ليرشق إلى داخلها سهماً مصنوعاً

---

١ ـ وكان يطلق عليها ايضاً اسم « المجلس الفيتيالي » وهو مجلس يتألف من الكهنة ، ومهمته محصورة في اجـراء المفاوضات الديبلوماسية واعـلان الحرب في حالة فشلها .

من الخشب الأحمر ، اما إذا كانت حدود العدو بعيدة، ولا يسمح الوقت بالانتقال إليها ، فالانتقال إلى ساحة هيكل الإله « بيلونا» ليرشق السهم باتجاه سدة الهيكل. اما إذا وضعت الحرب أوزارها، وحان وقت السلام ، انتقل نفس الكاهن إلى هناك حاملاً بيده صولجان الإله « جوبيتر » وبرفقته موظف آخر يحمل بيده طاقة من الزهور اقتطفها من حديقة الكابيتول ، وهناك يشرع الكاهن الأكبر بتلاوة نص المعاهدة بصوت جهوري على مسمع من سفراء الدول الذين وفدوا للاشتراك بالتوقيع عليها ، ثم يعلن الكاهن ان اللعنة ستحل بساحة كل من ستحدثه نفسه بانتهاك حرمة المعاهدة في المستقبل ، وأخيراً ، يتناول خنجراً أثرياً ويحز به عنق خنزير جيء به لتزكية المعاهدة بدمه . لكل هذا فقمين بنا ألا نستغرب اللهجة الساخرة التي جادت بها يراعة « سوتونيوس » برسم صورة تلك الوسيلة المتبعة لإعلان الحرب وإحلال السلام، ذلك التقليد القديم الذي أعاده إلى سيرته الأولى الامبراطور « كلوديوس » ، وطلب شخصياً العمل بها .

والحقيقة الثانية هي ان الرومان اشتركوا منذ الأيام الأولى لظهور جمهوريتهم بمعاهدات أساسها التعامل على قدم المساواة بين الموقعين عليها ، وان الاتحاد الكونفدرالي ــ اللاتيني بدأ كائتلاف يضم أعضاء متساوين في الحقوق والواجبات ، ولكن سرعان ما تبين ان مجلس الكابيتول في روما ينوب عن الأعضاء في تقرير بعض الأعمال ، ويتخذ القرارات بدون علم الحلفاء الصغار وموافقتهم عليها . ومن ثم ، بدأ الائتلاف القديم الذي كانت

تربطه شعارات مثل : « المساواة » و « التحالف » و « المزاملة » ، يرتدي طابعاً جديداً شعاره : « المجد للشعب الروماني » ، وذلك خلافاً لإرادة أعضاء الاتحاد الصغار ، وحملهم على هذا بالإكراه ، مما يعني حسب التعابير الحديثة، بأن الحلفاء الصغار قد سلموا مقاليد سياستهم الخارجية والدفاعية إلى مجلس الشيوخ الروماني ، ولا مشاحة في أن السياسة التي تنادي بمبدأ المساواة بين دولة كبرى ذات سيادة ، ومجموعة من الدول الصغيرة المستقلة لتحقيق ائتلاف يضم تلك الدولة الكبيرة المسيطرة ، وهذه الدول الثانوية ، إنما هي سياسة يلازمها الفتور ، وتأخذ بالتلاشي مع الأيام . وهذا ما حدث بالضبط ، إذ أخذ مجلس الشيوخ الروماني يؤثر المصلحة الخاصة على العامة ، والاجحاف على العدالة ، عاملاً أبداً على اتخاذ كل تدبير يساعد على رفعة روما ومجدها، توسيعاً لنفوذها، وبسطاً لسلطانها .

*

ولقد نشأ عن عقيدة الرومان الامبريالية هذه اعتقاد راسخ في أذهانهم ، وقام في وهمهم بأن القدر إلى جانبهم يسير دفة أمورهم ، محالفاً إياهم في سعيهم لفرض إرادتهم وما يمارسون من تقاليد امبراطوريتهم الناشئة على الشعوب الأخرى ، وان الواجب يدفعهم إلى تحطيم كل من يتصدى إلى مقاومة أهوائهم ، ولا يطمئنون إلا لأولئك الذين يستسلمون ويخضعون لسيطرتهم . ولكن عقيدتهم هذه لم تتح لهم ابتكار أية مجموعة من مبادىء الديبلوماسية التي تكون مثار اعتزاز وفخر، كتراث يتسلمه أعقابهم

من بعدهم ، إذا استثنينا ما ثبتوا من مبدأ نظري يقول باحترام حسن النية ، في مفهوم عن أهمية العقود التي يمكن الركون إليها من الوجهة العملية المحضة ، ثم ذلك الاسهام في تطوير النظرية الدبلوماسية ، وهو اما غير مستصوب بحد ذاته ، وإما غير ملائم لعالم يتألف من دولة مركزية متعددة القوميات ، كل منها تنزع إلى احتلال مركز يساويها مع غيرها من الدول . ولا مراء في ان الرومان استطاعوا بمواهبهم اللامعة وعبقريتهم في التنظيم أن يدخلوا بعض التحسينات على الفن الدبلوماسي سواء استطاعت دول « المدن » اليونانية أن تستفيد منها ، أم لم تستطع ، أو أن تحسن استعمالها ، او تسيء ذلك الاستعمال .

وكان الرومان يسمون السفراء بـ « الرسل Nuntii » أو « الخطباء Oratores » ، وكان مجلس الشيوخ هو الذي يعينهم ويزودهم بالتعليمات وأوراق الاعتماد، ولكن نادراً ما كانوا يمنحون صلاحيات واسعة أو مطلقة ، وكان السفير الذي يتخطى حدود صلاحياته يتعرض لتهمة الخيانة ، وكذلك يجب ان يكون السفير برتبة شيخ في المجلس،أو أن يختار من بين وجوه الفرسان وألمعهم، ولكم أصيب حكام جزيرة رودس بخيبة أمل في الامبراطورية الرومانية عندما كان سفيرها إليهم أستاذاً للرياضة البدنية ، لكن منها قبل في ذلك فان سفراء الرومان كانوا بوجه عام من الشخصيات البارزة التي يليق بها ان تكون ممثلة لعظمة روما وجلال اسمها في العالم أفضل تمثيل . اما بعثاتهم الدبلوماسية ، فكانت إحداها تشخص في مهمات قصيرة الأجل ، لتعود بعدها

وتقدم بياناً أو تقريراً إلى المجلس عن الأعمال التي اضطلعت بها ، وإذ ذاك يبقى على المجلس إما أن يوافق أو لا يوافق على ما قامت به البعثة بالتصويت .

ولكن البروتوكول الذي كان ينظم استقبال السفراء الأجانب ويحدد إقامتهم في روما ، هو لعمري ذو أهمية بالغة من حيث طرافته وابتكاره.وقد كانت الحصانة الديبلوماسية الممنوحة للسفراء الأجانب بمقتضى التقاليد القديمة والقانون الروماني الخاص تشمل فيما تشمله اللجان التي كانت ترافقهم ، والموظفين الذين يعملون في خدمتهم . ولكن لم يكن البريد الديبلوماسي، على ما يبدو ، مشمولاً بتلك الحصانة ، وغالباً ما كان يتعرض لتفتيش موظفي البريد ، وفحصهم الدقيق ، ومع هذا فإذا ما اجترح أي عضو من أعضاء السلك الديبلوماسي الأجنبي عملاً يعاقب عليه القانون الروماني ، كان يصار إلى إرسال ذلك العضو مخفوراً إلى بلده ليصار إلى محاكمته هناك من قبل حكومته . ولهذه الأسباب اعتبرت خروجاً على التقاليد الديبلوماسية المتعارفة وخرقاً لها ، محاكمة أحد أعضاء سفارة « جوجورتا » أمام المحاكم الرومانية ، لارتكاب جريمة قتل .

هذا من جهة ، وأما القضايا المتنازع عليها ، والتي كانت تمس حقوق البعثات الديبلوماسية الأجنبية وامتيازاتها ، فكانت تحال إلى كلية « فيتيال » ، كما تحال اليوم أمثال هذه القضايا إلى دائرة المعاهدات التابعة لوزارة الخارجية ، ولكن يبدو أن الحصانة الممنوحة للسفراء وجهازهم من الموظفين لم تكن تشمل

محال إقامتهم أو خدامهم ، ومع ذلك يجب ألا يعزب عن بالنا أنه لم يكن في تلك الأيام سفراء بصفة « مقيمين » ، يملكون سفارة خاصة أو منازل يعيشون فيها . وإنما كان هناك سفراء يصلون إلى روما بصفة «زائرين»، فتفسح لهم الدولة مكاناً في قصر الضيافة فور وصولهم، وتقدم لهم جميع ما يتطلبون من حاجيات بما في ذلك طاقم الخدم .

وفيما كانت سلطة روما وثقتها بنفسها تزدادان مع مرور الأيام ، طفق الرومان يعاملون البعثات الأجنبية الوافدة إليهم على درجات متفاوتة من المهانة والاحتقار والاستهزاء .

فكان إذا ما رغب عدو ما في عقد اتفاقية للصلح والسلم معهم، وود أن يوفد بعثة ديبلوماسية للاتصال بالمجلس الروماني وإملاء شروطه عليها ، لا تستطيع الشخوص إلا بإذن مسبق من القائد الروماني المحلي . كما كان على أعضاء البعثة – بعد السماح لهم بالدخول إلى روما – أن يظلوا خارج المدينة ، ويلبثوا هناك ينتظرون في مكان تعافه النفس ، ريثما يوافق مجلس الشيوخ على دخولهم .

والأدهى من هذا فإن أعضاء البعثة –إذا ما أذن لهم بالدخول– لا يصار إلى استقبالهم في المجلس، وإنما في باحة هيكل الإله «بيلونا»، وان هذه المعاملة الجديدة لم تكن لتقتصر على البعثات الديبلوماسية التابعة للدول العدوة، وإنما أخذت سبيلها إلى التطبيق حتى بالنسبة إلى سفارات الدول الصديقة التي تعتبر نفسها – ولو نظرياً – مساوية لروما مجداً وعظمة . وبالتالي كان على سفراء الدول

الصديقة حال اقترابهم من حدود المدينة أن يحيطوا قاضي تحقيق روما «Quaestor Urbanus» علماً بذلك ، وتقديم التماس إليه بدخول المدينة . ومتى اتخذت كل تلك الاجراءات انتقل السفراء إلى المبنى التقليدي للسفارة اليونانية ينتظرون هناك ريثما يصار إلى اتخاذ الاجراءات الجديدة للمثول أمام مجلس الشيوخ ، وبعد ذلك كانوا ينتقلون إلى مبنى المجلس ليتسنى لهم إلقاء البيانات أمام أعضائه مباشرة أو بوساطة التراجمة . وكان أعضاء المجلس يمطرون السفراء بالأسئلة حالما ينتهون من إلقاء بياناتهم مما يعتبر ابتكاراً يثير الدهشة والاهتمام ، وبعد ذلك يسمح للسفراء بالعودة إلى المبنى التقليدي للسفارة اليونانية بانتظار دعوة جديدة من المجلس للمثول أمامه ، وتسلم الجواب النهائي بشأن قبول سفارتهم أو رفضها . وليس في هذا ما يدل البتة على ان الرومان أدخلوا أية تحسينات جديدة على الفن اليوناني الديبلوماسي القديم .

وقد يصدف أحياناً ان يرفض المجلس الاعتراف بالسفراء الزائرين، كما حدث عام ٢٠٥ قبل الميلاد بالنسبة إلى سفراء قرطاجنة بعد وصولهم إلى روما ، والاستماع إلى بياناتهم . وفي تلك الحالة كانوا يحرمون من الحصانة الديبلوماسية ، ويتهمون بالتجسس ، ثم ينقلون تحت الحراسة إلى منطقة الثغور . ومن حسن الحظ ان الرومان مع الأيام قد أقلعوا عن ممارسة ذلك التقليد الديبلوماسي.

ولكن كان ثمة تغييرات أدخلها الرومان على الأسلوب الديبلوماسي ، فقد أنشأوا مثلاً ضرباً من المحاكم التي كانت هيئتها تتألف من أربعة قضاة يمثلون طرفي المعاهدة بالتساوي، وبالتالي كان

لكل فريق قاضيان ، ويرئس الجميع قاض محايد . ويتصور بعض الثقاة ان مثل تلك المحاكم ، التي لا نعرف عنها إلا اليسير ، قد وضعت الأساس لتشكيل المحاكم او المجالس التحكيمية . ومع ذلك فصلاحية المحاكم السياسية أو الديبلوماسية ، وما يقال في صفتها التحكيمية يكتنفه الشك ، وقصارى ما يمكن أن تنعت به أنها كانت تتمتع بصلاحيات أوسع قليلاً من صلاحيات اللجان المشتركة التي تشكل اليوم للنظر في دعاوى قضائية معينة .

وطريقة أخرى ابتكرها الرومان ، لكنها دون سابقتها شأناً ، وأعني بها تلك الفقرة التي تدرج في صلب نصوص المعاهدات ، ومؤداها ضرورة تسليم الرهائن كضمانة لإبرام أية معاهدة . على أن الرومان ، بعد انتصارهم في الحرب الرهيبة التي دارت رحاها ما بينهم وبين قرطاجنة ، والتي مدت رواق سيطرتهم وسيادتهم على العالم ، لم يعودوا يشعرون بالحاجة إلى معاملة الدول الأخرى على قدم المساواة معهم ، وباتوا يفرضون على القبائل والشعوب المغلوبة أن تستمر في إرسال الرهائن إليهم ، دون ان يكون لتلك القبائل أو الشعوب الحق بطلب رهائن منهم ، وبلغ الأمر بالامبراطور يوليوس قيصر الذي يعتبر دون منازع أنبل محارب في نظر معاصريه أن يفرض على قبائل « الغال » وضع ٦٠٠ رهينة لديه .

ومع هذا كانت الشروط الجديدة المتعلقة بنظام الرهائن في المعاهدات ، تشير إلى عدد الأشخاص الذين يجب ايفادهم للاحتفاظ بهم كرهائن ، مع ذكر أسمائهم ورتبهم ، ونعوتهم وجنسهم ،

وأعمارهم ، وما إذا كان يجوز استبدالهم برهائن أخرى بعد مرور فترة معينة من الزمن،هذا وقد اختبر الرومان خلال احتكاكهم بالبرابرة وتجاربهم معهم ، ان هؤلاء كانوا يفضلون ان يكون العدد الأكبر من رهائنهم لدى الرومان ذكوراً لا أناثاً ، وعلى أية حال كان الرهائن يعاملون أمثل معاملة ويتمتعون بجزيل الخيرات ووافر النعم لدى اقامتهم القصيرة في روما ، ما دامت قبائلهم أو دولتهم المغلوبة على أمرها محافظة على احترامها لشروط الاستسلام . اما إذا نقضت شروط تلك المعاهدة ، فكان يلقى القبض على الرهائن فوراً ، ويعاملون معاملة أسرى الحرب ، على حين أن نهج هذا السبيل ما كان يؤتي بالثمار المرجوة سواء في أيام الحرب أم زمن السلم . وقد أخذت بسنة تبادل الرهـائن تلك دول شعوب أخرى ، وظلت هذه العادة متبعة حتى القرن السابع عشر . ولكن منذ ان نفذت شروط معاهدة « اي لا شابيل Aix-La-Chapelle »التي عقدت ما بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٧٤٨ لتبادل الرهائن ، وكانت فرنسا قد احتجزت لديها بريطانيين هما: اللورد سافولك واللورد كاثكالك ، رداً على مبادأة بريطانيـا باحتجـاز القائد الفرنسي بريتون ــ بطل العمل بطريقة أخـذ الرهائن للأغراض الديبلوماسية ، وانحصر العمل بهـا للأغراض العسكرية فقط .

ومن الطرق الديبلوماسية التي ابتكرها الرومان كذلك ، طريقة تحديد الفترة التي يجب ان تنتهي خلالها المفاوضات. ولكن إخراج هذه الطريقة إلى حيز التنفيذ والعمل يحتاج إلى دولة تهيمن

على العالم في زمن السلم وأيام الحرب ، هيمنة لا ينازعها فيها منازع . ومع ذلك ، فبعد وصول سفراء مقدونيا إلى روما عام ١٩٧ قبل الميلاد ، قد أبلغوا بأن مفاوضاتهم إذا لم تنته بعقد معاهدة خلال ستين يوماً من تاريخ افتتاحها ، فستنزع عنهم الصفة الديبلوماسية ، ويعتبرون بمثابة الجواسيس ويعاملون معاملتهم . وبالتالي فسيصار نقلهم مخفورين إلى منطقة الثغور ، وليس من شك في ان القارىء يشاركني الرأي عندما أقول بأنه ليس بالمستطاع أن نسلك هذا السلوك الشائن ، ولا أن نوجه مثل تلك الانذارات الحاسمة ، وبالتالي علينا أن نستنبط ونبتكر من الطرق والأساليب ما يضمن التعجيل في سير المفاوضات ويحول دون التسويف المقصود بكل ما ينطوي عليه من نعومة ومرونة.

والآن ما هي إذن الدروس التي يمكن ان نتعلمها من الطرق والأساليب الديبلوماسية القديمة ؟ هناك النمط الاغريقي كما طورته دولة « المدن » اليونانية . ولا مشاحة في ان اليونان كانوا قد توصلوا — ولو نظرياً — إلى اكتشاف واقع ان العلاقات الدولية كي تكون فعالة نافذة يجب أن تعتمد مبادىء راسخة محددة المعالم . كما قدموا الكثير من الآراء والأفكار التي مهدت السبيل لتطوير الفن الديبلوماسي والقانون الدولي إلى ما هما عليه اليوم ، ونجحوا كذلك في المحافظة على كيانهم من مغبة دسائس المعاهدات السرية وويلاتها عندما كانوا يتمسكون بمبدأ العلنية في إجراء المفاوضات والتوقيع على المعاهدات .

ومن جهة ثانية ، يجب الا يفوتنا ان اليونان عجزوا عن

تخفيف نسبة عدم المساواة التي طالما اشتكت منها الديبلوماسية الديموقراطية في حوارها مع الحكومات المستبدة،وهل من حاجة إلى القول بأن مرد فشلهم يعود إلى جملة أسباب منها أن مجالسهم وهي محور السلطة المطلقة كانت دون مستوى المباحثات أو المفاوضات أو المناقشات التي تكون أحد الأطراف فيها ، ومما يحز في النفس ونحن نسجل تلك الحقيقة المؤلمة أن معظم أعضاء مجالسهم كانوا مفتقرين إلى الكفاءة والخبرة والتفكير الرصين، يجنحون إلى الشغب والفوضى، متقلبي الأهواء، مشوشي الأفكار، سريعي التأثر ، مفرطي الحساسية ، تسيطر على نفوسهم المخاوف ، وتتاكلهم الظنون والوساوس ، مما كان يحول دون الوصول إلى إبرام أية معاهدة أو عقد أية اتفاقية تعرض لهم .

وربما كان الحل الوحيد للتغلب على جميع تلك النواقص والشوائب يكمن في خلق ملاك من أشخاص مهروا في فنون المفاوضات ، لا يدينون بالولاء لحزب ما ، ولا ينقادون لأهوائهم أو يجرون وراء عواطفهم ، خاضعين لسلطان الدولة مخلصين لها.

على حين ان بعثاتهم الديبلوماسية – بغض النظر عما يتحلون من حنكة سياسية – كانت تتألف من رجال متنافري الأهواء متنابذين متعادين يتقاضون رواتب هزيلة مما تثير فيهم الميل إلى الرشوة وتقبلها ، ناهيك عما كانوا يتعرضون له بعد عودتهم من مهماتهم من صارم العقوبة إذا ما أخفقوا في إقناع المجلس بنجاح بعثتهم .

اما الرومان فقد قدموا الكثير بحقل تنظيم العلاقات الدولية

وتنسيقها وترسيخ مبدأ « تكريس العقود ». ومع ذلك فقد ظلوا حتى في أوج عصرهم الجمهوري أجنح إلى الديكتاتورية ، وأبعد عن أن يقدروا الفوائد المرجوة من الديبلوماسية ، وأكثر تعلقاً بالسيادة ، وفكرة التسلط مما حال دون أعقابهم من الأجيال من الافادة من مثل تلك الدروس القيمة أو تمثل التجارب التي خبروها مما يمكن ان تكون رائداً لهم في سبيل تطوير أسلوب متين وسليم للمفاوضات . ومهما يكن فالأساليب القديمة كانت أفضل بكثير وأمثل من التقاليد الشاذة التي استنبطها ودرج عليها طليان عصر الانبعاث ، تلك التقاليد التي ستكون موضوع الفصل التالي .

الأسلوب والجمال الإيطاليان

حلت مع تفسخ كيان الامبراطورية الرومانية ، وظهور عدد من الدول والشعوب البربرية المستقلة ولكنها متعادية ، في الشرق والغرب ، حلت روح جديدة قوامها المنافسة محل سياسة الإذعان للقوة ، تلك السياسة التي فرضها الرومان على العالم . وزالت سياسة إفساح المجال للشعوب لتختار بين الانصياع أو الاجتياح ، وحلت محلها سياسة تكييف المطامح المتنازع عليها ، أو تعزيز الأمن الوطني ، عن طريق استرضاء الأعداء أو كسب أصدقاء وحلفاء جدد ، وهنا غدت الديبلوماسية المحترفة فرعاً من دوحة إدارة الدولة ، وهذا فن كان اليونان أكثر صلفاً والرومان أكثر تعجرفاً من أن يدرسوه أو يتقنوه . ولكن المصيبة هي أن هذا الفن الذي لا محيص عنه لضبط العلاقات وتنظيمها بين الجماعات المستقلة ، وصل إلى أوروبا دون أن يتعرض له اليونان بالصقل ، أو يتوجه الرومان برزانتهم وجديتهم ، فجاء إلى أوروبا مشوهاً ، يحمل في طياته رياء البلاطات الشرقية وأساليبها الخداعة .

وكان البيزنطيون أول من أدخل فن الديبلوماسية إلى البندقية

ومنها انتقل إلى المدن الإيطالية الأخرى ففرنسا واسبانيا ، ثم عم العالم الأوروبي .

بيد أن تلك الديبلوماسية ، كانت تتميز بالتعقيد ولا تخلو من السخافة والتنكر لأهدافها الفعلية التي ترمي إليها المفاوضات الحقيقية الصادقة، وهكذا أدخل هذا الفن مجموعة من الحيل المتقنة الحبك على أسلوب كان يتميز بالبساطة ، وكان من الضروري ان يبقى على بساطته تلك .

وكان أباطرة بيزنطة أول من أنشأ دائرة خاصة في الحكومة لممارسة الشؤون الخارجية وتدريب المفاوضين المحترفين الذين كانوا سيمثلونها كسفراء عنهم لدى البلاطات الأجنبية. وكان سفراء بيزنطة يحملون معهم ، كلما أوفدوا في بعثة إلى الخارج ، تعليمات خاصة، خطية أم شفهية، تحثهم على أن يكونوا لطفاء في معاملتهم للأجانب ، وان يتجنبوا استغلال الظروف والأحوال السائدة في الدول الأجنبية ، وان يحاولوا على الدوام مسايرة تلك الظروف . والجدير بالذكر ان بيزنطة كانت توفد بعثات خاصة إلى الخارج كلما تولى الحكم امبراطور جديد ، غير ان الحكومات ما كانت لتغطي نفقات تلك البعثات ، وإنما كانت تغطى من أرباح البضائع التي تسمح لبعثاتها بحملها وبيعها في البلدان التي ستتوجه إليها . غير أن هذه البدعة التي كان حكام البندقية يلجأون إليها في بعض الحالات، لم يكتب لها البقاء لتأخذ مكانها في ديبلوماسية المستقبل، لأن السفراء الذين كانوا يوفدون للخارج وفق تلك البدعة الاقتصادية ، كانوا يولون اهتمامهم بالتجارة أكثر مما يولونه

للمفاوضات ، ومع ذلك ظلت الدبلوماسية البيزنطية هذه تشوه الفن الدبلوماسي عدة قرون .

وبدهي أن تعلق بيزنطة أهمية كبرى على شؤون البروتوكول وحفلات الاستقبال الرسمية ، وقد وضع الامبراطور « قسطنطين بوريفروجينيتوس » دراسة مطولة عن تلك الأمور، وظل خلفاؤه يعتمدونها في معالجة وممارسة الفن الدبلوماسي . وفضلاً عن هذا فقد تم إنشاء دائرة خاصة في بيزنطة تتولى وضع الترتيبات لاستقبال السفراء الأجانب ، مهمتها توفير الجو الذي يشعر به أولئك السفراء بحسن أحوال الدولة وطيب معاملتها إياهم ، دون أن يعزب عن بالها ان مهمتها الأساسية هي مراقبة السفراء عن كثب . وكان موظفو تلك الدائرة يتولون نقل السفراء الأجانب مع موظفيهم فور ان تطأ أقدامهم أرض القسطنطينية إلى بناية خاصة تتوفر فيها كل أسباب الترف والبذخ دون أن يعلموا بأن حرس الشرف كان معظم أفراده من البوليس السري الذين يحصون عليهم أنفاسهم ، ويسجلون كل اتصالاتهم ، ويدونون أسماء زوارهم. وكذلك كان البيزنطيون يقيمون حفلات الاستقبال للسفراء الأجانب ، وهي حفلات يضفون عليها الكثير من مظاهر العظمة دون أن ينسوا إحاطتها كذلك بمظاهر الرياء والخداع . وكان السفراء يحضرون أول ما يحضرون عرضاً عسكرياً ينظمه لهم حكام بيزنطة بعناية حتى يؤثر على السفراء،ويوحي إليهم بعظمة بيزنطة العسكرية وجبروتها . والغريب ان هذه الخدعة كانت تنطلي على السفراء ، لأنهم لم يكونوا يدركون أن سيل الجنود

الذين كانوا يرون أمامهم في العرض العسكري لم يكن أكثر من فرقة واحدة ، يدور أفرادها – بعد ان يختفوا وراء منافذ سرية، ويستبدلون أسلحتهم – في حلقة مفرغة ليوهموا المتفرجين بكثرة عددهم . كما كان السفراء الأجانب تتملكهم الدهشة عندما كانوا يذهبون إلى البلاط الامبراطوري لمقابلة الامبراطور لأول مرة ، إذ ان البيزنطيين كانوا قد ابتكروا حيلة ميكانيكية يستطيعون بوساطتها رفع كرسي العرش وإنزاله بحيث كان الأمبراطور يظهر حيناً للسفراء ويختفي عنهم حيناً آخر ، الأمر الذي يحير هؤلاء ويجعلهم يتساءلون عن سر شخصية الامبراطور . ولم يكن البيزنطيون ليسمحوا للسفراء بتوجيه كلمات المديح والمجاملة إلى الامبراطور بشكل مباشر ، عندما كانوا يمثلون بين يديه للمرة الأولى ، وإنما يتم ذلك عن طريق التراجمة .

ولدينا تقرير – ربما كان غير موثوق بصحته كثيراً ، لكنه لا يخلو من طرافة ويبعث على الاشمئزاز في ذات الوقت – عن بعثة ديبلوماسية أوفدت إلى بيزنطة سنة ١٦٨ قبل الميلاد . وقد وضع التقرير الاسقف لوتبراند ، اسقف مقاطعة كريمونا ، الذي ترأس تلك البعثة التي كانت مهمتها محاولة إقناع الامبراطور «نيسفوروس فوكاس» بالموافقة على زواج ابن الامبراطور «اوتو الأول» من الأميرة «تيوفانو» ابنة الامبراطور الراحل «رومانوس» . ولم يوفق الاسقف في مهمته ، فعاد إلى بلاده ووضع ذلك التقرير مضمناً إياه انطباعاته عن المعاملة السيئة التي لقيها من الامبراطور فوكاس رغم أنه كان يمثل دولة صديقة . ويستدل من التقرير أن

الأسقف أراد من وضعه الانتقام من الامبراطور فوكاس ، فملأه بأبشع ما يكون عليه الوصف والتصوير ، إذ نعت الامبراطور بضفدعة للانتقاص منه والرد على وقاحته ، لأنه تجاهل المهمة التي قدم بلاطه من أجلها ، وراح يسأله ، بكل صفاقة ، عما إذا كان الامبراطور أوتو يملك الحق في أن يطلق على نفسه لقب امبراطور روما . ولم ينس الأسقف أن يذكر في تقريره كيف انه رد على امبراطور بيزنطة دفاعاً عن كرامة بلاده وامبراطوره ، ولعل هذا التقرير كان أول — وليس آخر — مثال على اقتران المفاوضات بالشتائم والإهانات .

*

ولقد تشرب حكام البندقية مبادىء الفن الديبلوماسي البيزنطي ،وذلك لما تربطهم منذ أمد طويل مع الشرق من علاقات ودية ، تلك العلاقات التي نقلوا عبرها إلى الايطاليين عيوب الشرق بكل ما تحويه من رياء وخداع وشك ، بيد أنهم كانوا أول من أنشأ جهازاً ديبلوماسياً يتميز بحسن التنظيم ، الأمر الذي حدا باللورد « شيسترفيلد » عام ١٧٤٠ ان ينصح ابنه بألا يتردد في الاتصال بسفراء البندقية في الخارج ، والاكثار من زيارتهم ، لاعتقاده بأنهم أسمى رقياً وثقافة ،وأكثر اطلاعاً من سائر رجالات البعثات الديبلوماسية الآخرين ، ولا يسعني هنا إلا أن أوجز المبادىء والأساليب الديبلوماسية التي ابتكرها حكام البندقية .

كان حكام البندقية أول من نظم الوثائق الديبلوماسية للدولة بشكل مرتب ، وقد شملت تلك الوثائق كل الأعمال التي قاموا بها

في غضون تسعة قرون امتدت من عام ٨٨٣ إلى عام ١٧٩٧ ، كما انها تحتوي على التوجيهات والتعليمات التي زود بها سفراؤهم في الخارج ، وكذلك الرسائل التي كان السفراء يبعثون بها إلى حكوماتهم ، ويقدر عدد الرسائل التي أمكن حفظها بـ ٢١ر١٧٧ رسالة . وكان الأسلوب المتبع لحفظ الرسائل يقوم على تلخيص محتوياتها ، ووضع فهارس لها ، ثم حفظها . ومن محفوظاتهم هذه آخر التقارير التي رفعها السفراء إلى رئيس الدولة عند انتهاء مدة بعثاتهم ، ونسخ عن المنشورات الاخبارية التي كانت ترسل باستمرار إلى السفراء ليطلعوا من خلالها على ماجريات الأحداث في بلادهم ، وهكذا يمكن اعتبار حكام البندقية أول من أدرك أهمية اطلاع السفير على ما يحدث في بلاده ، وتأثير ذلك على وضعه في الخارج ، وواضح ان حكام البندقية قد أدركوا ان استمرار الاتصال بين الوطن وسفرائه في الخارج لاطلاعهم على تطور أمور بلادهم من شأنه ان يعزز مهماتهم الديبلوماسية هناك ، وها نحن اليوم نجد ان وزارة الخارجية البريطانية قد وسعت ذلك الأسلوب القديم فأخذت تجمع الرسائل والبرقيات التي ترد إليها من كل سفارة من سفاراتها في الخارج ثم تطبعها في كتيب خاص ، وترسل نسخاً عنه إلى جميع سفاراتها ، كي يتمكن السفير البريطاني في ستوكهلم مثلاً من ان يعرف مدى ما قطعته مفاوضات تجري في طوكيو أو واشنطن ، ونوع تلك المفاوضات والغاية المتوخاة منها ، وذلك بعيد اطلاعه على نسخته من الكتيب المذكور . وبهذه الطريقة لا يطلع السفير على الأحداث الجارية في المنطقة الضيقة التي يمثل

بلاده فيها فحسب ،وإنما يطلع بصورة مستمرة ومنتظمة على جميع الأحداث الديبلوماسية في العالم . وليس من شك في ان هـذا الأسلوب البالغ الأهمية في دنيا الديبلوماسية، والذي درجت الدول المختلفة على محاكاته ، يعود فضل ابتكاره إلى حكام البندقية الذين أدركوا قبل غيرهم أهمية تزويد بعثاتهم الديبلوماسية في الخارج بنشورات الأخبار المحلية .

وثمة أساليب أخرى ابتكرها حكام البندقية، بيد أنها لم تكن جديرة بالتقليد أو الاقتباس . فقد وضعوا بعض القوانين في الفترة الواقعة ما بين سنة ١٢٦٨ وسنة ١٢٨٨ ، وتهدف إلى تنسيق عملية تعيين السفراء وضبط تصرفاتهم ، وتعطينا تلك القوانين فكرة عن الطريقة الديبلوماسية التي كانوا يعتبرونها أفضل طريقة تجريبية . فسفير البندقية مثلاً يعين لفترة لا تزيد على الأربعة أشهر ، وإن كان من الجائز ان تمدد هذه الفترة إلى فترة أقصاها سنتان ، ولم يكن يسمح للسفير بأن يمتلك بيتاً أو أية عقارات أخرى في البلد الذي يمثل حكومته فيه أو يذهب إليه ليقوم بمهمة ديبلوماسية خاصة .

وإذا حدث ان نفح بعض الهدايا فمن الضروري ان يحفظها حتى يعود إلى وطنه ليسلمها إلى رئيس الدولة ، كما لم يكن يسمح للسفير بأية إجازة مهما كانت الأسباب ، ويتحتم عليه ان يضع تقريره النهائي عن بعثته بعد خمسة عشر يوماً من انتهاء مهمته ، وان يسلمه إلى رئيس الدولة،ويمنع السفراء من اصطحاب زوجاتهم إلى مقر أعمالهم في الخارج بسبب ميل المرأة عموماً إلى الثرثرة ، كما

كانوا يجبرون على اصطحاب طهاة من أهل البندقية خشية أن يدس لهم الطهاة الأجانب السم في الطعام .

وتبعاً لهذه القيود، لا تجد حتى القرن السادس عشر من يتلهف على قبول منصب سفير للبندقية ، لأن تبعات هذا المنصب تكبد صاحبه نفقات باهظة ، ناهيك البعد عن أرض الوطن وما فيه من أسباب الرفاهية ، والافتراق عن الأهل ، ولا ننسى ان قبول هذا المنصب معناه التواري عن مسرح النضال السياسي،ثم انه يعرض قابله لمشقات السفر وقطاع الطرق والأمراض المنتشرة في معظم موانىء البلدان الأجنبية ، كما يضطره إلى النوم في فنادق قذرة ، لكل ذلك ليس بغريب أن نجد حكام البندقية يلجأون إلى القانون لجعل تعيين السفراء إلزامياً .

وقد حدد قانون صدر سنة ١٢٧١ ب. م غرامة مالية كبيرة على كل مواطن من رعايا البندقية يرفض قبول منصب سفير لبلاده، وتلا هذا القانون ، قوانين أخرى متممة له . وهناك قوانين مماثلة صدرت في فلورنسا عام ١٤٢١، وأطلق عليها اسم «قوانين خاصة بالسفراء» ، ومن بين نصوص هذه القوانين نص يفرض على كل مواطن يطلب إليه تمثيل بلاده في الخارج أن يبدي طاعته واستعداده لمغادرة البلاد بأسرع ما يمكن إلى مقر عمله ، وإذا لم يفعل ذلك تعرض للعقوبات الصارمة ، ومنها تجريده من حقوقه المدنية .

وقد رفض «جوبكيارديني» في القرن السادس عشر الاعتراف بأن الوهن تطرق إلى جهاز فلورنسا الديبلوماسي معللاً رفضه بأن

جميع الرجال البارزين كانوا يلجأون إلى شتى السبل لتفادي تعيينهم كسفراء لبلادهم في الخارج ، وبأن الحكومة كانت تضطر إلى تعيين السفراء من طبقة الكتاب والموظفين. وكان جوبكيارديني –في رفضه الاشتراك في الاعتراف بذلك الواقع المؤلم– يأمل الخير من الموظفين ذوي الهمة والنشاط والذكاء من أمثال ميكيافيللي.

وقد اميط اللثام كذلك عن عدد من القوانين الأخرى كان على السفراء أن يتقيدوا بها إلى أبعد حدود التقيد ، ومنها ذلك القانون الذي منع بموجبه جميع سفراء البندقية من الخوض في الأمور السياسية مع أي شخص غير رسمي ، وقد صدر هذا القانون في عام ١٤٨١ ، كما منع السفراء من ذكر أسمائهم في رسائلهم الخاصة إلى ذويهم اعتقاداً من حكام البندقية بأن جميع الأجانب وخاصة الديلوماسيين إنما يرمون من وراء قدومهم إلى البندقية إلى التجسس. وصدر قانون آخر في السنة التالية يحظر على المواطنين الاتصال بالديلوماسيين الأجانب أو التحدث معهم في الشؤون الداخلية ، وإلا تعرضوا للنفي إلى خارج البلاد ووضع غرامة مقدارها ألفا دوكة .

غير أن هذا القانون العقيم الذي يعتبر جميع البعثات الأجنبية عامل خطر يجب تجنبه والابتعاد عنه ، كما لو كانت تلك البعثات مباءة للأوبئة ، نقول أخذ هذا القانون بالتلاشي في عصر العلم والتقدم ، ومع ذلك ، فاننا نرى هذا القانون قد أعيد احياؤه أخيراً في البلدان الأقل مدنية من العالم .

*

هذا ويعتبر عام١٤٩٢ تاريخاً مهماً في تطور الفن الديبلوماسي، ففي ذلك العام توفي « لورنزو دي مديشي » رجل الدولة العظيم ، وانتخب « بورجيـــا » حبراً أعظم . وكان الفلورنسي العظيم « لورنزو » يعتبر حتى ذلك الحين حامل مشعل السلام والمدافـع عنه في ايطاليا ، بينما كان الحبر الأعظم يعتـــبر الوسيط الروحي للسلام بين الشعوب ، والرئيس الطبيعي للمجلس التحكيمي الذي يستمد سلطته من السماء .

وكما كان الحبر الأعظم يعتبر المخطط الذي يوجه ضمير العالم ، كان الامبراطور الروماني المقدس يعتبر – ولو نظريـاً – الممثل لفكرة السيادة القديمة على العالم . وعلى هذا الاساس فان الحبر الاعظم كلما تدخل في سياسة القوة ، وفقد الامبراطور شيئاً مـن سلطته المسلم بها ، كان مجال المنافسات الحادة يتسع بين الـدول الايطالية الصغيرة،حتى بلغ حداً استكان معه المبدأ القديم لتوحيد النصرانية ضد الوثنية أمام الشهوات المتزايدة لجمع الثروة ، فبدأت البندقية تنافس جنوة في تأسيس العلاقات التجارية مع السلطان العثماني، كما استقبلت حاضرة الفاتيكان في اليوم الخامس والعشرين من شهر شباط عـام ١٥٠٠ سفيراً عثمانيـــاً ، وفي تلك الاثناء استطاع لويس الحادي عشر ملك فرنسا الذي أعلن استقلال ملكه عن السلطة الروحية إثر مسحه بالزيت المقدس ساعة تتويجـــه ، استطاع أن يوطد أقدام فرنسا كقوة ثالثة في أوروبا ، وهو الذي حقق المبدأ الذي أنزل مصلحة الدولة منزلة أسمى من الاخلاق ، وادخل عنصر الرياء إلى الفن الديبلوماسي قبل ان يرى ميكيافيللي

النور ، وفي تلك الأثناء كان الملك الفرنسي يزود سفراءه إلى بريطانيا بتعليمات لا تخلو من الوقاحة إذ كان يقول لهم : « إذهبوا وا كذبوا عليهم أضعاف ما يكذبون عليكم » . وبالنظر إلى ان الفن الدبلوماسي الذي تدرج من القرن الخامس عشر كان بحكم الضرورة فناً ايطالياً ، فينبغي أن نحصر بحثنا فيه .

واستناداً إلى هذا نستطيع القول بأن الأجهزة المختلفة التي أنشأتها المجتمعات الإيطالية – باستثناء البندقية – كانت تتميز بطابع واحد هو قاسمها المشترك الا وهو ضعفها ، فقد كانت مفتقرة إلى جيوش وطنية تحميها وتذود عن حياضها إذا ما داهمها عدو ، كما كانت منشقة على بعضها بعضاً وتعتمد في أمور دفاعها على المرتزقة الذين يتميزون عن الجنود بأهوائهم المتقلبة واندفاعهم وراء شهواتهم . أضف إلى ذلك أن المجتمعات المذكورة كانت مخلخلة البنيان في كيانها الداخلي بسبب انتشار الجواسيس في ربوعها ، الأمر الذي سهل هزيمتها واندحارها أمام الجيوش الاجنبية ، وحدا بحكامها إلى محاولة إنشاء اتحادات سياسية ، ظناً منهم بأن ذلك قد يؤدي إلى تدعيم كياناتهم المتداعية وتعزيز خطوط دفاعهم الواهية .

غير ان سياسة الائتلافات الجديدة ما كانت لتثمر ثمارها المرجوة لان ملوك الولايات الايطالية وحكامها الطغاة كانوا يستعجلون نتائجها في تدعيم عروشهم المتداعية ، وبالنظر إلى ما كان ينقصهم من التفكير لمعرفة أهمية السياسات البعيدة المدى ، وسياسة كسب الثقة بهم بشكل تدريجي . وأهم من ذلك أن

أولئك الحكام كانوا يعتبرون المفاوضات فناً من فنون المضاربات أو المراهنات بين الاطراف المتفاوضة ، ولذلك كانوا يديرونها في جو تسيطر عليه عوامل بشعة مثل الإثارة والتهور والرياء والقسوة، دون ان يشعروا بالخجل من تمجيدهم هذه العوامل وإنزالهم إياها منزلة الفضائل .

وإذا ما أردنا أن نعرف الباعث الذي كان يحدو بالإيطاليين إلى التلاعب بميزان القوى على ما أوردنا ، وجب علينا بالضرورة أن نرجع إلى مؤلفات ميكيافيللي . ولقد كان هنالك من يعتقد بأن ميكيافيللي كان سياسياً منحطاً ، ولكن البراهين تشير إلى ان هذا الرجل العظيم لم يكن ، كما أثبتت الايام والتجارب ، إلا وطنياً مخلصاً ، وصادقاً ذا عقل راجح جعله ينشد تحقيق الوحدة الإيطالية بشكل تستطيع معه أن تزيل عنها آثار الضعف ، وتبعد عوامل الانشقاق، وتغدو قوية في وجه محاولات الملوك الاجانب للسيطرة على إيطاليا ، والإمعان في تمزيقها ، وقد عثر على ضالته المنشودة في شخصية قيصر « بورجيا » على اعتبار أن ما يكتنف شخصيته من صلب الإرادة ، والمهارة في التقدير ، والسرعة في البت بالامور ، والقوة في العزيمة ، يكفي لتخليص إيطاليا من عبودية الفرنسيين والاسبانيين والالمان .

ومن الثابت ان ميكيافيللي لم يقصد أن يكتب دليلاً لسياسيي المستقبل ، ولم يكن بالمؤلف الذي يحاول البعض أن يعطيه صفة وضع مثل ذلك الدليل ، وإنما قام بدراسة حلل بها آفات عصره وحدد الأمراض التي كانت ايطاليا تعاني منها الشيء الكثير ،

لكنه لم يسع لإيجاد عقيدة ثابتة الأركان ، وإن كان قد عبر عن الحقيقة المؤلمة كما شاهدها واختبرها في حياته .

وباستطاعتنا أن نقول بأن هذا هو الأسلوب التاريخي الصحيح لتحليل شخصية ميكيافيللي إذا ما أردنا معرفة أفكاره ، والمصيبة أن أفكاره وتأثير شخصيته قد كتب لها الشمول بحيث امتدت إلى المستقبل ، فنحن نعرف بعض ملوك أوروبا مثل شارل الخامس وفيليب الثاني وهنري الرابع قد تأثروا إلى حد كبير بكتاب ميكيافيللي « المبادىء السياسية» واعتمدوه دليلاً سياسياً لهم ، كما ان كثيراً من عظماء المفكرين أمثال هيكل وتربتشكي وغيرهما قد استصوبوا مقولة ميكيافيللي التي مؤداها ان سلامة الدولة ومصلحتها يجب أن توضعا فوق جميع الاعتبارات الخلقية ، بل وذهبوا أبعد من ذلك ، فدعوا لها وأضافوا عليها ، ولكن لم تتمخض في مجال التطبيق عن نتائج حسنة ، كما كان الجميع يشتهون .

هذا ، وعلى الرغم مما لحق مبدأ المفاوضات وفن ممارستها من كبير ضرر مارسه بعض الذين عاصروا ميكيافيللي وآخرون جاؤوا بعده، فان هؤلاء ساعدوا على تطوير الأسلوب الديبلوماسي الأصيل وأدخلوا عليه بعض التحسينات ، وسأحاول فيما يلي أن أقارن بين بعض الأفكار والمبادىء والأساليب التي انتشرت وتطورت في إيطاليا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

من الأمور المسلم بها ان تأسيس البعثات الديبلوماسية الثابتة، ومبدأ إقامة السفراء في عواصم البلدان التي سيمثلون بلادهم فيها ،

كان أهم حدث ديبلوماسي شهدته تلك الفترة من الزمن . وقد سبق للبابا ان عين ممثلاً دائماً عنه في البلاط البيزنطي ، وكان ذلك في عام ٤٥٣ ب. م. كما ان أسقف رافينا ظل يحتفظ مدة طويلة من الزمن بممثل عنه لدى مجلس الشيوخ في روما ، إلا ان أول سفارة حقيقية كانت تلك التي أسسها دوق ميلانو عام ١٤٥٠ ، والتي عين لها « كوزيو دي مديشي » سفيراً فيها بلقب خطيب مقيم . وقد حذت جميع الدول والولايات الايطالية حذوه بعد خمس عشرة سنة .

وجدير بالذكر ان المبعوثين الديبلوماسيين في تلك الأيام لم يكونوا يحملون ألقاب سفراء بل « خطباء مقيمين » ، وإذا ما رددنا كلمة سفير إلى أصلها العلمي نجد أنها مشتقة من كلمة خادم باللغة السلقية ، وأول من سمح باستعمالها هو الامبراطور شارل الخامس ، فأصدر بذلك مرسوماً خاصاً حدد بموجبه مجال كلمة سفير ، مطلقاً إياها على الأشخاص الذين يمثلون الملوك وجمهورية البندقية، لكنه – وبموجب ذلك المرسوم – منع استعمالها للاشارة إلى ممثلي الجمهوريات الأخرى .

لم تكن قضية اختيار السفراء مقصورة منذ البداية على أفراد الأسر الارستوقراطية أو أفراد الطبقة الحاكمة ، فقد حدث أن أوفد الملك لويس الحادي عشر حلاقه الخاص في مهمة رسمية إلى « ماريا أوف بورغندي » ، كما بعثت نابولي بكيميائي يدعى « ماتيو بالمريوس » ليمثلها في نابولي ، وعينت اسبانيا طبيباً اسمه «دي بويبلا» سفيراً لها في لندن،وقد ظل يمثلها هناك طوال عشرين

سنة متواصلة إلى أن اضطرت إلى استبداله بشخص آخر يرضى عنه الملك هنري السابع ، وكان للانكليز سفراء ينتمون إلى الطبقة المتوسطة أذكر منهم السفير جون ستايل ، والسفير ريتشارد بيس . وإذا ما توخينا الحقيقة وجدنا أن مجلس الشيوخ في روما كان أول من شدد على ضرورة اختيار الديبلوماسيين من بين أفراد الأسر العريقة ، وقد رفض البابا بيوس الثاني عام ١٤٥٩ قبول أوراق اعتماد سفير أجنبي ، لأنه لم يكن في مستوى السفراء !

ولم يكن من الضروري كذلك أن يكون السفير مواطناً من رعايا البلد الذي يمثله في الخارج ، فقد أسند الملك هنري الثامن إلى إيطالي يدعى « سينللي » منصب وزير مفوض له في هولندا . وهناك كثيرون غيره من الديبلوماسيين المحترفين من رعايا هذه الدولة أو تلك عينوا من قبل دولة أو أخرى لتمثيلها في الخارج للاستفادة من خبرتهم وذكائهم ، ومن هؤلاء لاسكي البولندي ورينكون الاسباني وفرنجيباني المجري . وكانت بعض الدول تعين في الظروف الاستثنائية أحد رعاياها من التجار العاملين في أراضي الدول الأخرى للاضطلاع بمهام السفير فيها كما فعلت البندقية مثلاً. ومعروف ان البندقية كانت تمتنع عن تعيين سفيرها في لندن من طبقة النبلاء بحجة ان الرحلة إلى الجزر البريطانية طويلة وشاقة ومحفوفة بالمخاطر ، ولذلك كانت تكتفي بتعيين « نائب سفير » من بين رعاياها التجار المقيمين هناك .

وقد مرت فترة طويلة كان خلالها السفراء المقيمون عرضة

للمراقبة والريب بسلوكهم خشية ان يستفيدوا من حصانتهم الديبلوماسية لممارسة أعمال التجسس . ويحدثنا « بيكون » أن الملك هنري السابع كان يكره أن يقيم السفراء في لندن ، حتى انه قرر قبيل وفاته إلغاء هذه العادة . ولما كتب « فيليب دي كرومين » محذراً من قدوم السفراء وسفرهم فقد كان يعرب بذلك عن فكرة شاعت منذ زمن بعيد. ولقد ذكر وزير سويسرا المفوض لدى كرومويل عام ١٦٥٣ ان أي عضو من أعضاء البرلمان يتحدث مع سفير أجنبي يفقد عضويته . وكانت موسكو تعامل السفراء الأجانب معاملتها لأسرى الحرب ، في حين كانت تركيا تعد لاستقبالهم في أية لحظة قلعتها المشهورة بأبراجها السبعة، وقد انتشر الشك في السفراء الأجانب إلى درجة لم تعد مقصورة على البلدان الأجنبية فقط، بل تعداها إلى أوطانهم بالذات، مما لوث سمعتهم وقلل من ثقة مواطنيهم فيهم ، حتى بات الشعور السائد في المواطنين ان سفراءهم يعرضون شخصيتهم القومية للضياع بسبب تأثرهم بالأقطار الأجنبية .

ومن السابق لأوانه ان نقول اليوم – رغم أننا نعيش في عصر يتميز عن العصور السالفة بالعلم والثقافة والنور – ان جذور الشك بالديبلوماسيين قد اقتلعت كلها ، لأن الناس باتوا ينظرون ، حتى في بريطانيا ، إلى الديبلوماسي المحترف لا كمواطن بريطاني ، وإنما كمواطن عالمي غريب الأطوار ، وأعتقد بأن هذه النظرة تمثل الواقع إلى حد بعيد .

ولعل من المفيد ان نحول البحث الآن لمعرفة الصفات الخاصة

للسفراء في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . لقد اتضح لنا من الوثائق الرسمية التي يرجع تاريخها إلى ذلك العهد ، ومن المذكرات الخاصة التي دونها رجال عاصروا تلك الحقبة أن مقياس الكفاءة العقلية والخلقية للديبلوماسي الناجح يتألف من تسعة عناصر أساسية هي :

١ – ان يكون ضليعاً في اللغات وخاصة اللاتينية لأنها كانت أكثر اللغات انتشاراً في ذلك الوقت .

٢ – ألا ينسى بأن جميع الأجانب عرضة للشك في أمرهم ، ولذا كان عليه ان يخفي ذكاءه ودهاءه وراء ستار من اللطف والبشاشة .

٣ – ان يكون مضيافاً يستخدم طباخاً ماهراً .

٤ – ان يكون لبقاً سريع الخاطر، وذكياً ينشىء صداقات مع الكتاب والعلماء والفنانين .

٥ – ان يكون صبوراً بالفطرة ، وله إرادة قوية تؤهله للمماطلة في المفاوضات التي يجب أن يحسن ممارسة فنها .

٦ – ان يكون رزيناً، ثابت الجأش، قادراً على تقبل الأخبار السيئة برحابة صدر ، وتحمل الطعن بشخصه ، والأخبار الكاذبة عنه ، دون ان يظهر أية بادرة تنم عن غيظه أو انفعاله .

٧ – ان يتقشف في حياته إلى درجة لا تسمح لأعدائه باستغلال أية فرصة لنشر الفضائح عنه أو اختراع الفضائح حوله .

٨ – ان يكون متساهلاً تجاه ما يبدر من حكومته من جهل وغباوة ، ويعرف كيف يخفف من حدة الأوامر التي يتلقاها .

٩ ـ ان يتذكر على الدوام ان الانتصارات الديبلوماسية المكشوفة تولد في الغالب شعوراً بالمذلة ، ورغبة في الانتقام ، وان المفاوض اللبق لا يهدد ، ولا يوجه اللوم والتوبيخ إلى غيره من المفاوضين .

ولا ريب في ان العناصر التسعة الآنفة تعتبر من الوصايا الممتازة التي تحملني شخصياً على نصح الديبلوماسيين الشباب بالأخذ بها .

ونلاحظ ان الفن الديبلوماسي كما مارسه الايطاليون في القرن السادس عشر يخلو من الأمثلة التي تستحق الاقتداء بها . فقد كان الايطاليون يزودون سفراءهم بنوعين مختلفين من التعليمات ، أولهما للاستعمال الظاهر ، وثانيهما للاستعمال المستتر ، كما كانوا يوصونهم بتكييف أنفسهم وفقاً لظروف وأحوال البلاد التي سيمثلون بلدهم فيها ، وأن يظلوا محتفظين بوعيهم حتى يعرفوا متى ، وإلى أي حد يجوز لهم التدخل في الدسائس السياسية المحلية دون أن يتعرضوا لأي خطر من جراء تدخلهم هذا . ومع ان سفراء البندقية كانوا يلجأون إلى الاغتيال السياسي للتخلص من خصومهم ، غير ان هذه الطريقة لم تكن أسلم السبل لتحقيق الهدف الذي يرمون إليه ، وقد كان هنالك من يعمل على تقويض مراكز مناوئيهم بفضح عيوبهم وهتك الستار عن غاياتهم ، ويعتبر الملك لويس الحادي عشر سيد من أتقن فن إثارة الشكوك ونشر الفضائح .

ويمكننا القول إن فن كسب أصدقاء من الشخصيات ذات

النفوذ ، كان أهم فرع في دوحة الفن الديبلوماسي وأكثرها حساسية ، وطبيعي ألا تكون البشاشة فقط كافية لكسب أولئك الأصدقاء ، بل كان الأمر يقتضي توزيع الرشوات ، والإعانات المادية ، وغير ذلك من وسائل الاغراء ، على أن يتم الأمر بمنتهى اللباقة . ونلاحظ ان قبول الهدايا المادية من الدول الأجنبية لم يكن ليشكل إهانة ، أو يدمغ متقبلها بصفة الخيانة خلال القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، بدليل ان سيدات القصور والكرادلة كانوا يتلقون الهدايا من سفراء الدول الأجنبية. وطبيعي أن يكون هناك من لا تستميلهم الاغراءات المادية ، ولكن يمكن كسب صداقتهم بوسائل أخرى، مثل منحهم ألقاب العلم ودرجات الشرف ، وأوسمة البطولة.

وعلى الرغم من الشكوك التي كانت تحوم حول أساليب ممارسة هذا الفن ، إلا ان تطبيقه كان يخضع لشيء من القواعد . إذ كان من العار على الانسان أن يتقبل مبلغاً من المال بقصد خيانة حكومته وإفشاء أسرارها ، أضف إلى ذلك أن من كان يتقبل إعانة مالية لمرة واحدة يلقى اعتباراً أكثر من ذلك الذي يتلقاها أكثر من مرة ، ومع ذلك فمما يؤسف له بالفعل أن ينطلق الفن الديبلوماسي الحديث من قاعدة تلك الأساليب التي ابتكرتها الولايات الإيطالية وحملت لواء الدفاع عنها .

وقبل أن ننتقل إلى الحديث عن موضوع آخر ، أرى لزاماً علي أن أشير إلى عملين مهمين من أعمال الديبلوماسيين ، يعتقد الآن بأن أهميتها إما تضاءلت وإما تلاشت كلياً ، وذلك بالنسبة

إلى ديبلوماسيي القرن السادس عشر . ففي تلك الأيام كان السفير يعتبر مصدر الأخبار الوحيد ، نظراً لانعدام الصحف والمجلات ووكالات الأخبار، وقد ثبتت هذه الحقيقة من المحفوظات الديبلوماسية لتلك الفترة ، وكل من تتاح له فرصة الاطلاع على تلك المحفوظات لا بد من أن يأخذه العجب لتلك الاحتجاجات التي طالما وجهتها الحكومات إلى سفرائها بسبب تقصيرهم في تزويدها بالأخبار والمعلومات الضرورية في حينها ، وكذلك فانه سيعجب للأجوبة المثيرة التي يرد بها السفراء على تلك الاحتجاجات. وفي جواب موروشينو سفير البندقية في فرنسا سنة ١٥٠٥ صورة صادقة عن طبيعة المراسلات التي كانت تتم بين الحكام وسفرائهم في الخارج .

فقد بعث حاكم البندقية باحتجاج شديد اللهجة إلى سفيره موروشينو لأنه أخفق في جمع الأخبار والمعلومات اللازمة لحكومته ، غير أن السفير أنحى في رده باللائمة على حكومته ، وحملها مسؤولية فشله لأنها كانت تتردد في تزويده بنشرات أخبارية محلية لا يستطيع بدونها الحصول على أية معلومات أو أنباء .

ولقد تأسست السفارات الدائمة – المستقرة – بدافع الرغبة الشديدة في الحصول على الأخبار السريعة ، وهذا عمل تقوم به الآن الصحف ووكالات الأخبار . وبعد تأسيس السفارات الدائمة فرض على المبعوثين الديبلوماسيين البقاء على مقربة من سيد القصر ، وكان على السفراء ان يرافقوا الحاكم أو الملك الذي يمثلون بلدانهم لديه إذا ذهب في رحلة صيد ، أو قام بجملة

عسكرية ، أو اعتزل في مقصورة له ليأخذ قسطاً من الراحة ... وقد بلغ الأمر حداً دفعهم إلى ملازمة الحاكم أو الملك إذا ما مرض ولزم فراشه .

وطبيعي أن يكون ذلك من مسببات الشقاء للسفراء الذين يقضي عليهم واجبهم أن يكونوا على استعداد دائم للسفر وقضاء الأيام والليالي الطويلة ممتطين صهوات الجياد ، وينامون في الفنادق القذرة ، ناهيك عن تذمر الملوك والوزراء من رؤيتهم يسيرون في ركابهم أينما توجهوا ، وإلى أي مكان قصدوا . ورغم هذا الإلحاح في مرافقة الحكام فقد كان السفراء كثيراً ما يفشلون في تحقيق مآربهم ، خاصة عندما يكونون معتمدين لدى ملك أو حاكم يفوقهم حنكة ودهاء .

وليس من شك في ان مراسلي الصحف – وهم في الغالب أصغر سناً وأكثر طموحاً – أصبحوا يمارسون في عالمنا الحديث مثل تلك الأعمال ، ولم يدعوا للسفير سوى إبداء ملاحظاته على أخبارهم بينما هو متصدر مكتبه الوثير .

*

لقد ترك لنا « مولد دي لا كلافيير » في مجلداته – التي تشكل أضخم وأوسع دراسة عن الديلوماسية في عصر ميكيافيللي – معيناً لا ينضب من أخبار وأحداث تلك الفترة ، وأعطانا صورة واضحة عن السرعة التي انتشر بها فن المفاوضات بين الدول الأجنبية ، وتطوره في الدويلات الإيطالية في عصر النهضة ، والمدى الذي وصلت إليه الديبلوماسية الحديثة في اعتمادها على ذلك التقليد

البالي ، وسوف أبحث الآن في أسلوب المفاوضات، ذلك الأسلوب نشأ وتطور خـــلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر تحت عناوين ثلاثة هي :

١ ـ مفاوضة المعاهدات .

٢ ـ الديبلوماسية في المؤتمرات .

٣ ـ الأهمية التي كان يعول عليها بالنسبة إلى الموضوعـــات الرئيسية .

ظلت المفاوضات الخاصة بإبرام المعاهدات عرضة للتعقيد والتعثر خلال القرن الخامس عشر بسبب بقاء التقاليد الاقطاعية ، ورسوخ فكرة السيادة البابوية ، فكان يجوز لأي حاكم ان يدعي السلطة على هذه الدولة أو تلك من الدويلات الصغيرة ، فيحرمها حقها في التمثيل الديبلوماسي ، وإبرام المعاهدات مع غيرها من الدول ما لم يقترن ذلك بموافقته ، وأذكر على سبيل المثال أن أحد ملوك فرنسا قد ادعى بـــأن المقاطعات الثلاث « نافار » و « بيرن » و « فوا » لا تشكل موضوعاً للتفاوض بشأنها مع الدول الأخرى ، لأن سياستها تعتبر مرتبطة بسيـــاسة فرنسا الداخلية وخاضعة لها .

وأحياناً كان البـــابا يتدخل بدوره ببعض القضايا محاولاً إيجاد الحلول لها على أساس مبـدأ قديم خوله سلطة تقدير السلام ضمن إطار المبادىء المسيحية . وقد نشأت في عصرنا الحـــديث ظروف مماثلة، إذ ادعت بعض الدول ممن تزعم لنفسها حق السيادة الدولية ، ان هـــذا النزاع أو ذاك قد يؤثر على حق قبرص أو

المغرب مثلاً ، فلا يمكن والحالة هذه أن يشكل أساساً لمفاوضات عالمية ، لأن سياسة قبرص أو المغرب ، مرتبطة بالسياسة الداخلية لهذه الدولة أو تلك .

وعلى الرغم من جميع تلك العقبات ، فقد ظلت المفاوضات مألوفة ، وإن كانت تعاد الكرة إثر الكرة قبل الوصول إلى اتفاق ما ، أو الاتفاق على صيغة المعاهدة موضوع المفاوضات . وكانت المعاهدات تتخذ أشكالاً مختلفة ، فقد كان هناك فضلاً عن المعاهدات الرسمية كما نعرفها اليوم ، « لوائح أو مراسيم اتفاقات » تشمل جميع النقاط التي جرى التفاوض عليها ، ولكنها لم توقع من قبل المتفاوضين . وكانت هناك معاهدات يقطعها الطرفان المتفاوضان بعد إبرامها إلى قسمين يحتفظ كل منهما بشطره . وثمة قانون آخر لتصديق المعاهدات لدى كتاب رسميين خاضعين لسلطة البابا ، له مفعول الالزام المطلق ، بدليل ان الموقعين على المعاهدة التي أطلق عليها الفرنسيون اسم « الوثيقة الأهلية » قد ألزموا بالتقيد بنصوصها فور تصديقها لدى كتاب البابا . وكان البابا هو الشخص الوحيد الذي يحق له أن يحل الأمراء من تعهداتهم ، وأن يحرم من الكنيسة أولئك الذين ينقضون معاهدة ما مصدقة بصورة رسمية لدى كتابه . وقد عثرنا على صورة معاهدة ما بين الملك لويس الحادي عشر ودوق بريطانيا تتضمن نصاً يتعهدان بموجبه ألا يطلبا من البابا التدخل لحلها من اتفاقها المتبادل .

ومن جهة أخرى كان التوقيع على المعاهدات يتخذ طابعاً

رسمياً للغاية ، وكانت نصوص المعاهدات – حسب التقليد الشائع يومذاك – تدون على قطعة أو قطع من الجلد الرقيق مع سرد للصلاحيات الكاملة الممنوحة للسفراء المشتركين في المفاوضات ، يضاف إلى ذلك طائفة كبيرة من الأمثال التي تتحدث عن السلام والعدل والفضيلة .

وكان من المعروف ان الملك لا يستطيع رفض توقيع معاهدة تفاوض بشأنها سفير له مزود بصلاحيات كاملة ، إلا إذا أثبت أن السفير قد تجاوز صلاحياته ، وأساء استعمال الأوامر المعطاة له . ومثال ذلك أنه عندما رفض الملك فرديناند والملكة إيزابيلا ، ملكا إسبانيا توقيع معاهدة تفاوض حولها سفيرهما الذي كان يتمتع بصلاحيات واسعة ، مع الحكومة الفرنسية ، لم يسع « جويكياردبني » و « ميكيافيللي » إلا أن يعبرا عن مخاوفهما من أن يعتبر ذلك الرفض تقليداً يحتذى ، فيستحيل بعده إجراء مفاوضات سليمة بين الدول .

وكم أود لو ان بالامكان إعادة الحياة لكل من «جويكياردبني» و «ميكيافيللي» في عام ١٩١٩ عندما رفض الكونغرس الأميركي الموافقة على معاهدة فاوض بصددها ووقعها رئيس الدولة ، لأرى إلى الأثر الذي سيتركه ذلك الرفض في نفسيهما ، ومن يدري فقد يجدان من العسير عليهما استيعاب الدستور الأميركي وفهم نصوصه .

وكانت هناك إلى جانب المعاهدات السياسية أخرى تجارية ، وهي أيضاً متعددة الأشكال ، والغرض منها تبادل التجارة أو

إنشاء علاقات تجارية ، إن لم تكن مثل هـذه العلاقات موجودة أصلاً . أما شروطها فكانت على غاية مـن البساطة والتفصيـل . ونستطيـع أن نعتبر المعاهدة التجارية التي عقدت ما بين بريطانيا وفلورنسا عام ١٤٩٠ نموذجاً حسناً لهذا الضرب من المعاهدات ، وبموجب تلك المعاهدة تعهدت بريطانيا لفلورنسا بأن تترك لها احتكار تجارة الصوف في إيطاليـا ، وتعهدت فلورنسا مقابـل ذلك بأن تسمح بتأسيس نقابة رسمية للتجار البريطانيين في بيزا ، على أن تكون خاضعة لسلطة القنصل البريطاني هنالك .

وشملت تلك المعاهدة أيضاً تحديد شكل المحكمة التي ستنظر في الخلافات التي قد تنشأ في المستقبل بين تاجر بريطاني ومواطن بيزوي ، فنصت على تشكيل تلك المحكمة من اثنين هما القنصل البريطاني وحاكم مقاطعة بيزا .

وهكذا نجد أن الفكرة التي أوحت لليونان بابتكار منصب القنصل ظلت تتطور ، فبعد ان كان قنصل اليونان يتولى رعـاية مصالح مواطنيه الذين يختارونه لتولي هـــذا المنصب ، أصبح يتقاضى راتباً من مواطنيه التجـار الذين يقيمون في البلد الذي يعمل فيه ، ثم أصبح يتمتع بصلاحيات قضائية ، إلى أن أخـذ يتمتع بامتيازات خاصة في مناطق معينـــة من الشرقين الأدنى والأقصى .

وكان هنالك قانون ظل ساري المفعول حتى أواخر القرن السادس عشر يخول التجـار – بعد حصولهم على إذن خـاص كان يسمى بـ « رسالة الاسترداد » – أن يحجزوا أموال تاجر أجنبي

من بلد معين استيفاء لديونهم من تاجر أجنبي يحمل الجنسية ذاتها ، فإذا لم يتمكن تاجر بريطاني من استرداد ديونه من تاجر جنوي ، فانه يستطيع بموجب هذا القانون حجز أموال تاجر جنوي آخر ، سواء أكان يعمل في لندن أم في غيرها من المدن البريطانية ، إلا أن ذلك القانون كثيراً ما كان يوقع الظلم بالناس مما حمل السير « مولد لا كلافير » الذي يعتبر مرجعاً في الديبلوماسية الدولية ، على الثناء الحار على إبطال العمل بذلك القانون ، واعتبر إبطاله أعظم نصر حققته الديبلوماسية منذ قرون عديدة .

وقد جرت عدة محاولات للتخفيف من حدة المساوىء الفظيعة التي كانت تتعرض لها التجارة العالمية ، واتخذت احتياطات أولية لذلك مثل إنشاء نوع جديد من القنصليات البحرية عهد إليها بمهمة تنظيم القوانين البحرية بين الشعوب . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نعتبر مثل تلك القوانين والقنصليات بمثابة خطوة واسعة إلى الأمام في عالم كانت تسوده شريعة القرصنة .

ولننتقل الآن إلى البحث في أسلوب المفاوضات الديبلوماسية ، فقد ظلت الطريقة المتبعة في المفاوضات الديبلوماسية يومذاك تثير الكثير من المخاوف والشكوك لدى محترفي السياسة الديبلوماسية ، حتى عهد متأخر ، نظراً لأن الملوك ورؤساء الدول كانوا يجرونها شخصياً ، وكان يخشى آنذاك أن يقوم ملك مـــا بخطف ملك آخر ، ولهذا السبب كانت المفاوضات تتم في نقطة تقع في منتصف الطريق بين بلدي الملكين المتفاوضين ، ويتبادلان عندها التحيات وعبارات المجاملة من وراء حاجز صفيق من الخشب ، وقد أسس

نابوليون هذه البدعة الغريبة وذلك عام ١٨٥٧ عندما عقد مؤتمراً مع القيصر الكسندر الأول على ظهر قارب ألقى مراسيـــه في منتصف نهر « ميمل » . والحقيقة الثابتة هي ان المقابلات التي من هذا النوع كانت تنطوي على مساوىء أخرى ، فتكاليفها باهظة ، لأن كل طرف من أطراف المفاوضة كان يبذل جهده ليبذ نده في مظاهر الأبهة والعظمة ، كما أنها كانت تضخم الآمال المرتقبة منها في الداخل ، فضلاً عن تعميقها للمخاوف والشكوك في الخارج ، ناهيك عن كونها سبباً في ترويج الشائعات المضللة التي تثير القلق، أضف إلى ذلك ان نجاح الاتفاق كان يتم بصورة شفهية،ولا يسجل في معاهدة رسمية ، وبذا تظل الفرص لخلق مزيد من سوء التفاهم والمماطلة متوفرة .

وهناك خطر آخر كان يرافق المفاوضات والمقابلات التي تتم بين الملوك شخصياً ، خاصة إذا جرت بين ملكين يفتقر أحدهما إلى شيء من الخصائص المتوفرة لدى الآخر، أو كان غير متمرس بذلاقة اللسان واللعب على الكلمات كمثيله،أو يجهل لغة مفاوضه، فقد كان يخشى أن تولد هذه المفاوضات الكراهية والنفور بدلاً من الألفة والتقارب،كما حدث بالفعل في المقابلة التي جرت بين «ادوار الثامن » ملك بريطانيا و « لويس الحادي عشر » ملك فرنسا فقد أظهر لويس تفوقاً ساحقاً على ادوار ، رغم كون ملك بريطانيا يتقن اللغة الفرنسية ، وذلك بسبب ذكاء ملك فرنسا ودهـائه وسعة اطلاعه ، وكما حدث في المقابلة التي جرت بين لويس الحادي عشر وملك قشتالة عام ١٤٦٢، إذ عاد ملك فرنسا ممتلىء الصدر

بالضغينة والكراهيـــة لملك قشتالة ! ويجب ألا نستغرب كون الديبلوماسي « فيليب دي كومين » رغم فساده وانحطاط أخلاقه كان هو أول من أوجد فكرة استخدام السفراء في نقل الرسائل بين هـذا الحاكم وذاك بدلاً من نظام المفاوضات الذي كان مقصوراً على الأمراء أو الملوك أو الحكام .

وقد ورثت الديبلوماسية الحديثة عن ديبلوماسية عصر النهضة عبأ هو الأهمية الكبرى التي كانت تولى للاحتفالات الرسمية ، إذ كان يتحتم على السفير فور وصوله إلى مقر سفارته أن يبـاحث المسؤولين هناك حول دقائـق حفلة استقباله وما يتعلق بتقديم أوراق اعتماده ، وقد يمضي في مباحثاته هذه عدة أسابيع يتفق خلالها مع المسؤولين على تعيين أمور بالذات أثناء تقديم أوراق اعتماده ، كمعرفة متى يجب عليه أن ينزع قبعته ومتى يعيدهـا ، وما إذا كان الملك سيسمح له بالقعود ، ولو للحظة واحدة ومتى ، وما إذا كان الملك سيرد على خطابه باللغة اللاتينية التي صاغ خطابه بها ، أو أنه سيرد بلغته الخاصة أو لا يرد إطلاقاً .

وقد تبدو هذه الأمور بسيطة تافهـة ، ولكنها كانت — لكي يتم الاتفاق عليها — تحتاج إلى مقابلات متعددة وأحـــاديث مستفيضة .

ويمكننا القول بأن موضوع الأسبقية كان أكثر أهمية، إذ أن المبدأ الديبلوماسي الأساسي كان يصنف السفراء بالنسبة إلى أولوية دولهم .

وفي عام ١٥٠٤ وضع البابا يوليوس الثاني جدول أولويـــة

احل بموجبه الامبراطور في المرتبة الأولى من حيث تفضيل سفيره على غيره ، وتلاه ملك فرنسا ، فملك اسبانيا ، ويظل يتدرج حتى يصل إلى الدوقات والحكام والأمراء .

وبموجب ذلك الجدول جاء ترتيب ملك بريطانيا في الدرجة السابعة ، وملك البرتغال في الدرجة السادسة ، وملك صقلية في الدرجة الثامنة .

غير ان هذا الجدول ما لبث بعد أفول نجم البابا وتلاشي نفوذه ، أن أصبح عرضة للنقاش ، خاصة بعد ان رافق تدهور نفوذ البابا بعض التغييرات التي طرأت على ميزان القوى، بالإضافة إلى نشوء ممالك جديدة تميل بدافع من اعتزازها بقوميتها إلى فرض نفوذها وهيبتها ، وكان من نتيجة ذلك أن برزت الخلافات حادة بين الدول حول جدول الأولوية . هذا ، ورفض الاسبان مثلاً أن يأتي ترتيب سفرائهم بعد سفراء فرنسا . ناهيك عن أن الجدل الذي دار حول الأولوية كان له شيء من الأثر على تقدم المفاوضات ونجاحها ، وبالتالي على توقيع المعاهدات ، وكان سبباً من أسباب خروج القصور عن وقارها واتزانها .

كما بلغ الخلاف على الأولوية حداً أدى إلى وقوع اصطدامات مخيفة بين مبعوثي الدول ، ولعل الحادث المعروف الذي وقع في لندن سنة ١٦٦٢ كان أشهر حادث من نوعه ، وقد وقع بين مرافقي السفير الإسباني ومرافقي السفير الفرنسي ، عندما حاول سائق عربة السفير الإسباني أن يسبق عربة السفير الفرنسي، وكانت تسير أمامه ، فاشتبك المرافقون ، ونجم عن اشتباكهم

سقوط عدد من القتلى والجرحى من الطرفين، ثم قطعت العلاقات الديبلوماسية بين باريس ومدريد ، ونشأت إثر ذلك حالة توتر مخيفة بين الدولتين كادت تدفعهما إلى إشعال نار الحرب .

وهناك اصطدام آخر وقع بين سفيرين وأدى إلى مبارزتهما وإصابة أحدهما بجراح مميتة ، ويعتبر من الاصطدامات المشهورة في تاريخ الديبلوماسية .

وقد وقع الحادث بين سفيري فرنسا وروسيا عقب حفلة راقصة أقامها القصر الملكي في بريطانيا لرجال السلك الديبلوماسي في سنة ١٧٦٨ ، والغريب في الأمر هو تفاهة أسبابه ، فقد وصل السفير الفرنسي إلى القصر ليرى سفير روسيا قاعداً بجانب سفير النمسا ، فاستبشع الأمر واندفع يزج بنفسه بين السفيرين، فغضب سفير روسيا وكانت المبارزة .

وإن دلت هذه الحساسية المفرطة بالنسبة إلى الأولوية على شيء ، فإنما تدل على مدى تأثيرها لدى عملية توقيع المعاهدات ، خاصة إذا عرفنا أن كل سفير أو ممثل ديبلوماسي كان يزعم بأن كرامة سيده ستهان إذا وقع باسمه تحت اسم غيره من السفراء ، ومع الزمن فقد أمكن تجاوز هذه العقبة وذلك بابتداع طريقة فريدة في نوعها،وهي أن يوقع السفراء والمبعوثون الديبلوماسيون على المعاهدات بشكل دائرة وذلك كيلا يعطى لأي سفير مركز ممتاز على غيره .

وقد أدى عقم هذه الطريقة إلى ابتكار أسلوب جديد للتوقيع على المعاهدات ، ويقضي باعداد عدة نسخ عن المعاهدة ذاتها ،

واعطاء كل سفير نسخة خاصة يوقعها فوق أسماء جميع السفراء الآخرين ، ومع ذلك فقد ظل هذا الأسلوب مدعاة لكثير من عوامل التعقيد غير المفيدة ، والشيء الغريب هو ألا يدرك سياسيو أوروبا تفاهة حكاية الأولوية إلا في سنة ١٨٦٥ ، إذ عقد في هذه السنة مؤتمر فيينا الذي صنف الممثلين الديبلوماسيين أربع درجات حسب أهمية مراكزهم كما يلي :

١ – سفير – مبعوث الفاتيكان .
٢ – وزير مفوض فوق العادة .
٣ – وزير مفوض .
٤ – قائم بالأعمال .

ثم اتفق على قضية الأولوية مع مرور الأيام ، بالنسبة لكل درجة من الدرجات الأربع سالفة الذكر على أساس التاريخ الذي يقدم فيه السفير أو المبعوث الديبلوماسي أوراق اعتماده ، ومن هنا جاءت عادة تعيين السفير الذي يمضي في بلد ما مدة أطول من غيره عميداً للديبلوماسيين أو عميداً للسلك الديبلوماسي.

ثم اتفق في مؤتمر « إي لا شابل » الذي عقد بعد مؤتمر فيينا بثلاث سنوات على أن توقع المعاهدات حسب ترتيب الحروف الأبجدية لاسم كل دولة من الدول المشتركة في المعاهدة ، وليس من شك في أن هذا النظام قد حل مشاكل الأولوية لفترة زادت على مائة سنة .

وقد أصبح الوقت الآن ملائماً أكثر من أي وقت مضى لإدخال تعديلات جذرية وحديثة على الأساليب القديمة ، ولست

دري سبباً يحول دون الوصول إلى اتفاق عالمي يصنف السفراء أمثلاً في درجات تتفق مع قدرة شعوبهم والتبعات الملقاة على عاتقها، وكذلك فان من المفيد إعادة النظر في الترتيب الأبجدي القديم الذي يعتمد الأبجدية الفرنسية في ترتيب الدول ، وتنقيحه بحيث تجلى نقاطه الغامضة فيما يتعلق بترتيب الدول وفقاً لتسلسل أسمائها من ناحية الأبجدية ، فهذا الأسلوب ما يزال غامضاً بالنسبة لتقرير ما إذا كان من الضروري ان يجيء ترتيب الولايات المتحدة وفقاً لحرف — A — أو — E — أو — U — وترتيب بريطانيا وفقاً لحرف — A — أو — E — أو — B — وترتيب روسيا وفقاً لحرف — U — أو — S — أو — R — ، ومهما يكن من أمر فإن ثقل هذه المشاكل سيكون أخف علينا من تلك المحاولات العقيمة التي ورثناها مباشرة عن ديبلوماسية امتازت بالتشويش والفوضى والتنافس الحاد في عصر النهضة الإيطالية ، والناشئة عن مشاكل الأولوية ، والتي استمرت حتى مطلع القرن التاسع عشر .

والأخطر من هذا كله أن الأساليب الديبلوماسية القديمة كانت تفتقر إلى التوازن والتعقل من الناحيتين النظرية والعملية ، وبالإضافة إلى ذلك ان الإيطاليين قد أسهموا إلى حد بعيد في دفع الفن الديبلوماسي إلى الحضيض وتلطيخه بكل ما يشين لما يشوبه من تعاليم كانت مستقرة في أذهان رجالاتهم الديبلوماسيين ، ومنها وضع المصلحة القومية فوق كل اعتبار ، وحتى فوق العدالة الدولية ، كما لم يتورع أولئك الديبلوماسيون إذا اقتضتهم الحاجة عن سلوك سبيل المراوغة والمخاتلة والخيانة والانتهازية .

وكان الإيطاليون كذلك يلجأون كلما تأزمت الظروف ، وبدافع من رغبتهم في جني ثمار نتائج فورية حاسمة ، إلى تشكيل اتحادات زائفة سرعان مـــا تنهار بزوال الأسباب التي أدت إلى قيامها ، متنكبين بذلك لطريق المفاوضات المسالمة التي تجري على مهل . ومن هنا نجد أنه بقي على ديبلوماسيي القرنين السابع عشر والثامن عشر أن يطوروا فناً ديبلوماسياً يتسم بطابع الاتزان والتعقل ، ويبعث أكثر فأكثر على الثقة ، وهـذا ما سنبحثه في الفصل التالي .

الأسلوب الديبلوماسي الفرنسي

تحدثنا في الفصل السابق عن الديبلوماسية وكيف عانت الشيء الكثير من جراء القيم الزائفة العديمة الأهمية التي ورثها الإيطاليون في عصر النهضة عن بيزنطة ، ورأينا أن عدم الثقة بالأسلوب الديبلوماسي الإيطالي يعود إلى عدم استقرار الأنظمة واقترانها بالشك والخداع والمناورات القذرة .

وتحدثنا كذلك عن الفراغ الذي نجم عن اضمحلال نفوذ البابا والسلطة الأمبريالية ، وقلنا إن ذلك أدى إلى نشوء خلافات حادة على السلطة تمخضت بدورها عن عقد سلسلة من الائتلافات المتقلبة التي كانت تهدف لملء ذلك الفراغ . غير أن تلك الأساليب الفوضوية قد وضع لها حد بفضل رجلين مشهورين هما: جرويتوس المشرع العظيم في القانون الدولي وريشيليو السياسي النابغة .

والجدير بالذكر هو أن جرويتوس كان منذ طفولته وحتى وفاته وهو في الثانية والستين من عمره معجزة زمانه من حيث الذكاء . فقد نظم الأشعار السداسية باللغة اللاتينية ، وهو لما يزل طفلاً ، وجاءت أشعاره على جانب كبير من الروعة . وهو الذي أشرف على تنقيح مؤلفات المحامي « مارتيانوس كابيلا »

القرطاجني ، وعندما بلغ الخامسة عشرة من عمره عين في وظيفة ديبلوماسية ،وألحق بسفارة بلاده في باريس وكان يومذاك «جوسين اوف ناسو» يشغل منصب السفير هناك ، وقبل أن يسلخ السابعة عشرة من عمره وضع ثلاث مسرحيات باللغة اللاتينية لاقت إعجاب وتقدير المهتمين بالثقافة الإنسانية من هولنديين وغير هولنديين ، وفي العشرين من عمره عين مؤرخاً لمجلس الولايات ، وبعد ذلك بسنة واحدة أكمل المسودة الأولى لكتابه الشهير «قانون الحرب والسلام» .

ولست هنا في سبيل الحديث عن جرويتوس المشرع ، ولا عن تأثيره الكبير على تطور القانون الدولي ، ولكني سأتحدث عن اسهاماته في تطوير الفكرة الديبلوماسية والقوانين التي سنها ليرفع من مستوى العلاقات الدولية وأساليب تطبيقها ، ونستطيع القول انطلاقاً من هذه النقطة أن جرويتوس كان الشخص الوحيد الذي وضع تلك المبادىء الأربعة المهمة التي سيرد ذكرها في سياق البحث .

وقد أكد جرويتوس ، في زمن تميز بالخلافات الحادة حول الدين ، أن من الجنون أن يحاول فريق أو آخر من أنصار المذهبين : البروتستانتي والكاثوليكي ، فرض عقيدته ومبادئه على الفريق الثاني ، وان بمستطاع الإنسانية تجنب كثير من المصائب والنكبات إذا ما تروت وأخذت بأسباب التفكير الهادىء المتعقل ، ولم تندفع وراء جامح العواطف التي لا تستند إلى العقل .

وأكد جرويتوس كذلك أن ثمة قانوناً طبيعياً يسمو على

جميع العقائد والأحقاد المذهبية ، والمطامح السلالية أو القومية ، ومنشأ هذا القانون ضمير الإنسانية وحسها وإدراكها ، وهو قانون كان الأباطرة والأحبار العظام يستمدون منه قوانينهم القديمة ، لأنه كان مستقلاً عن سلطان الملوك غير خاضع للحكومات، ولأنه أرسخ منهم قدماً ، وأقدر على البقاء يستمد قوة ديمومته من عقل الإنسان . وقال إنه لن يكون هناك ما يحول دون استمرار الفوضى في العالم إن لم تعترف الإنسانية بالقانون الطبيعي وتعمل على الأخذ به .

وتحدث جرويتوس عن سياسة توازن القوى ، فأكد بأنها ستبقى سياسة خطرة ومصدر قلق ولن يمكن توجيهها بأية حال من الحالات لما فيه الخير إن لم تخضع للقانون الطبيعي كل الخضوع، وكذلك لن يمكن تحقيق توازن عادل وحقيقي إن لم يدرك حكام العالم بأن ثمة مبادىء معينة ، ليست ذات منافع سياسية خاصة ، هي التي يجب أن تضبط سياساتهم وتوجه أعمالهم .

ولعل جرويتوس هو أول فيلسوف مشرع طرح اقتراح إنشاء هيئة تناط بها مسؤولية توجيه وتطبيق القوانين الطبيعية ، كما أنه اقترح على الدول المسيحية ، سواء البروتستانتية منها أو الكاثوليكية،أن تنشىء لجنة من المحايدين للنظر في القضايا التي هي موضع خلاف بينها ، ولكنه لم يشترط إعطاء تلك اللجنة صلاحية فرض الأحكام إلا إذا أرادتها الدول ذاتها ، ذلك لأن همه الوحيد كان الوصول إلى حل يلزم جميع الفرقاء بالموافقة على عدد من المبادىء والشروط المعقولة تكفل لهم التغلب على خلافاتهم

بالتفكير والتعقل والمنطق السليم .

غير أن مبادىء جرويتوس وتوجيهاته كانت على ما يبدو أكثر تقدماً من عصرها ومتجاوزة إياه، فلم يكتب لها النجاح في الجو الفكري الذي كان يسود العالم عام ١٦٢٥، وكان من نتيجة ذلك أن تعرض جرويتوس للسجن والاضطهاد ، ولقد مات في المنفى وحيداً حتى من أحلامه الكبيرة التي لم تر النور .

والواضح أن جرويتوس كان مثالياً ، وقد مرت ثلاثة قرون تقريباً نشبت خلالها عدة حروب قبل أن يحاول أي سياسي ممارسة أفكاره ومبادئه بشكل عملي . وعلى نقيضه كان معاصره ريشيليو الذي تميز بواقعيته ، فنجح في نشر نظرياته السياسية ، وأدخل بعض الإصلاحات على الفن الديبلوماسي وأساليب ممارسته .

ويعتبر ريشيليو أول من أثبت بالبرهان أن فن المفاوضات يتطلب العمل الدائب الهادىء ، ووصف هذا الفن في مؤلفه « الميثاق السياسي » كمبدأ أساسي يتحتم على الديبلوماسية ألا تكتفي بمجرد تطبيقه في تسوية عدد من الأمور العرضية ، بل عليها أن ترمي من ورائه إلى خلق علاقات مكينة دائمة . ونرى أن ريشيليو ذهب إلى أبعد من ذلك في شروحه وتعليقاته عن فن المفاوضات سواء منها الناجحة أو الفاشلة . فقال : « لا تذهب سدى تلك الجهود التي تبذل في مفاوضات لا يكتب لها النجاح ، لأنها تساعد في الحصول على الخبرة والمعرفة » . ومن هنا نستطيع القول بأن ريشيليو أول من قرر بشكل قاطع المبدأ القائل : « إن فن الديبلوماسية ليس عبارة عن عملية مقصورة على حالة

معينة ، ولكنها عملية مستمرة » .

وعلى هذا الأساس فانه إذا ما تطلبت مصلحة دولة ما التحالف مع دولة أخرى ، ولو كانت تكرهها ، فيترتب عليها ألا تسمح للمشاعر ، كل المشاعر ، بالتدخل في تقرير السبيل الذي يتحتم على الدولة أن تسلكه ، وعلى هذه الدولة ألا تختار حلفاءها في ساعة الخطر بدافع من تقديرها لاستقامتهم وبشاشتهم ، ولكن بدافع من قدرتهم أو أهمية استراتيجية بلادهم .

وفي ذلك العصر الذي كانت تسود فيه الملكية المطلقة كان ريشيليو أول من نادى بالفكرة القائلة بأن الفشل سيكون حليف كل سياسة لا يسندها الرأي العام الوطني . وكان ريشيليو على الرغم من تكتمه فيما يتعلق بالأساليب التي كان يمارسها يدرك الفائدة التي يمكنه الحصول عليها من وراء بعض الخطوات الرامية إلى توجيه أولئك الذين كانوا يؤثرون في الرأي العام ، ويستطيعون استمالته نحوهم ، فكان يطلعهم على بعض أفكاره وتوجيهاته ، فهو والحالة هذه أول من ابتكر أسلوب الدعاية المحلية ، وأخذ يطبقه بشكل عملي ، فكان يشجع على كتابة المنشورات وتوزيعها يقيناً منه بأن هذا العمل سيخلق فئات واعية في أوساط الرأي العام ، تعطف على سياسته وتؤيدها ، ويمكننا أن نعتبر هذا الصنيع منه خطوة تقدمية في الفن الديبلوماسي ، وليس من شك في ذلك .

وكان ريشيليو يلقن سفراءه ومبعوثيه مبادىء عقيدته فيما يتعلق بالمعاهدات ، وكان يرى أن المعاهدة وثيقة بالغة الخطورة

والأهمية ، وعلى هذا فينبغي التفاوض بشأنها ، ومن ثم الارتباط بها بكثير من اليقظة والحذر ، وكان ينادي بضرورة معاملة اية معاهدة - بضمير ينبع من الدين - بمجرد انتهاء المفاوضات الخاصة بها والتوقيع عليها وتصديقها ، ولم يكن يسمح للسفراء المفاوضين بتجاوز حدود صلاحياتهم مهما كانت الظروف والملابسات ، وألا يتناسوا التعليمات المعطاة لهم كيلا يضطروا إلى الدخول في مساومات قد تنال من شرف ملكهم وطيبة قلبه. ولا يعني هذا بالضرورة أن الديبلوماسية الفرنسية كانت تطبق هذا المبدأ بحذافيره في القرن السابع عشر ، وكل ما قصدت إليه وبمنتهى البساطة هو أن أعظم ديبلوماسي في ذلك العصر كان يصر على تطبيق هذا المبدأ لأغراض أخلاقية وعملية في آن واحد.

ومما لا شك فيه أن الأثر الذي تركه ريشيليو في الفن الديبلوماسي كان أثراً قوياً ، وإن كانت بعض المثل والدروس والعبر التي رسخها في الأذهان لم تكن مثالية ولا تستحق أن يقتدى بها. وعلى أية حال يجب ألا يعزب عن البال أنه هو الذي قرر المبدأ القائل : « إن عنصر الثقة أهم وأعظم العناصر الأساسية التي تستند إليها الديبلوماسية السليمة ».

وكان من رأي ريشيليو ، بل ومن مبدئه أيضاً ، ضرورة الوصول إلى اتفاق بعد كل مفاوضة ، وعقد معاهدة بشأنه شريطة أن تكون صريحة النصوص والشروط لئلا يبقى أي مجال لأي فريق للتخلص منها أو العمل على خلق سوء تفاهم بصددها.

وكان ينادي بالإضافة إلى ذلك بضرورة كون كل فريق على

بينة من الفريق الآخر الذي سيشترك معه في المفاوضات، والتأكد مقدماً من تمثيله السلطة الشرعية الحاكمة في بلاده، ولعل مرد هذا يرجع إلى خشيته من أن ينجم عن ضياع الثقة عرقلة الموافقة على المعاهدة بعد أن يتم التوقيع عليها، فلا تنفذ بحذافيرها، الأمر الذي يؤدي إلى وقف عجلة المفاوضات أو دورانها دونما جدوى، وهكذا تتحول المؤتمرات الدولية إلى محافل صاخبة لا يتم فيها إلا إقامة الولائم وتبادل المجاملات، أو تستخدم لأغراض الدعاية ليس إلا.

وتبعاً لذلك فقد كان ريشيليو يتصور أن المفاوضات ستكون عديمة الجدوى دائماً، ما لم تنحصر دائرة توجيه السياسة التي سيتبعها السفراء في وزارة واحدة. وكان ريشيليو يعارض فكرة توزيع المسؤولية اعتقاداً منه بأن مثل هذا التوزيع يعرض سفراءه، وكذلك الذين سيتفاوضون معهم إلى الارتباك والبلبلة، ويعرقل جهودهم.

والجدير بالذكر أن عدة وزارات كانت آنذاك تعتقد بأن من حقها التدخل في توجيه دفة السياسة الخارجية، وتسلم التقارير من سفراء فرنسا في الخارج، وهكذا فقد سن ريشيليو قانوناً في اليوم الحادي عشر من شهر آذار عام ١٦٢٦ حصر توجيه السياسة الخارجية في وزارة خارجيته التي كان يشرف عليها إلى حد كبير، وبهذا استطاع أن يركز السياسة الخارجية لدى فئة واحدة بدلاً من تركها في أيدي مجموعة لكل منها صوت متنافر عن غيره، بيد أن خلفاءه فشلوا في المحافظة

بشكل دائم على تطبيق مبدأ تركيز المسؤولية .

وأنا قد أجزت لنفسي تسمية هـذا الفصل باسم « الفـــن الديبلوماسي الفرنسي » يحدوني بتلك التسمية أن الفرنسيين قد استنوا في القرنين السابع عشر والثامن عشر أسلوباً ديبلوماسياً قلدته فيه جميع الدول الأوروبية ، شأنهم في ذلك شأن الإيطاليين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، ونظراً لما كتب للنفوذ الفرنسي من أثر على الفن الديبلوماسي من نجاح وسيطرة ، فلا مندوحة إذن من التدقيق والبحث مفصلاً في هذا الأسلوب الذي ابتكر ثم تطور خلال فترة سبعين سنة حتى بلغ حد الكمال.

كان وزير الخارجية ، في عهد الملك لويس الرابع عشر،عضواً دائماً في الحكومة أو مجلس الأمة يعينه الملك بعد أن يطمئن إلى خبرته الديبلوماسية ، ويعفيه من منصبه ساعة يشاء،ولكن كثيراً ما كان وزير الخارجية يتضايق من تدخل وزير المالية في شؤون وزارته ، لأن هذا الأخير غالباً ما تجاوز صلاحياته ، تمامــاً كما يحدث لوزراء خارجية بريطانيا . وفي تلك الأيام الحوالي كان وزير الخارجيـة هو الذي يستقبل السفراء الأجـانب ، ويصدر — بحكم منصبه — التعليمات والتوجيهـــات إلى سفراء فرنسا في الخارج ، ولكن الملك من ناحيته كثيراً ما كان يستقبل السفراء الأجانب على انفراد،ويكتب إلى سفرائه في الخارج دون الرجوع إلى وزير خارجيته أو اطلاعه على مضمون رسائله .

وعلى الرغم من أن لويس الرابـع عشر كان هو الذي يعين مواضيع البحث في اجتماعات الوزارة ، إلا انه كان ينظر إلى

وزرائه بتقدير واحترام ، ويوليهم اهتمامه ، ومع ذلك كانت الكلمة الأخيرة له وحده في شتى المواضيع . كما انه ، أي لويس الرابع عشر ، كان يطلب من وزير الخارجية قبل أن يستقبل السفراء الأجانب اطلاعه على المواضيع التي ينبغي عليه أن يتجنب بحثها مع أولئك السفراء ، وليس هناك أي دليل على أن لويس الرابع عشر قد حاول ، ولو مرة واحدة ، أن يدفع وزير خارجيته إلى الدخول في أية مفاوضات ، أو توقيع معاهدة معينة ، أو ان يفرض عليه اتجاهاً سياسياً معيناً .

صحيح ان لويس الرابع عشر كان يعمد في بعض الأحيان إلى إجراء مفاوضات سرية دون اطلاع الوزير المسؤول أو أثناء غيابه ، إلا أن معظم مفاوضاته كانت تشمل أموراً عائلية أو تتعلق بشؤون سلالته .

وقد كتب للديبلوماسية الفرنسية في العهود المتتالية أن تعاني الشيء الكثير من تمسك الحكام بمبدأ « سرية الملك » أو « سرية الامبراطور » .

وكان مكتب وزير الخارجية في الماضي يشتمل على عدد بسيط من الكتبة والتراجمة والاختصاصيين في الشيفرة ، وجميعهم يعينون من قبل وزير الخارجية رأساً ، حتى إذا ما توفي الوزير أو خرج من الحكم لافتقاره للحصول على ثقة الملك ، خرجوا معه وفقدوا وظائفهم .

ولعل أفضل من يعطينا أصدق صورة عن مكتب وزير الخارجية الفرنسية يومذاك وعدد موظفيه ، هو « بريان » الذي

كان مسؤولاً عن دقة السياسة الخارجية . فقد كتب هذا الرجل في مذكراته يقول : « دعا الملك ذات يوم ملاك وزارة الخارجية إلى قصره ، فتوجهنا إلى هناك في موكب بسيط ، كانت عربتي تسير في المقدمة بينما كان ابني وموظفان كبيران في عربة ثانية ، وسارت خلفنا عربة ثالثة يستقلها موظفان صغيران يحملان الحبر وبعض الأوراق لاستعمالها إذا ما دعت الحاجة». ومن هنا لا أعتقد أن المرء بحاجة إلى ذكاء خارق ليعرف أن عدد موظفي وزارة الخارجية الفرنسية يومذاك لم يكن يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة إلا قليلاً .

ومن جهة أخرى نجد أن الخدمة الديبلوماسية في فرنسا كانت أعم وأوسع منها في أية دولة أخرى في العالم ، ففي عام ١٦٨٥ كان لفرنسا سفارات دائمة في كل من روما والبندقية والقسطنطينية وفيينا ولندن ومدريد ولشبونه وميونيخ وكوبنهاغن وبرن ، كما كان لها بعثات خاصة في درتمبورغ وامارتي « بلاتين» و«مينز» ، ثم أنشأت لها مفوضيات دائمة كان يشرف عليها وزراء مفوضون في مانتوا وهامبورغ وجنيف وفلورنسا .

وجدير بالذكر أن مناصب المبعوثين الديبلوماسيين كانت مقسمة آنذاك حسب الترتيب التالي : سفراء فوق العادة ، سفراء عاديون ، معتمدون ، وكلاء سياسيون .

وجاء زمن تلاشت فيه أهمية الألقاب الديبلوماسية فعمم الفرنسيون لقب سفير فوق العادة على جميع سفرائهم ، ظناً منهم بأن لقب السفير إذا ما اقترن بكلمة « عادي » لن يخلو من تحقير

وإذلال . وكان الملك لويس الرابع عشر لا يشجع فكرة تعيين رجال الدين في المناصب الديبلوماسية خشية أن يقعوا تحت نفوذ الفاتيكان إلى درجة لا يستطيعون معها ممارسة أعمالهم بصورة لائقة ومفيدة ، ومع هذا فقد ظلت الفكرة القديمة غير الحكيمة تمنع الرجال البارزين من قبول مناصب السفراء لبلادهم، لجنوحهم إلى البقاء في وطنهم ، وعدم رغبتهم في تحمل المصروفات الباهظة التي تتطلبها تلك المناصب .

ولما كان لا بد من تعيين سفراء ، فقد انبثقت عادة تعيين السفراء من العوام ، ولم تعد المناصب الديبلوماسية مقصورة على النبلاء ، وإن ظل سفراء فرنسا في روما ومدريد وفيينا ولندن ، أبداً من بين أفرادِ الأسر العريقة ، وذلك تبعاً لفكرة قديمة في الديبلوماسية الفرنسية لا تبيح تعيين السفراء في تلك العواصم من غير طبقة النبلاء . ولكن هذه الفكرة لم تكن تعارض في تعيين السفراء لدى سويسرا وهولندا والبندقية من العامة أو من الموظفين .

وكان السفراء يعينون في مناصبهم لمدة ثلاث سنوات أو أربع على الأقل ، إن لم يقصروا في تأدية واجباتهم أو يرتكبوا مخالفة صريحة ، أو يأتوا عملاً شائناً ، أو يعارضوا رؤساءهم بوقاحة ودون أي مبرر . وإذا حدث أن توفي ملكهم أو ملك الدولة التي يعملون بها ، وتولى السلطة في بلدهم ملك جديد ، أو تولى الحكم في البلد الذي يعملون فيه ملك آخر ، فقد كانوا يزودون بأوراق اعتماد جديدة .

ومما يبعث على الأسف حقاً ما كان يتعرض له السفير من متاعب عندما تعلن الحرب ، وهو ما يزال في مركزه خارج بلاده ، وبالإضافة إلى متاعبه تلك، فقد كانت كل أمتعته تتعرض للسلب ، بحيث لا يبقى منها شيء عندما يصل إلى أرض الوطن

ولقد ظلت فرنسا ـ خلال الحقبة الطويلة التي هي فيها المثال المحتذى في الفن الديبلوماسي ـ تولي بالغ الأهمية للتعليمات المدونة التي تسلم للسفراء قبل سفرهم ، لتسلم مهام أعمالهم في الخارج . وكانت فرنسا تسجل تلك التعليمات على وثائق تدون بعناية وحذر ووضوح ، وتشمل السياسة التي ينبغي على السفير أن ينتهجها ، ناهيك عن أنها كانت تتضمن تقريراً ضافياً عن سياسة الدولة المعتمد لديها ، وظروف تلك الدولة وأحوالها . هذا باستثناء بعض الحواشي والشروح عن مزايا ومناصب بعض الديبلوماسيين ممن يحتمل أن يتصل بهم ، أو يتفاوض معهم .

ومما لا شك فيه أن هذه الوثائق كانت تحتاج إلى كثير من الدقة والحذر ، حتى لقد أوكل أمر كتابتها وتنسيقها إلى الوزير « فرجينس » وكان يعرف بقدرته وذكائه ، فكان يكرس الساعات الطويلة ، ويبذل الجهود المضنية في عمله حتى تأتي الوثائق على الشكل المطلوب ، ولعل ذلك هو سر بقائها إلى يومنا هذا كنموذج رائع للنثر الكلاسيكي .

وقد ازداد شغف الوزراء الفرنسيين بالبيان ورشاقة التعبير ، ومع مرور الزمان أصبحت تلك الوثائق أشبه ما تكون بالأسفار التي تفيض بلاغة وجمال ديباجة وأناقة تعبير.

ولعل الوثيقة التي تضمنت الإرشادات والتعليمات التي تلقاها البارون « دي بريتويل » عندما عين سفيراً فوق العادة لبلاده في فيينا عام ١٧٧٤ تعتبر مثالاً لوثائق ذلك الزمن ، ومن دواعي العجب حقاً أن تلك الوثيقة قد بلغت مئات الصفحات لكثرة ما تضمنته من معلومات وشروح وفذلكات أدبية ونصائح وحكم ، يضاف إلى ذلك شرح واف للظروف السياسية التي كانت سائدة يومذاك في النمسا ، والسياسة التي يتحتم على السفير أن ينتهجها في البلاط النمساوي ، وتقرير مسهب وشرح مستفيض عن سياسة القارة الأوروبية ، والسياسة التي يجب عليه أن يتبعها نحوها ككل . وقد كانت هذه الوثيقة من الشمول بحيث لم ينس واضعوها أن يذكروا السفير بضرورة عدم تحريف الحقيقة أو إضافة أي شيء إليها .

هذا، وقد ظل الفن الديبلوماسي الفرنسي يعلق أهمية كبرى على جمال الكلمة وطلاوة التعبير حتى يومنا هذا ، وكلنا يعرف أن رسائل الديبلوماسيين الفرنسيين ومذكراتهم الرسمية تمتاز عن كل ما عداها من رسائل الديبلوماسيين الآخرين بروعة لغتها وحسن حبكتها ، ومما ساعد على ذلك أن اللغة الفرنسية تلائم المحادثات والاتصالات التي تحتاج إلى الدقة في التعبير وحسن المجاملة معاً . ولقد أصبحت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية للديبلوماسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

غير ان روعة اللغة ، وطلاوة التعبير ، وحسن السبك لا تخلو من خطر،خاصة إذا ما أصبح الموظفون شديدي التأثر والحساسية

بسحر الإنشاء وروعة البيان ، لأن هـــذا التأثر قد يدفعهم إلى الاعتقاد بأن الفكرة التي يعبر عنها بطلاوة ومهارة ، لا بد وان تنطوي على الدقة والحكمة .

ومن حسن الحظ أن السلك الديبلوماسي البريطاني مع كل تقديره لأرباب البيان ، فإنه لا ينجرف بتيار الألفاظ المجلجلة ، والعبارات الحسنة السبك التي كثيراً ما استخف بها .

ولنعد مرة أخرى إلى موضوع السفراء الفرنسيين والتعليمات التي كانوا يتزودون بها . فقد كان السفير الفرنسي يحمل بالإضافة إلى التعليمات والتوجيهات التقليدية ، أوامر حاسمة تدور حـول آداب السلوك في الحفلات الرسمية ـ الإتيكيت ـ ، وحول حق الأولوية ومراسم الحفلات الرسمية ، وكان يؤمر بـــأن يصر على تنفيذها . وكان كذلك يحمل معه وثائق تشير إلى الأشخاص الذين ينبغي عليه التقرب منهم ، وإنشاء صلات الصداقة معهم . وعندما عين الدوق « دومونت » سفيراً لبـلاده في لندن لم تنس وزارة الخارجية الفرنسية أن تذكره بأن الدستور البريطاني متسامح ، ولا يحرم على السفير الاتصال بالمعارضة والاختلاط برجالاتها.

وطبيعي أن يحمل السفير فضـــلاً عما تقدم أوراق اعتماده الرسمية ، وبعض الرسائل إلى عدد من الشخصيات البارزة موقعة من وزير الخارجية بالذات ، ومجموعتين مـــن رموز الشيفرة يستعمل إحداهما في مراسلاته العادية، وثانيتهما في مراسلاته السرية شريطة أن يحتفظ بالمجموعتين في خزانة حديدية خاصة به .

هذا فيما يتعلق بالسفير ، أما بالنسبة إلى موظفي السفارة فقد

كان السفير هو الذي يختار موظفيه ، ويدفع لهم رواتبهم ، وغالباً ما كان يختار سكرتيريه وملحقيه من بين أعضاء أسرته أو من اصدقائه ، ولكن هؤلاء كثيراً ما يكونون غير أكفاء لملء المناصب التي تسند إليهم .

وقد أسس المسيو « دي تورسي » في عام ١٧١٢ أكاديمية صغيرة للعلوم السياسية ، لما حز في نفسه أن يرى الأغلبية الساحقة من الديبلوماسيين هم من الهواة ، ولقد قصد من وراء تأسيس هذه الأكاديمية تدريب ستة من الشباب وقع عليهم اختياره ليعينهم في مناصب ديبلوماسية . وقد استمرت تجربته هذه ست سنوات انتهت بعدها بالفشل ، ولم يكن السبب في هذه النتيجة المؤلمة الأكاديمية أو مستواها الثقافي ، بل السفراء أنفسهم ، لأنهم كانوا يرتؤون لأسباب تتعلق بكرامتهم الشخصية ،واعتزازهم بقوميتهم ، وحبهم للمظاهر ، وميلهم إلى الاسراف ،أن يصطحبوا معهم جمعاً غفيراً من الأشخاص ، ولو كانوا لا يؤدون عملاً ما ، ناهيك عن الموظفين الرسميين .

وتحدثنا الوثائق أن « بيير دي جيراردي » عندما عين سفيراً لبلاده في القسطنطينية عام ١٦٨٦ اصطحب معه خمسة عشر سيداً وسيدة واحدة لخدمة زوجته ، وسكرتيرين وطباخاً وستين خادماً بينهم عشرة من الموسيقيين . والأمر الذي يدعو إلى العجب أن هؤلاء جميعاً كانوا مضطرين لأخذ جميع ما يلزمهم من أثاث ، فضلاً عن اللوحات الزيتية والرسوم والسجاد وغيرها من وسائل الترف ، كما أنهم كانوا مضطرين لاستئجار مكان خاص على

نفقتهم ليقيموا فيه سفارتهم ، ومن هنا يتضح لنا سر إحجام الكثير عن قبول منصب السفير ، وخاصة في المناطق النائية التي تطول سفرتهم إليها ، نظراً لما قد يتعرضون له من المخاطر ، علاوة على ما فيها من مشقة وعناء .

وقد قطع أحد سفراء فرنسا المسافة ما بين باريس وستوكهلم في شهرين ونصف الشهر دون توقف ، ولهذا كان الملك يلجأ أحياناً إلى الضغط والإكراه ليحمل من يرفض قبول منصب السفير على الإذعان والتسليم .

ومن الضروري لجهاز أشرفت عليه شخصية قوية مثل « كولبرت » ولفترة طويلة ، أن يعلق أهمية كبرى على الشؤون الاقتصادية ، ومن هنا كانت التعليمات التي تصدر للسفراء تطلب إليهم بذل كل ما في وسعهم لتنمية التجارة الفرنسية وتوسيع آفاقها . وقد بلغ من اهتمام فرنسا آنذاك بالتجارة مع الشرق حداً جعل تعيين سفرائها لدى الباب العالي من اختصاص وزير المالية والتجارة ، وليس من اختصاص وزير الخارجية .

وبالإضافة إلى ما تقدم كان على السفير قبل أن يغادر فرنسا أن يجري مشاورات مع أعضاء غرفة التجارة في مارسيليا ، وأن يصغي بكل اهتمام إلى طلباتهم وتوجيهاتهم .

ثم تطور الأمر فتأسس سلك قنصلي خاص بالشرق ، يضم عدداً من التراجمة ، وكان على قناصل فرنسا وقتئذ أن يرفعوا تقاريرهم إلى وزارة البحرية لا إلى وزارة الخارجية ، ويناط بهم أمر الاشراف على مراكز التجارة الفرنسية ، ومستودعاتها

المنتشرة في جميع أنحاء الشرق ، وكانت النتيجة ان أصبح هؤلاء السفراء يتمتعون بمزيد من النفوذ السياسي .

فإذا كان هذا شأن الديبلوماسية الفرنسية في القرن السابع عشر ، فكيف كان شأن السفراء الأجانب في باريس ، وما نوع المعاملة التي كانوا يلقونها، والأسلوب الذي كان يتبع في المفاوضات الرامية إلى عقد المعاهدات ؟

مهما بدت لنا بعض التقاليد الديبلوماسية في القرن السابع عشر ظريفة ، فلن تبلغ حداً تثير فينا الاستغراب بقدر ما تثيره معرفتنا بأنه لم يكن من جاري العادة آنئذ أن تطلب فرنسا الموافقة المسبقة من الدول ذات العلاقة على تعيين سفير ما أو إيفاده إليها في مهمة خاصة ، والعكس بالعكس . وإن كنا لا نعرف الأسباب التي كانت تدفع البابا إلى طلب موافقة الملك لويس الرابع عشر على مبعوثيه الباباويين الذين يمثلونه في باريس، قبل إيفادهم إليها ، وإذا ما استثنينا هذه الحالة فان السفراء كانوا يصلون إلى باريس لتمثيل بلادهم فيها فجأة ، ودون سابق إخطار. وطبيعي أن تحدث مفارقات من جراء ذلك ، ويحدثنا « بيبيس» في مذكراته أن الملك لويس الرابع عشر استشاط غضباً وغيظاً عندما علم بوصول السير « ويليام ترامبول » إلى باريس لتمثيل بلاده فيها عام ١٦٨٥ رغم أنه كان يحمل أوراق اعتماد رسمية ، وفهم أن مرد غيظ الملك يعود إلى أنه كان يعتبر السفير شخصاً غير مرغوب فيه أبداً .

ومما يدعو إلى الدهشة أن لويس الرابع عشر كان يعرب عن

مودته أو كرهه لهذا السفير أو ذاك ، أو نحو من أرسله ليمثله في باريس عن طريق مراسيم الاستقبال الرسمية أثناء تقديم أوراق الاعتماد .

وعلى الرغم من وجود مسؤول خاص لوضع ترتيبات حفلات تقديم أوراق الاعتماد ، إلا أن الملك كان بما له من سلطة ونفوذ ، قادراً على إفساد تلك الترتيبات في آخر لحظة إذا مـــا أراد . ثم إن السفير ومرافقيه كانوا يقيمون في شقة خاصة بهم في فندق « السفراء » في شارع « تورنون » حتى تنتهي الترتيبات الخاصة بتقديم أوراق اعتماده ، وفي تلك الشقة كان السفير يستقبل زواره من الرسميين ، ولم يكن يسمح للسفراء الأجانب بحضور حفلات الاستقبال الرسمية التي كانت تقام يومياً في قصر « فرساي » ، ولم تكن تعطى لهم مقاعد خاصة في الحفلات الراقصة والموسيقية التي كانت تقام في البلاط .

وإذا حدث أن أدرك سفير ما جلالة الملك أثناء خروجه من الكنيسة في أحد أيام الآحاد ، عزا ذلك الاتفاق إلى حسن الحظ وتفاءل به. وقد حدث ذات ليلة من ليالي عام ١٦٩٨ أن طلب الملك من « ايرل أوف بورتلاند » أن يحمل له شمعدانه إلى غرفة نومه، فشاع الخبر بسرعة حتى عم جميع العواصم الأوروبية ، كما لو كان حدثاً مهماً ينطوي على نذر الشؤم وسوء المغبة .

وقد نسب بعضهم إلى الملك لويس الرابع عشر حدة الذكاء وعمق التفكير ، لأنه كان يرفض رفضاً باتـــاً الموافقة على أسلوب « المؤتمرات الديبلوماسية » لأنه كان يشعر بأن المفاوضات التي

تجري وفقاً لهذا الأسلوب كثيراً ما تتسم بالبطء ويسودها الارتباك ، وكان يفضل المباحثات السرية التي يشترك فيها رجال من ذوي الخبرة والاختصاص ، حتى انه كتب في ذلك يقول : « إن المفاوضات المكشوفة تشجع القائمين بها على تجاوز تقدير مكانتهم ، والتمسك بكرامة ومصالح ملوكهم أو رؤسائهم ، مما يمنعهم من التسليم بالجدل السليم الذي يتلاءم مع واقع الأمور » .

ومن البدهي أنه قصد بذلك إلى القول : إنه لأسهل كثيراً على الإنسان أن يحصل على امتيازات ومكاسب في المباحثات الخاصة قد لا تتوفر له في المباحثات العامة التي يشترك فيها عدد غفير من المتفاوضين. ناهيك عن أن الملك لويس كان يعتقد بأن العلاقات الدولية تصبح أقل قابلية للتأزم إذا ما عالجها نفر من المحترفين .

وفي الوقت الذي كان يسمح فيه لبرلمان باريس وبرلمانات المقاطعات الأخرى بنشر المعاهدات التي تبرمها وتسجلها في محاضرها ، يغضب أشد الغضب إذا ما عرف أن أحد أعضاء البرلمان قد تجرأ وأبدى رأيه في موضوع ما ، هذا إذا كان له رأي يبديه . وفوق هذا وذاك كان لويس الرابع عشر يتمسك بمبدأ « إبقاء المفاوضات سرية » إلى أبعد حدود التمسك ، ولعل هذا المبدأ أكثر مبادئه رسوخاً لديه ، والذي يشفع له في سوء هذا المبدأ الديبلوماسي ، وجود مبادىء أسوأ منه بكثير .

*

لم أقصد من الاسهاب في وصف السياسة الخارجية الفرنسية

التي اتبعها لويس الرابع عشر بعد وفاة « مازارين » عام ١٦٦١ وحتى إبرام معاهدة « يوترخت » في عام ١٧١٣ ، لم أقصد من وراء هذا الاسهاب أن اقترح على دبلوماسيي المستقبل الاقتداء بها ، لا سيما وأن المؤرخين قد استنكروا المبادىء والمطامح التي كانت توجه تلك السياسة وتسيرها ، وإنما قصدت إلى القول بأن الفن الدبلوماسي الفرنسي – في الفترة التي تلت تسلم ريشيليو زمام السلطة عام ١٦١٦ ،وحتى اندلاع نيران الثورة في عام ١٧٧٦ – كان قدوة بالنسبة للقارة الأوروبية بأسرها ، وإذا ما قارنا هذا الفن بالنسبة للأفكار والظروف التي كانت سائدة آنئذ لوجدناه على جانب عظيم من الرفعة والسمو .

ولعل من الانصاف القول بأن الدبلوماسية الفرنسية هي التي أوحت إلى « فرانسوا دي كاليير » بتأليف سفره العظيم «أساليب المفاوضات مع الملوك » الذي نشر لأول مرة عام ١٧١٦ ، ومـا زال يعتبر حتى يومنا هذا أفضل دليل للفن الدبلوماسي .

وبمناسبة الحديث عن « دي كاليير » الذي مثل بـلاده في المحادثات التي تمخضت عن معاهدة « ريزويك » وكان بدرجة وزير فوق العادة ، ثم عين مستشاراً للدولة ، فلا بد من إعطاء لمحة عـن حياته وكتاباته التي تجمع بين النهج العملي والتفكير العميق نتيجة لواسع آفاق خبرة الرجل في فن المفاوضات ، تلك الخبرة الـتي تستحق منا كل اهتمام واحترام .

كان « دي كاليير » على طرفي نقيض من المبدأ القائل بـأن هدف الدبلوماسية هو الخـداع . وقد أثبت بالبرهان أن

الديبلوماسية السليمة ترتكز على دعامة خلق الثقة ، وان الثقة يوحي بها الايمان الصحيح . وفيما يلي فقرات حكيمة من كتابه العظيم :

« ينبغي على الديبلوماسي ألا يسقط من حسابه الحقيقة القائلة بأن المعاملة المكشوفة هي أساس الثقة ... وعليه أن يشارك الآخرين كل شيء بقلب مفتوح إلا ما يفرض عليه الواجب إخفاءه ... والمفاوض الناجح لا يعتمد أبداً على النية السيئة أو على الوعود التي لا يستطيع تنفيذها ... وأكبر خطأ هو أننا ظللنا نعتقد بأن المفاوض الذكي يجب أن يكون بارعاً في الخداع، والخداع كمقياس إن دل على شيء فإنما يدل على قلة التفكير ، وإن هو إلا دليل على أن الخادع المخاتل لا يتمتع بقدر كاف من الذكاء يؤهله لبلوغ أهدافه بالطرق المشروعة والمعقولة » .

ومن هنا كانت الاستقامة ولا تزال ، أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف ، على عكس الكذب الذي يترك على الدوام وراءه قطرة من السم الزعاف تلوث الجو .

ويمكن التأكيد بأن أعظم الانتصارات الديبلوماسية المرتكزة على الخداع لا يمكن ان يكتب لها البقاء، وهي أبداً واهية غير مأمونة المغبة ، لأنها تثير في نفس المهزوم الشعور بالحقد والرغبة في الانتقام ، ذانك الشعور والرغبة اللذان يتحولان إلى كراهية تبقى على الدوام مصدر تهديد للمنتصر . ناهيك عن أن مجال الخداع في الديبلوماسية هو ضيق بحد ذاته ، لأن أقل خدعة يكتشف أمرها تكفي لإثارة الحقد والكراهية ، وتبقى آثارها ماثلة في الأذهان مدة طويلة، وقد تؤدي إلى فشل مفاوضات كان

من المؤمل نجاحها .

والكذب ليس من خصائص السفير الناجح ، لأنه ، كما سبق وذكرت ، يلحق بالغ الأذى بالمفاوضات ، حتى وإن كان سبب نجاحها ، لأنه يضفي على جو مفاوضات تاليـــة كثيراً من الشك وانعدام الثقة ، إلى درجة يجعل نجاحها أمراً مستحيلاً . وعلى هذا فإن على المفاوض أن يكون مستقيماً ومحباً للحقيقة ، وإلا فشل في كسب الثقة بشخصه .

ويشبه « دي كاليير » فن الديبلوماسيـة الناجح بفن الصيرفة السليم ، وقد كتب في هـذا الصدد يقول : « إن سر النجاح في المفاوضات يكمن في إدراك الفرقاء إدراكاً حقيقياً للكيفية التي يتحقق فيها التوازن بين المصالح الفعلية لجميع الفرقاء المشتركين في المفاوضات » .

والمفاوض الناجح لا يهدد ، ولا يتوعد ، ولا يخاتـل ، ولا يفاخر بأي نصر ديبلوماسي حققه . وقد كتب « دي كاليير » في هذا الصدد يقول :

« ... من شأن التهديد أن يلحق الضرر بالمفاوضات ، ويدفع هـــذا الفريق أو ذاك إلى استعمال الشدة ويحمله على التطرف ، اعتقاداً منه بأن هذه الطريقة هي آمن السبل للرد على التهديدات والتحرشات . ومن المسلم به أن الغرور القتال غالباً ما يجرف صاحبه لتتكب تلك السبل التي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى مؤسف النتائج ، ناهيك عن أن أسس النجـــاح الذي يتحقق بالقوة أو بالتزوير أو بالمراوغة ، تظل غير مكينة وعرضة للنقض ، على حين

تظل أسس النجاح الذي يقوم على مراعاة المصالح المشتركة والفوائد المتبادلة ، تظل راسخة ومكينة تبشر بتحقيق المزيد من النجاح في المستقبل .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، ينبغي على السفير المفاوض – إذا توخى بالفعل نجاح مهمته – أن يعتمد دعامة الاستقامة والثقة في المفاوضات، وإلا فانه لن يخدع غير نفسه إذا ما حاول كسب الجولة عن طريق الخداع والرياء » .

ولم يقتصر « دي كاليير » على رسم المبادىء الرائعة لفن المفاوضات ، بل وضع أسساً كثيرة مكينة لما يجب أن تكون عليه شخصية الديبلوماسي ، وما يتحلى به من شيم وخصال ، وصفات ومميزات ، وفيما يلي خلاصة لما كتبه حول هذا الموضوع:

« ... في الديبلوماسي الناجح يجب أن تتوفر موهبة التفكير العميق الواعي، والقدرة على قراءة أفكار الذين يفاوضهم ، ليهون عليه استكناه تلك الأفكار ، وذلك من خلال حركاتهم وملامح وجوههم . وعلى الديبلوماسي الناجح كذلك أن يكون سريع الخاطر ، حاضر البديهة ، عميق التفكير ، يعرف كيف يصغي متى تكلم غيره بأدب ولطف وبشاشة ، وألا يسعى إلى الشهرة الديبلوماسية عن طريق النكتة أو العناد في المجادلات ، أو الاندفاع في المحاورات الصاخبة، بقصد فرض رأيه على الآخرين، أو لإقناعهم بقوة منطقه وحججه ، لأن ذلك سيجره إلى إفشاء بعض المعلومات السرية من حيث يدري أو لا يدري . وأهم من هذا كله على الديبلوماسي الناجح أن يكون قادراً على ضبط

نفسه وأعصابه ، فيكبح جماح غضبه ، ويصد رغبته في التكلم ساعة يلمس عدم جدوى الكلام ، وعليه أن يشبع حججه وبياناته تفكيراً وتمحيصاً ، وان يكون قادراً على إضفاء مظهر العزة والكرامة على شخصه ، وإن كان يفتقر إليها ، وأن يكون شجاعاً ، فالشجاعة من الأسس الضرورية للمفاوضات الناجحة ، وعليه كذلك أن يتحلى بالرزانة وهادىء الطبيعة مما يجعل بمستطاعه تقبل سخافات وغباء غيره بقلب رحب وسرور ، وألا ينساق وراء الخمر والميسر والنساء .

يضاف إلى ما تقدم أنه يستحسن جداً بالنسبة للمفاوض أن يكثر من مطالعة الكتب التاريخية ، والمذكرات الخاصة ، والتعمق في دراسة أحوال وظروف المجتمعات الأجنبية ، كي يكون على بينة ويقين من مراكز السلطة الحقيقية لأية دولة ، ومن الضرورة القصوى لممتهن الديبلوماسية أن يتعلم اللغات الألمانية والايطالية والاسبانية فضلًا عن اللاتينية ، وان يكون ملماً بما فيه الكفاية بالآداب والعلوم والقانون ، وأن يكون مضيافاً كريماً لطيف المعشر ، وألا ينسى أن الطباخ الماهر كثيراً ما يكون وسيلة رائعة لكسب الأصدقاء . »

ولا بد أن يكون القارىء قد لاحظ أننا في حديثنا عن شخصية الديبلوماسي لم نتطرق إلى ذكر موهبة البلاغة والخطابة بين الصفات والكفاءات التي يجب أن تتوفر في الديبلوماسي المثالي ،على عكس الفكرة القديمة التي كانت تقول بأن الديبلوماسي يجب أن يكون خطيباً مفوهاً أو رجل قانون لبقاً ، فإذا أهمل

« دي كاليير » هذه الصفة في دليله الذي ضمنه الخلال التي يجب أن تتوفر في الديبلوماسي ، فليس معنى هذا أنها لم تعد مطلوبة ، ونحن نلاحظ أنها قد عادت لتحتل مركزها المرموق في عصر الفن الديبلوماسي الديمقراطي في القرن العشرين ، على أنها صفة ضرورية من صفات فنون المفاوضات .

وإذا تعمقنا دراسة « دي كاليير » وجدنا أنه قد كرس شطراً كبيراً من أبحاثه لمعالجة المقومات الأساسية التي ترتكز إليها المفاوضات ، كما نجد أنه يصنف الديبلوماسيين في أربع درجات هي : سفراء ، مبعوثون ديبلوماسيون ، مقيمون سياسيون ، ومعتمدون .

فالسفير في رأيه يمثل ملكه ، ويحق له التمتع بامتيازات خاصة منها أن يحتفظ بقبعته على رأسه في حضرة الملك ، وان يقود عربته إلى داخل قصر « اللوفر » ، في حين يرى أن المبعوثين السياسيين لا يمثلون سوى حكوماتهم ، ولذلك عليهم أن يرفعوا قبعاتهم عن رؤوسهم في حضرة الملك ، كما أنهم لا يستقبلون استقبالاً رسمياً لدى وصولهم إلى البلد الذي سيمثلون بلادهم فيه ، ولا يحق لهم الدخول إلى العاصمة في موكب رسمي .

ويضع « دي كاليير » المقيمين السياسيين في مرتبة أدنى من مستوى السفراء ، ويضع المعتمدين السياسيين في مستوى مماثل لمستوى وكلاء الشركات التجارية ، ولا يعطيهم الحق في أية امتيازات ديبلوماسية ، وخاصة أولئك الذين يمثلون مدناً حرة مثل هامبورغ أو لوبيك . والغريب في منطق « دي كاليير » انه

يطالب بإعطاء سفراء فرنسا أفضلية دائمة على جميع سفراء الدول الأخرى بما فيهم سفراء النمسا .

ولم يكن « دي كاليير » يثق كثيراً بكفاءة الديبلوماسيين الهواة ، شأنه في ذلك شأن كل الذين يقضون فترة طويلة في مهنة معينة ، فكان ينصح الملك بألا يلحق بالسلك الديبلوماسي غير أولئك الأشخاص الذين يرجى منهم احترام رسالتهم ، بعد أن يتلقوا التدريب الكافي ، وان يدقق في اختياره للملحقين الشباب بحيث لا يكون اختيارهم مستنداً إلى مراكزهم الاجتماعية ، وإنما إلى كفاءاتهم وذكائهم . وكان يشمئز من سياسة المحاباة والمواربة ، ويصفها بأنها اللعنة التي تلازم السلك الديبلوماسي إلى الأبد .

كذلك كان يعارض فكرة إلحاق رجال الاكليروس في السلك الديبلوماسي ، لأن الدول العلمانية لن ترضى بهم في أراضيها ، ولا يمكن إيفادهم في بعثات ديبلوماسية إلى روما . وكان يعتقد أيضاً بأن العسكريين لا يليقون بالمناصب الديبلوماسية ، وإذا حدث وأسندت إليهم تلك المناصب فلن يكونوا ديبلوماسيين ناجحين ، لأن المفروض في السفير أن يعمل من اجل السلم ، وأن يكون رجل سلام .

وأكد « دي كاليير » ان الفكر القانوني لا يتفق مع الفكر الديبلوماسي على أساس أن التدريب الذي يتلقاه المحامي ، يولد في نفسه ميولاً ونزعات فكرية تتعارض ومتطلبات الفن الديبلوماسي وطرق ممارسته . غير أن هناك بعض الرجال ممن

حظوا بخبرة مزدوجة في الميدانين معاً نتيجة تقلبهم في مناصب قانونية وديبلوماسية ، قد دحضوا تلك الفكرة التي بشر بها «دي كاليير».

ولنعد الآن إلى مناقشة موضوع السفراء . ففي تلك الأثناء كان السفير يتوجه إلى مركز سفارته فور تلقيه التدريب الكافي ، مزوداً بالتعليمات والارشادات اللازمة ، ومن الأمور المسلم بها أن يكون السفير حائزاً على ثقة حكومته المطلقة ، بحيث تكون كلمته مسموعة عند مليكه أو وزيره ، وعلى الملك أو الوزير أن يكشف له عن طبيعة السياسة التي يريده أن يتبعها ، ويطلعه على رغباته ، وإلا أصبحت مهمة السفير عديمة الجدوى .

ومن جهة أخرى ، كان على السفير — على حد رأي دي كاليير — أن يحوز على ثقة البلد الذي سيمثل بلاده فيه ، وأن يكسب مودة أهله ، وثقة أوساطه المسؤولة بما يظهر من الاستقامة والأمانة ، وان يحاول جعل وجوده في المجتمع أمراً مرغوباً فيه .

وتبعاً لذلك عليه أن يمدح الظروف والأحوال والملابسات السائدة في البلد الذي يقيم فيه ، وأن يتجنب انتقاده ، وأن يوحي للرأي العام بأنه يجد الحياة في ذلك البلد ممتعة وجميلة . ولا يضير السفير مطلقاً إن هو درس تاريخ وفنون وآداب البلد الذي يمثل بلاده فيه .

ولنتحدث الآن عن الأعمال السرية . فقبل كل شيء يتحتم على السفير أن يتقن فن توزيع الرشوات ، والهبات المالية على من يتوخى منهم أن يفيدوه في بعثته، شريطة أن يتم ذلك بمنتهى السرية والحذر .

وكان السفير الذي يعيش في تلك الأيام يجد أن راقصي الباليه أو ضباط المراسلات هم أقرب من غيرهم إلى وزير أو آخر ، أو أمير أو حاكم ، ولذلك كان السفراء يحصرون نشاطهم في اجتذاب مثل أولئك الأشخاص إليهم ، ومن ثم مدهم بالإعانات والمال . إلا أن السفير الذكي – كي يبقى فوق الشبهات – كان يوكل مهمة الاتصال بهم وإعطائهم الأموال والإيعاز لهم بالمهمة التي يطلب منهم تنفيذها إلى موظفي سفارته الصغار ، والواقع أن الموظفين الصغار أدرى من السفير في كيفية توزيع الرشوات بسبب اختلاطهم بأعضاء المجتمع ، والسهولة المتوفرة لديهم لإنشاء صداقات وروابط ووشائج عديدة ، بينهم وبين مختلف فئات المجتمع .

ومن الأهمية بمكان ألا يورط السفير نفسه في أعمال التجسس أو التودد إلى المعارضة ومصادقة أفرادها أو حتى مجرد الاتصال بهم . وأخيراً لا آخراً ، ينبغي على السفير أن يدرك الحقيقة القائلة بأن الدبلوماسية تنطوي على أمر كفيل بأن يجمع بين أفراد سفارته ، بل بينه وبين أعضاء السلك الدبلوماسي الآخرين في البلد الذي يقيم فيه ، كما تجمع الأخوة الماسونية بين مختلف أعضاء المحافل الماسونية ، وعليه أن يقدر أهمية الصداقة التي يجب أن يقيمها مع جميع موظفي سفارته ، وأن يحاول على الدوام توثيق أواصرها .

ولم يفت « دي كاليير » أن يتطرق بالبحث إلى مشكلة محض اخلاقية ، لأنها طالما جابهت بعض الدبلوماسيين ممن يتصفون بالاستقامة ، والتمسك بالقيم الأخلاقية ، وأعني بها مشكلة ما إذا

كانت الرسالة تبيح للسفراء رفض تنفيذ بعض الأوامر التي تردهم من حكوماتهم ، فقد ذكر « دي كاليير » في هذا الصدد : « انه ينبغي على الديبلوماسي أن ينفذ مثل تلك الأوامر مـــا دامت معرفته السياسية تنحصر في الأمور التي تجري في مركز عمله،وأن ملكه أو حكومته أدرى منه بماجريات الشؤون السياسية ككل. بيد أن « دي كاليير » يورد لتلك القاعدة استثناء واحداً غاية في الأهمية فيقول : « يحق للسفير مخالفة أوامر ملكه أو وزيره متى كانت تلك الأوامر مغايرة للشريعة الإلهية أو مخالفة للعدالة » .

فمثلًا لا يجوز له أن يحرض على الاغتيال السياسي ، ولو أمـر بذلك ، أو أن يستغل حصانته الديبلوماسية لإثارة الفتن وتغذيتها، ولا يحق له تغطية الدسائس التي تحاك في الخفاء ضد الملك المعتمد لديه .

هذه هي المبادىء والأفكار التي نادى بها «فرانسوا دي كاليير» في سنة ١٧١٦ ، وإن كنت قد أسهبت في بحثها إلى حد ما، فلأن غيره من المفكرين حتى « كامبون » أو « جوسران » قد فشلوا في إعطائنا تفسيرات وأجوبة واضحة وشاملة عن الفن الديبلوماسي بقدر ما أعطانا « فرانسوا دي كاليير » .

ومما يؤسف له أن المبادىء التي أدخلها « دي كاليير » على الفن الديبلوماسي وحمل لواء الدفاع عنها مدة طويلة قد أهملت ، أو صرف النظر عنها فيما تلا من السنين . إذ تحول مبدأ توازن القوى الذي كان يمثل في أيامه الأولى توازناً أقرب ما يكون إلى العقل والواقع : بين قوة الامبراطورة النمساوية وبـين قوة فرنسا ،

تحول من مبدأ سلمي إلى مبدأ عدائي .

وكان « دي كاليير » ما يزال في قيد الحياة عندما برزت إلى الوجود ثلاث دول كبرى جديدة هي انكلترا وروسيا وبروسيا ، وعندما أحيا « فردريك » الكبير نزعة الإيطاليين القديمة التي تستهدف إنشاء ائتلافات مؤقتة بغية تحقيق أهداف وغايات آنية. وأغلب الظن أن هذا الجندي العظيم لم يكن يدرك مدى الضرر الذي ألحقه بمبدأ الفن الديبلوماسي السليم وطريقة تنفيذه ، وأنه أسهم في إضاعة الثقة بمبدأ توازن القوى ذلك المبدأ الذي كان — قبل إحياء فردريك الفكرة الإيطالية القديمة — يعلق أهمية كبرى على أغراض الدفاع ، ومنع أية دولة من السيطرة على أوروبا أو القضاء على حريات الآخرين ، غير أن فردريك جاء ليحوله ، من حيث يدري أو لا يدري ، إلى مبدأ عدائي ، واتخذ منه وسيلة للتآمر والسلب ، فوضع بذلك في يد القوي سلاحاً ماضياً يعينه على السيطرة والهيمنة على ممتلكات جديدة ، وتحقيق فوائد كبرى على حساب الضعيف .

ولعل أبلغ دليل على ذلك ، تقسيم بولونيا ، ذلك البلد الذي تعرض نتيجة اختلال مبدأ توازن القوى إلى عدة هجمات أدت إلى تمزيقها ، وظلت تعاني ذلك الوضع المؤلم أكثر من نصف قرن كانت أوروبا خلاله تعيش على نفير الحروب الدامية ، حتى عقد مؤتمر فيينا الذي نفخ في مبدأ توازن القوى روحاً جديدة وأعاد إليه الحياة مرتفعاً به على دعائم وطيدة من العدل بين الدول ، ووضع له نظاماً ثابتاً وقى به العالم شرور الحروب المدمرة طوال

قرن كامل .

وقد شهد « دي كاليير » قبل أن يتوفى في سنة ١٧١٧ عدة تغييرات هامة . فقد شهد إبرام معاهدة « أوترخت » التي اعترفت بالثورة الانكليزية – ثورة عام ١٦٨٨، وبذلك قضت تلك المعاهدة على النظرية البالية التي تدعي بأن المصالح الشخصية للأفراد لا تتضارب ومصالح الشعوب ، حتى بات الملوك يخشون نهج أية سياسة خارجية لا ترضى عنها شعوبهم ، واذا باتوا يلجأون إلى السرية في اتباع بعض السياسات الخارجية .

ومن النتائج التي تمخض عنها اعتراف معاهدة « أوترخت » بالثورة الانكليزية ، ظهور ضرب جديد من الديبلوماسية ذي وجهين، يتسم أحدهما بالطبع الرسمي العلني، ويتصف ثانيهما بالطابع السري ، وتبع ذلك ظهور المنظمات السرية التي كانت تعتمد على العملاء والمغامرين لتنفيذ أغراضها . والغريب في الأمر أنه وجد في ذلك الحين من قال بأن الديبلوماسية المزدوجة قد عادت ببعض الفوائد على الفن الديبلوماسي ، وقد عزا هؤلاء إلى الديبلوماسية المزدوجة تحطيم التقاليد القديمة الجائرة ، وإدخال أفكار جديدة على الفن الديبلوماسي الرسمي ، وهنا يحق لنا التساؤل : ترى ما الذي كان يشغل أفكار أولئك الذين آمنوا بفوائد الديبلوماسية المزدوجة، حتى شل تفكيرهم وأعمى بصائرهم عن رؤية الفظائع والفضائح وارتكاب الموبقات التي هيهات أن يحصيها العد ، والتي نجمت عن تلك السياسة ذات الوجهين التي قضت على مبدأ الثقة ، وهو من المبادىء الأساسية التي تعتمد عليها

المفاوضات السليمة .

وقد بلغ من سوء تلك السياسة أن لويس الخامس عشر قد رفع عقيرته بالشكوى منها فقال في رسالة بعث بها إلى سفيره في روسيا : « إنني أدرك مدى الصعوبة التي تعترض سبيلك للتوفيق بين أوامري وأوامر وزير الخارجية » .

وهناك كثيرون غير لويس الخامس عشر لم يترددوا في إظهار معارضتهم لاتباع الديبلوماسية المزدوجة ، ولم يسكتوا عن الاشارة إلى أخطارها على مبدأ المفاوضات السليمة ، والحؤول دون بلوغ أهدافها .

وإنني شخصياً لأعتقد جازماً بأن الديبلوماسية تفقد مزاياها وفعالياتها وتطرح عنها وشاح وقارها ، إذا مارست الدولة على الصعيد الخارجي سياسة الازواجية ، تلك السياسة التي تستحوذ على عقول الطغمة من الحكام الطغاة ، ومما يؤسف له حقاً في هذا الصدد ان السياسيين لم يتعظوا ، ولم تستوقفهم عبرة واحدة من العبر الكثيرة التي حفل بها التاريخ منذ عصر « ديموستين » حتى أيام « لويد جورج » و « نفيل تشمبرلن » .

مرحلة الإنتقال من القديم إلى الحديث
في الفن الديبلوماسي

تحدثت في الفصول الثلاثة السابقة عن الأنواع الثلاثة للديبلوماسية القديمة التي كان يتبعها كل من اليونانيين والإيطاليين والفرنسيين على التوالي . وكان بودي أن أجعل عنوان هذا الفصل « الفن الديبلوماسي الأميركي » ولكن بالنظر لكون الأميركيين لم يتوصلوا بعد إلى اكتشاف قاعدة يركزون عليها أسلوبهم الديبلوماسي ، فقد جعلت عنوانه « مرحلة الانتقال من الفن القديم إلى الفن الحديث » .

وأعني بالطريقة أو الأسلوب الديبلوماسي ، ذلك المبدأ الذي ابتكره « ريشيليو » وحلله « دي كاليير » واعتمدته جميع الدول الأوروبية كأساس للمفاوضات الدولية طوال فترة امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر .

وأعتقد بأن الطريقة التي انبثقت عن ذلك المبدأ ، كانت أفضل وسيلة اتبعت لتوجيه سير العلاقات الدولية بين البلدان المتمدنة . وذكرت أن طريقة المفاوضات كانت في وقتها أفضل طريقة من نوعها، لأن المبدأ الذي انبثقت عنه كان يركز الاهتمام على ضرورة التزام قواعد المجاملة والتكريم أثناء المفاوضات ،

ومسايرة سنة التطور التدريجي ، والاعتماد على الخبرة والمعرفة ، وعدم التنكر لحقوق السلطة القائمة ، فضلاً عن أن تحديد الثقة والصراحة والدقة على اعتبار أنها من المزايا التي كان لا بد منها لتوجيه المفاوضات الوجهة الصحيحة .

أما العيوب والحماقات والجرائم التي تراكمت على مر القرون الثلاثة الماضية ، وألحقت العار بالديبلوماسية القديمة ، فقد كانت تصدر عن الأخطاء التي ترتكبها السياسة الخارجية الملتوية، وليس لها أدنى علاقة ببعض الأخطاء التي كانت تلازم الطريقة المتبعة في المفاوضات ، ومما يؤسف له حقاً أن البعض يأبى إلا ان يلصق العار بتلك الطريقة الرائعة للمفاوضات ، بسبب وقوع أخطاء لم تكن تلك الطريقة مسؤولة عنها .

ولست أقصد من وراء اهتمامي بالفن الديبلوماسي الفرنسي الذي كان متبعاً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والتركيز على إظهار حسناته ، أن أقترح نبذ جميع الأساليب المتبعة حالياً ، والعودة إلى تقليد ذلك الأسلوب ، إذ الثابت أن الظروف التي تجيز لنا العودة إلى ذلك الأسلوب ، قد زالت بزوال الأحوال التي كانت تتفق وتلك الطريقة ، ومع ذلك ، فلست أرى أن وقوفنا على أخطاء الديبلوماسية القديمة يمكن أن يشكل سبباً لتجاهل الحسنات الكثيرة لتلك الديبلوماسية . ومنعاً لأي التباس فانني أكرر رأيي السالف الذكر ، وهو انني لا أقترح العودة إلى ممارسة الديبلوماسية القديمة ، وإن كنت أقترح التعمق في بحثها ودراستها بوعي وإدراك دون تحامل أو تحيز ، وعندئذ سندرك

أن أسلوبها الخاص بالمفاوضات كان وما يزال أرفع وأكثر كفاءة من أسلوب الديبلوماسية اليوم .. وبالتحديد ما هي المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الديبلوماسية القديمة وتميزت بها ؟

أولاً – اعتبار أوروبا أعظم وأهم قارة في العالم ، واعتبار قارتي آسيا وافريقيا منطقتي نفوذ أوروبا ونشاطها الاستعماري والتبشيري ، وسوقاً لتصريف منتجاتها . ولا يشمل هذا الاعتبار اليابان وأميركا ، الأولى لأوضاعها الغريبة ومظاهرها الشاذة ، والثانية ، لانعزالها عن العالم ، وتمسكها بتقاليدها الخاصة بها.

وواضح أنه في ذلك الحين لم يكن يخشى من تطور الحروب المحلية الضيقة النطاق إلى حروب شاملة عالمية ، إذا لم تشترك فيها أي من الدول الأوروبية الخمس الكبرى التي كان بيدها مصير السلم أو الحرب .

ثانياً – الاعتقاد بأن الدول الكبرى أعظم شأناً من الدول الصغرى ، على اعتبار أن نطاق مصالحها يمتد إلى ما وراء حدودها، وعلى أساس أنها قادرة على تحمل المسؤوليات الجسام ، بما كانت تملكه من مال وسلاح . أما الدول الصغرى فكانت تصنف حسب أهمية مواردها العسكرية،وبالنسبة إلى مواقعها الستراتيجية، وأسواقها وموادها الأولية ، ومدى تأثيرها على ميزان القوى . غير أن هذا التصنيف كان عرضة للتغيير بصورة مستمرة ، تارة بسبب ما يطرأ من تعديلات على ميزان القوى ، وطوراً بسبب ما يجد من مخترعات . فقبل اختراع الآلة البخارية مثلاً ، كانت جزيرتا « توماجو » و « سانت لوسيا » تعتبران منطقتين

استراتيجيتين مهمتين،وقس على ذلك الكثير من الأمثال: فالديار المصرية غدت منطقة نفوذ انكلو – فرنسي،وأصبحت افغانستان منطقة نفوذ انكلو – روسي ، وأضحت البانيا منطقة الصراع ما بين الشعبين السلافي والتوتوني [1]، على حين ظلت دول البلطيق ، ودول البلقان تستأثر باهتمام الديبلوماسية يومذاك .. وكانت أهمية الدول الصغرى في ذلك الحين تقاس بالنسبة إلى تأثيرها في علاقات الدول الكبرى بعضها مع بعض ، دون النظر بعين الاعتبار إلى مصالحها هي . وطبيعي ألا يكون للدول الصغرى أي تأثير برسم سياسة الدول الكبرى ، ومن هنا نشأ المبدأ القائل بإعطاء الدول العظمى مسؤولية إدارة شؤون الدول الصغرى ، كما خولها حق التدخل في شؤونها الداخلية بحجة المحافظة على السلام . ومن المعروف أن الدول الكبرى تدخلت بالفعل في جزيرة كريت والصين ، ومؤتمر لندن الذي عقد في عام ١٩١٣ إبان حروب البلقان أسطع دليل على تدخل الدول الكبرى لحل الخلافات بين الدول الصغرى، بيد أن ذلك المؤتمر قد أثبت بالدليل الساطع على أن تدخل الديبلوماسية القديمة قد حال دون تفاقم الكارثة ، فيما لو تحولت الحرب بين الدول الصغرى إلى حرب طاحنة تشترك فيها الدول الكبرى .

ثالثاً – إنشاء سلك ديبلوماسي خاص بكل دولة من الدول الأوروبية ، وانفراد كل دولة منها بإعداد ذلك السلك وتجهيزه

---

١ – الشعب التوتوني مزيج من الالمان والدنماركيين والانكليز .

وفقاً لطريقتها الخاصة ، وليست الديبلوماسية الحاضرة إلا من مخلفات الديبلوماسية القديمة .

وجدير بالذكر ان الاحتراف السياسي يومئذ قد ساعد كثيراً على تقارب المستوى الثقافي لجميع المحترفين الذين كانوا يتدربون على تحقيق عالم موحد الأهداف ، وهذا ما اكتشفه لنا « دي كاليير » عام ١٧١٦ ، إذ قال : إن بقاء الديبلوماسيين لفترة طويلة في عاصمة من العواصم يساعدهم على إنشاء روابط متينة تجمع بينهم ،مما لا بد ان يعزز المبدأ القائل بأن هدف الديبلوماسية ينحصر في الحفاظ على السلام .

ولا ريب في أن فوائد تلك الزمالة قد ظهر أثرها في كثير من المجالات ، وعديد من المفاوضات ، ونذكر على سبيل المثال أن سفراء فرنسا وروسيا والمانيا والنمسا وإيطاليا وبريطانيا عندما اجتمعوا عام ١٩١٣ لبحث كارثة البلقان ، برئاسة السير « ادوار غراي » تمكنوا من الهيمنة على الموقف ، وتسوية المشكلة ، وذلك بفضل ما يتحلون به من نزاهة وتجرد ، وحرية في التفكير ، ثم لتلك الثقة المتبادلة ببعضهم ، واحترامهم للمبدأ المهني المشترك الذي يجمع بينهم ، ناهيك عن رغبتهم الأكيدة في منع انفجار الأزمة ، ولو على حساب مصالح بلادهم المتضاربة ، والمنافسة الخطيرة العميقة الجذور التي كانت قائمة فيما بينها .

ومن هنا نستطيع أن ندرك أن سيادة أوروبا لم تتضعضع أو تتزعزع إثر الحرب العالمية الأولى نتيجة للأخطاء التي ارتكبتها الديبلوماسية القديمة ، الديبلوماسية المحترفة ما قبل الحرب ، ولكن

الكارثة تسببت بعد ذلك عن الاهمال الذي تعرضت له اراء أولئك الرجال العقلاء الذين اجتمعوا في فيينا وبرلين ، وعدم الاكتراث بنصائحهم ، والاستفادة من خبراتهم ، والاستعانة بخدماتهم ، وبسبب تسلط أصحاب النفوذ من غير الديبلوماسيين على دفة القيادة وتسييرهم إياها حسب أهوائهم .

وتمتاز الديبلوماسية الخاصة عن الديبلوماسية العامة بالقاعدة التي تحتم بقاء المفاوضات قائمة وسرية ، وطبيعي أن يغاير هذا المبدأ ، مبدأ المفاوضات العامة الذي ألغاه بعد ذلك عام ١٩١٩ ، فقد كان السفير المفاوض في ذلك الحين بغية عقد معاهدة مع حكومة أجنبية معتمد لديها ، يتمتع بالصلاحيات والامكانات التي تساعده على إنجاح مهمته ، وكان ملماً بالظروف والأوضاع الخاصة للذين سيتفاوض معهم ، وبالتالي ، كان بوسعه أن يقدر سلفاً مواضع الضعف لدى الأشخاص الذين سيجلس إليهم على المائدة المستديرة ، كما يعرف مواضع قوتهم ، وإلى أي حد يمكنه أن يثق أو لا يثق بهم .

وفضلاً عن هذا وذاك فهو مطلع على الأوضاع المحلية والظروف العامة ، والأطماع التي تسيرها وتسيطر عليها ، ثم إن مقابلاته المتكررة لوزير الخارجية لم تكن تثير انتباه الرأي العام الذي كان يعتبرها زيارات عادية ، وتبعاً لذلك كانت مباحثاته الخاصة بطابعها السري ، وما يلازمها من تحفظ ، لا يخشى عليها التعثر نتيجة تحرك الرأي العام بقصد إحباطها .

وفي تلك الأثناء كانت المباحثات تجري على مراحل ، وتظل

تجري حتى يتم الوصول إلى نتيجة ما ، ولكنها في الوقت ذاته ، كانت عرضة للانقطاع إذا ما وصلت المفاوضات إلى مرحلة من المراحل ، ولفتت انتباه الرأي العام .

وطبيعي أن تستهدف المفاوضات حصول فريق ما على امتيازات خاصة ، على أساس تنازل الفريق الثاني عن امتيازات مقابلة ، ولكن إذا أفشي سر الامتيازات قبل أن يدرك الرأي العام طبيعة الامتيازات المقابلة ، لا بد وان يؤول ذلك إلى توتر شديد ، وبالتالي إلى توقف عجلة المفاوضات .

وقد عبر « جول كامبون » – وهو من اعظم ديبلوماسيي هذا القرن – عن أهمية الاحتفاظ بسرية المفاوضات بقوله: « بعد إلغاء مبدأ السرية سيكون من المحال إجراء المفاوضات من أي نوع كانت » .

والجدير بالملاحظة أن عامل الزمن لم يكن من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الأسلوب الديبلوماسي القديم ، أو تكون مصدر قلق للسفير المفاوض ، والحقيقة عكس ذلك تماماً ، لأن الحكومتين ، حكومة السفير المفاوض والحكومة التي يفاوضها السفير ، تجدان وقتاً كافياً للروية والتمحيص .

وإذا حدث أن تعرضت المفاوضات إلى نكسة ما لسبب من الأسباب،فقد كانت تؤجل بضعة أشهر دون أن يؤثر هذا التأجيل على الآمال المرجوة منها . والأهم من هذا أن الاتفاقية النهائية كانت توضع في جو أبعد ما يكون عن الارتجال أو التستر وراء التعابير الرنانة ، لأنها كانت تشبع درساً وتمحيصاً ، وتعالج بمنتهى

الحذر والدقة .

وعلى هذا الأساس فقد استغرقت مفاوضات أجراها أحد سفراء بريطانيا في موسكو مع وزير الخارجية الروسية مدة سنة وثلاثة أشهر، قبل أن يتوصلا إلى اتفاق حول المعاهدة الانكليزية - الروسية التي عقدت عام ١٩٠٧ .

والجدير بالذكر أن المفاوضات استمرت طوال تلك الفترة، دون أن يحدث ما يعكر صفاء الجو بين الطرفين المتفاوضين أو يدفع أحدهما إلى أن يفقد ثقته بالآخر .

إذن نستطيع أن نلخص مزايا الديبلوماسية القديمة البارزة بما يلي : الفكرة القائلة بأن أوروبا كانت مركز الثقل في ميزان السياسة العالمية ، وأن الدول العظمى بعد أن نظمت نفسها في الاتحاد الأوروبي المعروف ، كانت أكثر أهمية وأقدر على تحمل المسؤولية من الدول الصغرى ، وإنشاء سلك ديبلوماسي في كل بلد يدرب تدريباً متشابهاً ، وله صفة مسلكية مشتركة ، وان المفاوضات إنما يجب أن تكون قائمة دائمة لا عارضة مؤقتة، ويجب أن تبقى كل مرحلة من مراحلها سرية .

هذا وأرجو ألا ينسب تفضيلي للأساليب المحترفة على الأساليب الهاوية في فن المفاوضات إلى أنني ولدت ونشأت في عصر الديبلوماسية القديمة، وأنا أعترف بأنه كان لذلك الأسلوب نقائصه ومساوئه ، ومقتنع كل الاقتناع بفداحة الأخطاء الكثيرة التي ساعدت على تشجيع تلك المساوىء .

والذي لا مراء فيه أن عادة كتم الأسرار والمعلومات مردها إلى

فكرة الاحتفاظ بسرية المفاوضات ، تلك الفكرة التي اغرت بعض كبار الشخصيات على الدخول في التزامات وارتباطات دون أن يميطوا عنها اللثام. وعلينا ألا ننسى أن الجمعية الوطنية الفرنسية لم تطلع على وثيقة التحالف السري القديم بين فرنسا وروسيا ، إلا في عام ١٩١٤ ، كما أن السير « ادوار غراي » وهو ديبلوماسي مشهور باستقامته ، لم يعتبر إخفاء الحقائق عن الحكومة وكتم الاجراءات والتدابير العسكرية التي تم التوصول إليها ما بين رئاستي أركان الجيش الفرنسي والجيش البريطاني ، من الأمور التي تسيء إلى الحكومة البريطانية، وعلى الرغم من ذلك فإنني أعتبر أن المفاوضات السرية التي تنتهي بارتباطات وتعهدات سرية، أسوأ بكثير من الديبلوماسية المكشوفة التي نشهدها اليوم .

*

لقد ذكرت أن مرحلة الانتقال من الديبلوماسية القديمة إلى الديبلوماسية الحديثة بدأت قبل مائة سنة من ثورة ١٩١٩ ، وبناء على ذلك بات علينا أن نعزو ذلك التغيير ، لا إلى فكرة ويلسون المثالية الهادفة إلى تحقيق المساواة، ولا إلى ثقة لويد جورج وإيمانه بديبلوماسية المؤتمر ، بل إلى التأثير الناجم عن ثلاثة عوامل ظلت تتفاعل منذ زمن بعيد حتى بلغ تأثيرها ذروته في أعقاب الحروب المنسوبة إلى نابوليون ، ولهذه العوامل خصائص ثلاث هي :

أ ــ الرغبة في التوسع الاستعماري .

ب ــ المنافسة التجارية الحادة .

ج ــ سرعة تقدم المواصلات .

ويجب ألا يعزب عن بالنا أن كل عامل من هذه العوامل أثر تأثيراً شديداً على الأسلوب الديبلوماسي وعلى تطوره ، غير أن هذا التأثير لم يكن بحد ذاته بالغ الأهمية أو عميق الجذور كما قد يتصور البعض ، وعلى هذا لا بد لنا من التعمق في دراسة آثار تلك العوامل ، ومدى تأثيرها .

وانطلاقاً من هذه النقطة نستطيع القول بأن خلفاء لويس الرابع عشر قد تأخروا كثيراً في اكتشاف حقيقة أن التوسع الاستعماري سيترك آثاراً عميقة في السياسة الخارجية ، ولذا ، فانطلاقاً من هذه النقطة وحسب معتقد بعضهم فإن التأثير على الأسلوب الديبلوماسي كان أقل شأناً .

وقد حاول بعض الديبلوماسيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، التحقيق في مفهوم مبدأ توازن القوى ، فكانت نتيجة تحقيقهم أنهم وجدوه عقيماً بغض النظر عن الفرص الكثيرة التي كانت تتيح التوسع الاستعماري .

وفي سنة ١٨١٤ ، عندما كانت انكلترا في مركز ممتاز يساعدها على إلحاق المستعمرات الفرنسية والهولندية بممتلكاتها ، تصدى « كاستوليج » للمحاولة من حيث المبدأ ، فكتب إلى اللورد « ليفربول » يقول : « إنني أشك في أننا سنجني أية فوائد من حصولنا على ذلك العدد الكبير من المستعمرات ، ووضعها تحت سيادتنا ، وإنني موقن بأن سمعتنا في القارة كدولة توحي بالقدرة والسلطة والثقة ، أهم بكثير بالنسبة لنا ، وأكثر فائدة من الحصول على تلك المستعمرات » .

وقد يوجد من لا يشاء أن يحمل هـذا القول على محمل الجد ، ولكنني أعترف بأن « كاستريليج » لم يكن استعمارياً . وكلنا يعرف بأن فكرة إنشاء امبراطورية مترامية الأطراف ، لم تر النور إلا بعد جيلين ، أفلا يدلنا ذلك على وجود أناس لم يكترثوا للمبدأ الرائع الذي نادى به « كاستريليج » عندما اشتدت حملة التدافع نحو أفريقيا ؟..

ونستطيع القول بأن المبدأ القديم لتوازن القوى ، والأسلوب الديبلوماسي الذي ترقى وتطور معه قد تخللهما الكثير من التعقيدات التي تفاقمت بظهور الشهوات الجامحة ، والمراهنات المكشوفة ، والغيرة والحسد ، والمفاسد والتفنن بها ، وقد لعبت هذه جميعاً دوراً بارزاً عند تقسيم بولونيا ، ففسد ذلك المبدأ الرزين ، وتحول إلى مؤامرة لاقتسام الأسلاب والمغانم .

غير أن هذا الوضع المخيف لم يلبث أن زال ، وصحيح أن تأثير التنافس والتدافع نحو أفريقيا كان عنيفاً قوياً على السياسة أكثر منه على أسلوب المفاوضات ، إلا أنه على كل حال هز عقارب ساعة الديبلوماسية القديمة ، ففقدت توازنها واختلت دقاتها .

ولنبحث الآن التأثير الذي تركته المشاريع التجارية والمنافسة في سبيل الحصول على الأسواق والمواد الأولية على أسلوب الاحتراف القديم للديبلوماسية . وكما سبق أن ذكرت عند بحث الأسلوب الذي اتبعته البندقية ، والمحاولة التي قام بها الفرنسيون لاحتكار تجارة الشرق ، فانني أكرر القول هنا بأن المصالح والأطماع التجارية تركت أثراً عميقاً في السياسة الخارجية ، وقد

كان ذلك الأثر من العمق بحيث ظلت الديبلوماسية ترزح تحته لفترة طويلة من الزمن ، ولم تتمكن من رفع أثقاله عن كاهلها إلا قبل فترة قصيرة .

ولم يكن انشغال الديبلوماسيين بقضايا التجارة السبب الوحيد الذي أقلق بال الديبلوماسيين القدامى ، وأثار مخاوفهم على مصير الديبلوماسية ومستقبلها ، لأنهم كانوا يخشون أن تقترن المنافسة التجارية بالمزاحمة السياسية ، فتغدو مهمة الديبلوماسية أكثر تعقيداً مما كانت عليه ، وإنني لأذكر تذمر الديبلوماسيين القدامى من استخدام الحكومة الألمانية لسفارتها في القسطنطينية للحصول على امتيازات لصناعييها هناك .

ولم يكن انشغال الديبلوماسيين بقضايا التجارة السبب الوحيد الذي أقلق بال الديبلوماسيين القدامى ، وأثار مخاوفهم على مصير الديبلوماسية ومستقبلها ، وإنما كان أخشى ما يخشونه عليها اقتران المنافسة التجارية بالمزاحمة السياسية ، فتغدو مهمة الديبلوماسية أكثر تعقيداً ، وأشد ارتباكاً مما كانت عليه .

ومن هنا برزت الفكرة الجديدة التي تدعو التجار إلى التماس المنافسة فيما بينهم بعيداً عن الوسائل والسبل الرسمية ، والكف عن طلب المساعدة من السفارات .

ومن الجائز كذلك أن تكون معارضة الديبلوماسيين القدامى لتدخل السفارات في الشؤون التجارية ناشئة عن قلة خبرة الديبلوماسيين وتمرسهم بمثل تلك القضايا الفنية ، ومهما يكن من أمر ، فقد بدأت منذ ذلك الحين طلائع المؤسسات التجارية

ومكاتب الملحقين التجاريين بالظهور ، وشملت معظم البلدان ، مما عاد بأفضل النتائج على الجميع .

غير أن الشيء المؤكد هو أن سرعة تقدم المواصلات قد ساعدت كثيراً على تبدل أساليب المفاوضات القديمة . وقد كانت تمضي عدة أشهر في الماضي، قبل أن تصل للسفير أوامر حكومته، وعدة أشهر أخرى قبل أن يبعث إلى حكومته بأجوبته وتقاريره، وإن كان يفترض بالسفير حينذاك ، أن يستعمل رأيه الخاص لتنفيذ السياسة المبينة في رسائل الأوامر والإرشادات التي كان يزود بها قبل أن يتوجه إلى مركز سفارته، والظاهرة المؤسفة هي أن بعض السفراء استغلوا هذا التسامح فأخذوا بسياسة ما تمليه عليهم أفكارهم الخاصة .

كما كان هناك بعض السفراء ممن لا يثقون بحكوماتهم ، ولا يعملون وفقاً للأوامر التي تبعث بها إليهم ، وقد كتب اللورد « ماليسبوري » ذات مرة يقول : « لست أذكر أن حكومتي بعثت إلي في يوم من الأيام بأوامر جديرة بالقراءة » .

وهناك من ألقى مسؤولية المعركة البحرية التي نشبت على مقربة من ميناء « نانارينو » في سنة ١٨٢٧ على عاتق اللورد « ستراتفورد » بسبب تجاهله لأوامر حكومته واتباعه سياسة شخصية . وربما كان ذلك صحيحاً ، ولكنني لا أعتقد بأنه كان مسؤولاً عن الحرب التي اندلعت نيرانها في منطقة « كريميا » في روسيا ، كما ذهب إلى ذلك بعضهم .

ويجب ألا ننسى بعض السفراء من طراز السير «هيو إليوت»

والسير « هنري بولور » ممن أساؤوا استعمال الحرية الممنوحة للسفراء، فانغمسوا في حمأة أدوار شاذة، وانجرفوا وراء غراميات تعتبر غريبة عن المسلك الديبلوماسي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن معظم السفراء في زمن المواصلات البطيئة ، كانوا يرتعشون خشية ورهبة لمجرد أن يراودهم التفكير بتخطي الأوامر المعطاة لهم أو القيام بأي عمل يسبب لحكوماتهم أدنى قدر من الارتباك ، وكنتيجة لتصرفهم هذا ، كانت الفرص تفلت من أيديهم واحدة إثر الأخرى ، بينا هم قابعون في مكاتبهم يدبجون التقارير البليغة إلى حكوماتهم ، والمضحك في الأمر أن الظروف التي يكتبون عنها لحكوماتهم كانت تمضي وتنقضي قبل أن يصل رد حكوماتهم على تقاريرهم .

أما اليوم ، فاننا نجد أن بوسع وزير الخارجية أن يتصل بالهاتف من مكتبه في «داوننغ ستريت» مع ستة سفراء في الخارج قبل أن تنقضي فترة الصباح ، ويستطيع أن يهبط عليهم بشكل مفاجىء من السماء ، فهل يعني هذا أن رتبة ديبلوماسي اليوم قد تدنت إلى رتبة موظفي المكاتب ؟ لا أبداً ! ومن الخطل والخطأ أن نسمح لأنفسنا بالانسياق وراء مثل هذا الاعتقاد ، لأنه مهما بلغ تأثير التقدم في المواصلات على الطرق الديبلوماسية، فلن يؤثر على منصب السفير الذي سيبقى المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات ، والمترجم الوحيد للظروف السياسية والاتجاهات والنزعات الفكرية السائدة في الدولة التي يمثل بلاده فيها .

وليس هناك من يجهل أن السلطة في كل بلد ديمقراطي وكل

حكومة ، بل وفي كل نقابة ، تكون في أيدي ثلاثة أو أربعة أفراد ، وهل غير السفير من يستطيع أن يتعرف عن كثب على أولئك الأشخاص ؟ إن السفير يستطيع أن يقدر درجة نفوذهم ، وما إذا كان هذا النفوذ يزيد أم يتقلص ، ومن هنا كانت الحاجة تدعو الحكومات للاهتداء بالتقارير التي يبعث بها السفراء ، لتقرر السياسة التي يجب أن تمارسها ، والسياسة التي يجب أن تتخلى عنها ، وهكذا يبقى السفير الصلة الرئيسية المباشرة بين حكومته والحكومة المعتمد لديها ، وهو وحده القادر على تقرير كيف ومتى يتحتم عليه تنفيذ سياسة حكومته تجاه ذلك البلد .

قال « ديموستين » ذات مرة : « إن السفير وحده يقبض على أزمة الظروف والأحداث ، وهو الوسيلة الوحيدة لمعرفة ما تكنه حكومة ما تجاه حكومة أخرى من أهداف ومآرب » .

غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن مهمة السفير تكلل دائماً بالنجاح ، إذ كيف ننتظر من سفير أن ينجح في مهمته إذا كان غبياً أو جاهلاً أو متغطرساً أو متطرفاً ؟ إن مثل هذا السفير لا بد أن يفشل ، وكثيراً ما يكون فشله سبباً في حدوث سوء تفاهم بين حكومته والحكومة المعتمد لديها ، وربما ألحق أضراراً جسيمة بصالح أمته .

وقد يتوقف نجاح سفير ما على طبيعة العلاقات التي ينشئها ، ويحافظ عليها طوال مدة إقامته في بلد ما ، وعلى مقدار الثقة التي يتمتع بها في ذلك البلد ، وعلى مهارته وذكائه في توجيه دفة المفاوضات أياً كان نوعها ، ومهما كانت أهميتها .

وبالاضافة إلى كل هذا ينبغي أن تكون الصلة متينة بينه وبين حكومته ، وأنه حائز على ثقتها المطلقة به ، وإذا لم يتوفر له ذلك فلن يكون لآرائه وتقاريره التي يرفعها إلى حكومته أي وزن ، والحكومة التي تجيز لنفسها أن يمثلها في الخارج سفير لا تثق بحكمته أو برأيه في الأحداث ، إنما تضيع وقتها سدى ، وحتى مع وجود الهاتف والطائرة، فانها تبدد أموال الشعب عبثاً، ومن هنا نستطيع القول بأن التحسينات التي أدخلت على وسائل المواصلات لم تقلل من مسؤولية السفير ، ولا بدلت طبيعة وظيفته ومهمته .

*

لم يكن اختراع الهاتف هو الذي مهد السبيل منذ عام ١٩١٩ فصاعداً لتحول الديبلوماسية من أسلوبها القديم إلى أسلوبها الحديث ، ان ذلك التحول قد حدث نتيجة لما أدخل على السياسة الخارجية من تقاليد مضى على ممارستها في ميدان السياسة الداخلية عدة أجيال ، ثبت خلالها أنها – أي التقاليد – من المقومات الأساسية للحريات الديمقراطية .

وكان لا مناص من وضع التطورات الجديدة التي برزت إثر الحرب العالمية الثانية تحت الاختبار، غير أن بعض تلك التطورات كان محصوراً في المواطن العادي الذي خرج من الحرب مقتنعاً بأن جماهير العالم كافة تشاركه القرف والاشمئزاز من الحرب ، وناسباً إلى الأقلية المارقة جريمة انتهاك حرمة السلام ، مطالباً بإخضاع تلك الأقلية للقوانين الديمقراطية في المستقبل .

بينما كان بعض تلك التطورات متمثلاً في الأميركيين الذين جاؤوا إلى القارة الأوروبية حاملين راية النصر مع بذور الكره للمؤسسات الأوروبية وعدم الثقة بالديبلوماسية ، وإيمانهم العميق بالمساواة بين البشر .

ولقد كان الرئيس « ويلسون » مثالياً ينزل الكلمة منزلتها حتى عد سيد من عرف كيف يخضع اللفظ ليراعه ، وكان إلى جانب ذلك منقاداً إلى رأي يصور له وجود رباط غامض يشده إلى الشعب ويشد الشعب إليه ، شأنه في ذلك شأن « روبسبير » ، بل يمكن الذهاب إلى أبعد فأبعد ، إذ كان هذا الرجل يتصور الرباط الذي يشده إلى السواد من الناس لا يقتصر على الشعب الأميركي فحسب ، بل كذلك إلى الشعب الانكليزي والفرنسي والايطالي والروماني والصربي والسلافي وحتى إلى الشعب الألماني نفسه ، ولو أنه قدر على اختراق حصون الحكومات والسياسيين والرجال الرسميين لوصل إلى الفلاحين في منطقة « بانات » ، وهي منطقة في حوض الدانوب بين نهري تيزسا وموريزس ، وإلى رعاة البانيا وعمال مرفأ فيومي اليوغوسلافي ، ليبث فيهم فيضاً من موحياته ، عملاً على نشر وتوسيع حلقات التعقل والتآلف والوئام على أوسع نطاق في شتى أنحاء المعمورة .

وكان ويلسون كذلك يملك موهبة استطاع بها أن يضفي على الأفكار العادية سحر التعابير الثورية وصفاءها وورونقها وقوة تأثيرها ، ولكنه كغيره من علماء اللغة افتتن بتأثير ورونق التعابير التي ابتكرها .

وفي باريس ، أثناء انعقاد مؤتمر السلم كنت أراقبه باهتمام وإعجاب وقلق ، ولقد خرجت من دراستي سلوك الرجل أنه كان لا ينظر إلى نفسه كرجل دولة عالمي فحسب ، بل كنبي أرسل لينير السبيل لعالم يتخبط في الظلام ، ولعل هذا هو السبب الذي جعله ينسى كل شيء عن الدستور الأميركي ومرافقه السناتور لودج .

ليس في نيتي أن أكون داعية للرئيس « ويلسون » الذي كان من عدة وجوه ملهماً وملهماً ، وانه قد أخذ على عاتقه مسؤولية جسيمة لا يستطيع أي فرد سواه أن يحملها ، ولكن من المفجع أن تلك المسؤولية قد حطمته ، ومع ذلك ، فاننا إذا أعدنا قراءة مواعظه العظيمة التي ألقاها في سنة ١٩١٨ فإننا سنجد فيها ولا ريب بذور التشويش الذي ما زال حتى اليوم يعيق قيام أية مباحثات أو مفاوضات معقولة . ولنستعرض الآن بعض نقاطه الأربع عشرة التي عرضها أمام مؤتمر السلام الذي عقد في باريس :

لقد اشترط الرئيس « ويلسون » في النقطة الأولى أن تعقد جميع مؤتمرات السلم في المستقبل بصورة علنية ، وان تمارس الديبلوماسية بصورة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام كي يتسنى للرأي العام العالمي أن يسمع ويرى كل ما يدور فيها .

ولكنه ما إن وصل إلى باريس حتى صرح بأن ما قصد إليه في حديثه عن الديبلوماسية لم يكن المفاوضات بل نتائجها ، أي المعاهدات ، وقدر أيضاً أن التعابير التي وردت فيها كلمة العلنية

لم تكن ذات أهمية كبيرة ، ولا تنطوي بحكم الضرورة على اي شيء يصده عن الدخول في مفاوضات سرية مع « لويد جورج » و « كليمنصو » تحت حراسة جنود أميركيين .

وإنني ما زلت أذكر الذعر الذي انتابني عندما دخلت إلى قاعة الاجتماع السري ، وشاهدت لأول مرة إيماءات ويلسون الغريبة التي كان يشرح بها المقومات التي ترتكز عليها نظرياته ، بيد انني أدرك اليوم ، وقد بلغت من العمر عتياً ، ان النظام الذي وضعه لحل مشاكل تلك الفترة كان النظام الوحيد الذي يضمن الوصول إلى نتيجة ما .

ولكن ماذا بوسعنا أن نفعل ما دام الرأي العام لم يشعر آنئذ بأن واجبه يفرض عليه أن يحقق ويدقق في ألفاظ الرئيس « ويلسون » وان يقارن الحقائق التي انطوت عليها تلك الألفاظ بالحقائق المؤلمة التي كانت تسود العلاقات الدولية ؟.. ولذا ظل المؤتمرون يرددون أن الديبلوماسية تعني السياسة والمفاوضات معاً، ويطالبون بأن تكون المفاوضات علنية مهما كانت الظروف، لأن المعاهدات السرية لا تعدو كونها إثماً وشراً .

وبعد شهر من إعلان الرئيس ويلسون نقطته الأولى أعلن بالنقطة الثانية نهاية الأسلوب الذي كان متبعاً لحفظ توازن القوى، ومنح الشعوب المعنية استقلالها بغض النظر عن رغبات الدول الأخرى وأهدافها .

وفي النقاط الأخرى التي أعلنها في الشهر التالي نادى بتشكيل عصبة للأمم ، قائلاً بأنها ستوطد حكم القانون على أن تكون

مرتكزة على موافقة المحكومين ، ومعتمدة على مساندة الرأي العام لها ، ولكنه فشل في إدراك أن الرأي العام لا يشكو من الشؤون الخارجية إلا ساعة تعرضه لكارثة ما ، والأهم من ذلك أنه فشل في إدراك أن الرأي العام إذ يتصدى لكارثة ساعة تقع ، فإنما يتصدى لها بعواطفه لا بأفكاره .

وكذلك فقد فشل في إدراك استحالة تنظيم الآراء العامة في جميع البلدان على نسق واحد وصبها في بوتقة واحدة ، وان ضمير الإنسانية ، رغم كونه إحدى الوسائل الفعالة لضمان البقاء والاستقرار ، يقصر عن تأدية واجباته في ظل حكم ديكتاتوري يقبض على أزمة جميع وسائل الإعلام .

وقد أعلن « ويلسون » في اليوم السابع والعشرين من ايلول أن العدالة التي يتحتم على أميركا أن تحققها ، وتعمل لها ، يجب أن تكون من النوع الذي لا يراعي المصالح الشخصية ، ولا يتعرف على أية مقاييس غير الحقوق المتكافئة للشعوب المعنية .

بيد أن تفسير حكمه الأخير قد شوه نتيجة لتحريفه عدة مرات حتى أصبح معناه غير مقتصر الدلالة على المساواة في الحقوق بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة ، بل شمل المساواة بين آرائها وأهوائها . وهذه هي المرة الأولى التي توسع بها مضمون « مبدأ المساواة » ليدل على المساواة بين الشعوب . غير ان هذه الفكرة لم تكن تتلاءم مطلقاً مع الحقيقة الراهنة ، وكنتيجة لذلك خلقت أفكاراً في غاية التعقيد والارتباك .

وقد يأخذ القارىء العجب إذا قرأ مجموعة التوصيات التي

ألقاها الرئيس « ويلسون » في غضون الأشهر التي رافقت انعقاد مؤتمر السلم في باريس ، لأنه سيجدها أقرب إلى المواعظ الدينية والارشادات الانجيلية منها إلى الخطب السياسيـــة كما نعرفها . ولست أعتقد بأن ثمة من يسمح لنفسه بتجاهل أفكاره أو التأفف منها . غير أن المصيبة هي ان الرأي العام قد أخطـــأ في تقديره اياها فأخطأ بالتالي في إدراك المغزى الذي ترمي إليه .

وقد تفاقمت الأمور عندما تنكرت أميركا لحواريها ويلسون، إذ نشأ انقسام خطير بين دعاة الواقعية ودعاة المثاليـــة في جميـع بلدان العالم . وقد خلص الأوائل إلى القول بأن جميـع العقائد التي نادى بها ويلسون كانت عـاطفية عقيمة ، بينما حلق الآخرون على أجنحة خيالاتهم فرحين موقنين بأن ما تنبأوا بحدوثه سيحـدث حتماً .

ولما كان أنصار المثالية يشكلون الأكثرية ، فقد وجـــد السياسي الواقعي نفسه في مركز لا يحسد عليه ، إلا أن المساعي التي بذلت للتوفيق بين الآمال التي داعبت خيـــال الأكثرية والشكوك التي تفاعلت في مخيلة الأقلية ، إن أدت إلى شيء فإنمـا أدت إلى نتيجة واحدة هي إعادة الخـداع والمراوغة إلى صلب السياسة الخارجية ، كما ظهر ذلك جلياً في العشرين سنة الواقعة بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٩ .

أضف إلى ذلك أن ميثاق عصبة الأمم كان فعالاً وذا تأثير بالـغ الأهمية ، ولكنه كان يفتقر إلى الجرأة والثبات لتطبيقـه على وجه يضمن توطيد النظام بين الحكومات بشكل يكون أقرب

إلى حكم القانون . وعلى غرار عصبة الأمم كانت فكرة الأمانة العامة التي ابتكرها اللورد « بيرت » .

فقد كانت هذه الفكرة من بين الأمثلة الرائعة التي أتى على ذكرها التاريخ ، وكان مقدراً لها ان تعطي العالم جهازاً أفضل بكثير من أسلوب الديبلوماسية القديمة ، لولا أنها كانت مفتقرة إلى عامل الثقة ، وبالتالي فإن تلك التجربة الرائعة كانت ترتكز على دعامة لا يركن إليها ، وأعني بذلك اعتمادها على غريزة الانسان لتبقى وتستمر ، ومن الثابت أن الغريزة البشرية لو كانت مبدأ من المبادىء القوية الراسخة ، لما وجدت الحاجة لإنشاء عصبة الأمم .

كان المواطن العادي المثالي في تلك الأثناء يعيش تحت وطأة التفكير بأن من الممكن كبح جماح العنف بالتعقل ، ولم يدرك إلا في وقت لاحق أنه لا يمكن كبح العنف إلا بالقوة . ومع ذلك فإن أساليب السلطة القديمة ، ومبدأ توازن القوى ، ورابطة تضامن الدول الأوروبية ، والمبدأ الذي أجاز للدول الكبرى أن تلوح للدول الصغرى بالعصا لتأديبها ، كانت تفتقر إلى كثير من مزايا الهيبة والتقدير والثقة . كما أثبت مذهب التعقل الجديد أن ليس بمقدرته ضبط اللامعقول ، ولذا فقد حل محل الأساليب القديمة التي كانت تشيع الاستقرار ، أسلوب جديد أشاع عدم الاستقرار .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد نجم عن المساعي التي بذلها الرئيس ويلسون لتطبيق مبادىء الديمقراطية الأميركية في مجال العلاقات

الدولية ، أن ظل الديبلوماسيون يمارسون أسلوب المحـــالفات والتكتلات البغيض بكل جرأة ووقاحة .

وحدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى أمران خطيران كتب أن يكون لهما أثر بعيد في سير التطور الديبلوماسي، وكانت الولايات المتحدة مسرحاً لأول هذين الأمرين ، إذ رفض مجلسها التشريعي الموافقة على معاهدة سبق لرئيسها التنفيذي أي رئيس جمهوريتها أن قام بالتفاوض من أجلها ووقع عليها . ولا ضرورة للقول بأن هذا العمل كان طعنة نجلاء أصابت قدسية التعاقد والثقة في المفاوضات اصابة في الصميم . وكان العالم بأسره تقريباً مسرحاً لثاني هذين الأمرين ، فقد ساد العالم ميل جامح نحو الانغماس في ديبلوماسيــة المؤتمرات ، وبدهي انني لا أشير بذلك إلى سلسلة المؤتمرات التي عقدت في « سبا » و «كان» و « جنوة » و «لوزان» و « ستريسا » لأن بعضها كان مفيداً وضرورياً بصرف النظر عن عقم بعضها الآخر ، وإنما أشير إلى أسلوب المؤتمرات الذي أبصر النور مع ولادة عصبة الأمم،واشتد ساعده في ظل الأمم المتحدة، فاضطرب حبل الديبلوماسية المفيدة ، وفشلت بالتالي في اقتلاع جذور جميع الآفات .

واليوم ، إذ تبرز أمامنا عيوب الديبلوماسيه الحديثة ونقائصها بشكل فظ ، نجد أيضاً أن فكرة المساواة بين الدول والشعوب قاطبة ، قد دفعت الكثيرين من أبناء الدول الصغيرة ــ خاصة في بعض دول آسيا وأميركا اللاتينية ــ إلى تشكيل تكتلات وظيفتها معارضة اقتراحات الدول العظمى سواء أكانت تلك الاقتراحات

معقولة أم غير معقولة . كما ان الرأي القائل بضرورة ممارسة المفاوضات بصورة علنية ، وتحت سمع الرأي العام وبصره ، قد أدى إلى إذاعة وقائع تلك المفاوضات وبثها على شاشة التلفزيون . والأخطر من هذا ان الديبلوماسيين أخذوا يذكرون في خطبهم الدعائية معلومات كثيرة تتعلق بالمفاوضات كان من الضروري أن تبقى محصورة في قاعات المؤتمرات .

ولعل القارىء قد لاحظ أنني عالجت مختلف الأساليب الديبلوماسية الشائعة في العالم دون ان أتعرض إلا نادراً لموضوع الديبلوماسية في الاتحاد السوفياتي . وقد أكد لنا السير « و. ب. بوتجومكين » في كتابه « تاريخ الديبلوماسية » ان الروس يملكون سلاحاً ماضياً ليس متوفراً لخصومهم ، وهو يعني بذلك المبدأ الماركسي – اللينيني ، العلمي الديالكتيكي .

إلا انني لا أظن شخصياً بأن هذا الأسلوب الديالكتيكي ساعد على تحسين العلاقات الدولية ، أو أنه مكن الديبلوماسيين السوفيات من تطوير أسلوب المفاوضات. وصحيح ان السوفيات يبدون نشاطاً واسعاً وكبير الأثر والفعالية في أوساط الدول الأجنبية ، وفي أروقة المؤتمرات الدولية ، إلا ان نشاطهم هذا لا يمت إلى الديبلوماسية بصلة .

ربما كانت هذه النهاية محزنة ، ولكنها ليست خاتمة المطاف ، وفي رأيي اننا سنرتكب خطأ فادحاً إذا اعتبرنا ان طريقة المفاوضات التي تجري في مجلس الأمن أو في الجمعية العمومية للأمم المتحدة تعتبر نوعاً من أنواع الديبلوماسية الحديثة،لأن فيها الشيء

الكثير الذي يستحق الرثاء ، وان المرء ليقف حائراً لا يدري أي الأشياء يرثي ؟ هل يرثي الوقت المهدور ، والجهد المبذول عبثاً ، والمال الذي ينفق سدى ؟ أم يرثي أسلوب المفاوضات البرلمانية الذي أدخل على السياسة الخارجية ، أم يرثي للشتائم المتبادلة التي تزيد في تضليل البشرية ، وتشدد حدة التوتر بين الدول ؟

من هنا نستطيع ان ندرك مقدار الضرر الذي يلحق بالانسانية من جراء تلك الاجتماعات ، نظراً لتحولها إلى مسارح للدعـــاية والتطبيل والتدجيل، فهل يليق بنا ونحن نعرف عنها كل ذلك أن نستمر في تسميتها نوعاً حديثاً من الاختبار في حقل الدبلوماسية؟

إذن .. فنحن لسنا بحاجة إلى بحث مثل هذه الدبلوماسية التي تمارس عن طريق مكبرات الصوت ، أو بالتجريح والتشهير ، هذا إذا غضضنا الطرف عن المتناقضات التي تكتنفها ، وأعتقد أنه ينبغي علينا ان نتعمق في دراسة الأفكار الملهمة التي تمخضت عنها عقلية الرئيس « ويلسون » لنتأكد من صحتها وعدم ارتباطها بالأساليب العقيمة للدبلوماسية القديمة .

ولندرك بعدئذ السبب الذي حال دون الدبلوماسية وتحقيق هدفها الرئيسي ، وهو إشاعة الاستقرار في العالم ، ذلك لأن الرئيس « ويلسون » على الرغم من حدة ذكائه وقوة إيمانه ، بقي عاجزاً عن إدراك السر الذي يكتنف السياسة الخارجية، والارتقاء الحضاري ، فالحضارة ليست آلة طباعة كما يعتقد ، أضف إلى هذا ان « ويلسون» كان يعتقد بأن المساوىء التي كانت تلحق بالبشرية مصدرها الأخطاء التي ارتكبها الدبلوماسيون والاختصاصيون ،

وان الشعب كان دوماً على حق ، ولكنه نسي ان الديبلوماسيين – وإن استطاعوا ان يكذبوا على بعض فئات من الشعب حيناً من الدهر – لا يستطيعون دائماً ان يكذبوا على الشعب بأسره .

وهكذا يتضح لنا ان الأسلوب الديبلوماسي الأميركي ، أو أسلوب ويلسون يتجاهل الحسنات التي تنطوي عليها الأساليب المختلفة التي ذكرتها ، ويبالغ كثيراً في تصوير سيئاتها .

الفهرس

هـذا الكتاب

إذا كان أسمى ما يطلب من الفرد في المجتمع تحقيق انسجامه في المجموع ، فالديبلوماسية نقطة ارتكاز حامل الميزان الدولي في هذا العالم الكثير التناقضات ، المتضارب الأهـداف والغايات دولاً وحكومات .

لذا كان لا بد للكيانات البشرية لتستمر وتحقق أهدافها بأمان وسلام ، من قواعد تنتظم علاقاتها وتتحدد ارتباطاتها ، فكانت الأعراف الديبلوماسية القواعـدَ العالمية التي تنظم تلك العلاقات.

ولقد عرفت المجتمعات البشرية منذ أيام الأغريق الأولى التي سجل هوميروس ملاحمهم ومآتيهم ، ضروبـاً مختلفة ، وأساليب متباينة للديبلوماسية التي ما زالت تقرب بين الأمم ، وتنير طريق الشعوب حتى كانت عصبة الأمم بالأمس ، وهيئة الأمم المتحـدة اليوم .

ومؤلف هذا الكتاب من كبار محترفي الديبلوماسية ودهاقنة السياسة في العالم ... وكتابه هذا إن هو إلا محاضرات ألقاها في جـامعة اكسفورد على طلاب السلك الديبلوماسي ا[illegible] استقطر لهم فيها بحنكة الديبلوماسي ،وذكاء السياسي، [illegible] سلافة تجارب الأمم واختبارات الشعوب عبر العصور [illegible] من فنون سياسة الانسان الـتي تصون حياته أو تـ[illegible] مماته !



الثمن [illegible] ل.ل. أو ما يعادلها